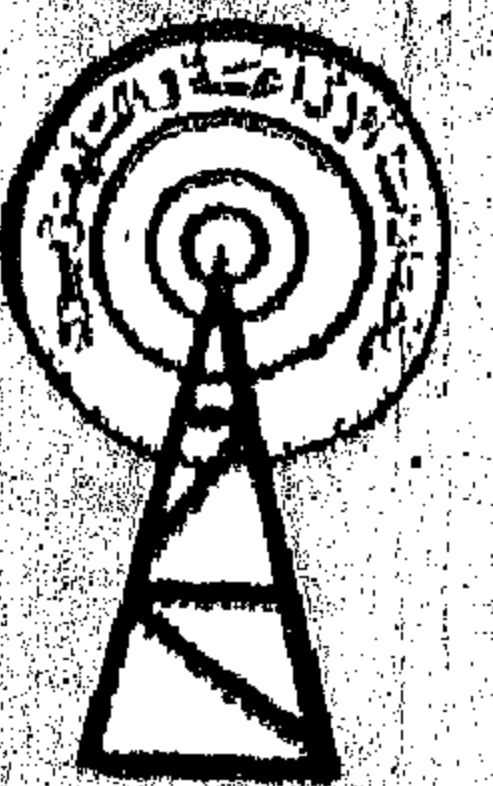
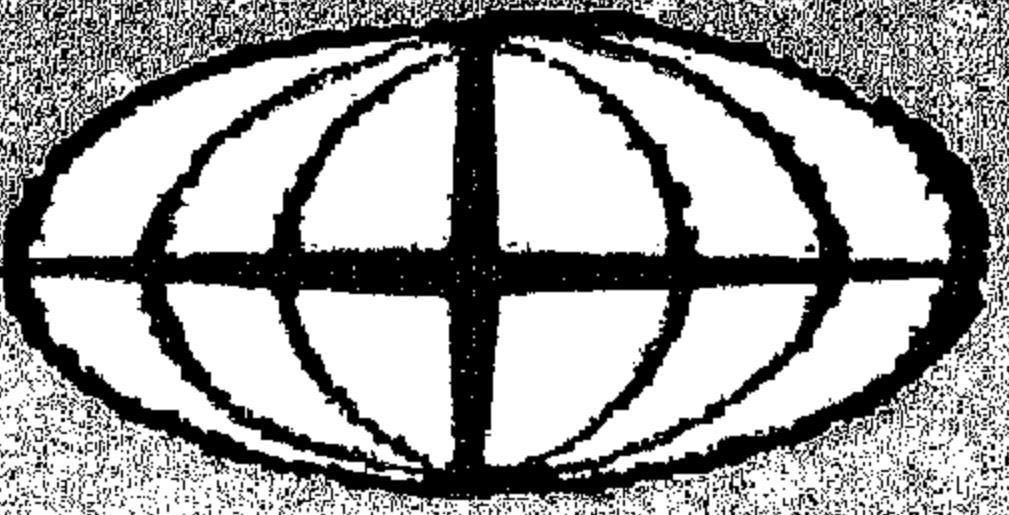
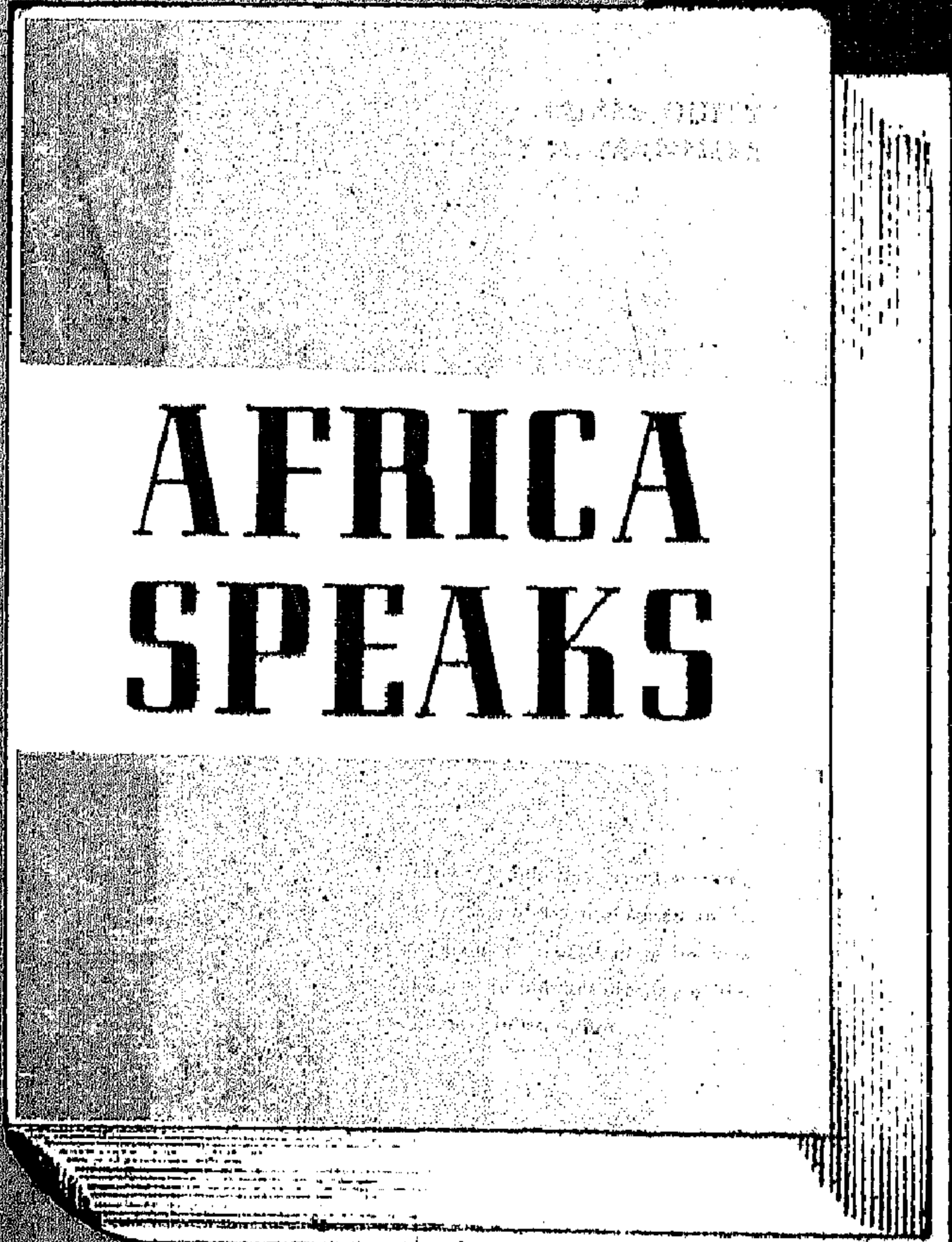


من المشرق والغرب
تأليف د. علي الشكر الله إلى المحرر



أفريقيا تتكلم

يقام في
برن، مانتر
ترجمة عبد الرحمن صالح
مراجعة الدكتور إبراهيم محمد



. محمود دياب
ج بالمستشفى الملكي المصري

من الشرق والغرب

أفريقيانا نيكاس

بقلم

روبرت ا. مانزر

جيمس دفي

مراجعة

الدكتور ابراهيم جمعة

ترجمة

عبد الرحمن صالح

مقدمة

هذا الكتاب ، الذى يمثل حلقة جديدة من جهود « الدار القومية للطباعة والنشر » فى الميراث الافريقى، لا يكتفى بأن يلقى أضواء على حاضر افريقيا وحسب وإنما هو يشير الى معالم الطريق الذى سوف تسلكه دول هذه القارة المناضلة وشعوبها فى المستقبل القريب .

وهو يتميز بالواقعية ولا يخلو من الاحلام وفى الوقت الذى نرى فيه ملامح الوطنية الافريقية الاصلية مرسومة بأقلام « باتريس لومومبا » و « سيكوتورى » و « نكروما » و « توم مبوبيا » و « جوشيا انكومو » نلتبس فيه ايضا محاولات « المعتدلين » الذين ارتبطت مصالحهم بهذه القارة ولم يكن امامهم الا أن يسايروا التيار الدافق ، من امثال « المستر بلوندل » و « الكابتن جلفاو » .

والطائفة الاولى من الزعماء الافريقيين الذين انصهرت شخصياتهم فى بوتقة الجهاد من أجل التحرير الافريقى وخرجت من تلك البوتقة وقد انطعت بالفكر العملية والمثل العليا التى عبرت عنها دول افريقية من شعوبها فى قرارات مؤتمراتها التاريخية التى بدأت بمؤتمر أكرا للدول الافريقية المستقلة عام ١٩٥٨ .

ومن ذلك التاريخ الى مؤتمر القاهرة للشعوب الافريقية عام ١٩٦١ والى الدورة الثانية لمؤتمر كازابلانكا فى يونيو من هذا العام لم تتغير جوهر القرارات واهداف الخطط التى رسمت لتحرير القارة وبناء هيكل افريقيا على أساس الوحدة الشاملة .

وقد ساهم الزعماء الافريقيون الذين بسطوا افكارهم فى هذا الكتاب ، وهم : لومومبا وسيكوتورى ونكروما ومبوبيا وانكومو وشيومى ساهموا فى المؤتمرات التى ابرزت معالم الشخصية الافريقية وحددت لها مكانها فى العالم الحديث ، ووقفوا منذ المؤتمر الاول صفا واحدا بشرون بما آمنوا به سواء بين شعوبهم ، أو فى المجال العالمى الفسيح .

والذى يقرأ افكارهم فى هذا الكتاب لا يخطئ نفس مبادئ السياسة ، الداخلية والخارجية التى أعلنها « جمال عبدالناصر » فى خطبه وبياناته والتى جمع شملها فى « الميثاق الوطنى »

ومبادئ الديمقراطية النابعة من الواقع الإفريقي ، القائمة على « الكفاية والعدل » ثم مبادئ « الحياد الإيجابي » والتعايش السلمى وعدم الانحياز .

وقد تولى هؤلاء الزعماء الرد ، فى هذا الكتاب ، على الكثير من المزاعم التى صاغها عملاء الاستعمار لتشويه الوطنية الإفريقية والحط من قدرها ومحاولة ربطها بعجلة « الديمقراطية الغربية » بل محاولة تأجيل اليوم المحتوم ، يوم التحرر الكامل والاستقلال الناجز ...

لقد أكد زعماء القارة ، على هذه الصفحات ان الاستقلال هو مفتاح التقدم الاقتصادى والارتقاء الاجتماعى بل ان هذا الارتقاء وذلك التقدم مستحيلان بغير التحرر السياسى ، وأوضحوا ان تحكم الشعب فى مصيره يطلق امكانياته من عقالها فيقفز فى سنوات مقدار ما كان نزحف اليه فى قرون أيام الاستعمار ...

وأكدوا على لسان نكروما أن إفريقيا ليست امتدادا لأوروبا ... وعلى لسان « سيكوتورى » : اننا واثقون تماما من انفسنا ، مؤمنون بالمستقبل ، معتقدون اننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة ... واننا من الجيل الإفريقى الذى يمد يد الاخاء والصداقة الى كل الشعوب لنعمل معا على تحقيق السعادة للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالموارد الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

والجانب الآخر من الكتاب الذى يعرض أفكار بعض الساسة الطائرين على القارة الإفريقية يكمل لنا صورة التيارات السياسية الجارية فى الحقل الإفريقى فان السيد « بلوندل » وهو من قادة المستوطنين الاوربيين فى كينيا ، ومن الداعين للاعتدال و « التطور البطيء » يحدثنا عن تعجل الإفريقيين نحو « الحكم الذاتى » ويقول ان هذا يفرض قيادا على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجه الذى رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذى قد يسبب له المتاعب حينما يبدو انه يسير فى اتجاه يخالف مبداه الخاص (أى مبدأ الشعب البريطانى) عن الديمقراطية ...

ويمضى فى محاولة لاقتناع القارىء بضرورة نقل صورة « كربونية » من البرلمان البريطانى الى نيروبي ...

ونجد الرد على هذه الدعوة فى مقال « توم مبيويا » ومقال « نيريرى » اللذين بسطا فى وضوح وبراعة مفهوم الديمقراطية المستمد من الواقع الإفريقى وأكدوا أن هذا المفهوم وحده هو الذى يصلح لقارتنا ...

أما السيد « جالفاو » وهو القبطان الذى أثار انتباه العالم فى السنة الماضية باعتراضه السفينة البرتغالية « سانتاماريا » ومحاولة اختطافها اذلالا للرئيس البرتغالى « سالازار » فهو يتحدث أيضا كاستعمارى عريق يود أن يساير « روح التغير » فيدعو الى تطوير المستعمرات البرتغالية نحو الحكم الذاتى . ثم ضمها الى البرتغال فى « اتحاد فدرالى أو كونفدرالى » ..

وفى الوقت الذى يهاجم فيه « دكتاتورية سالازار » نراه يسيد
بسياسة « الادماج » البرتغالية التى كانت بداية تكوين طبقة ممتازة
من الزوج وبداية استعدادها للتدخل فى الحياة السياسية والادارية
كبرتغاليين ... لا تعترض طريقهم فروق قانونية أو أدبية .. ثم
نزعهم ، فى صراحة ، أن « هذه صورة المستقبل الخالى من مشكلات
التفرقة العنصرية .. »

والرد على هذه التصورات البالية فى متناول كل قارئ افريقى
وقد تجسم هذا الرد حتى صار شعارا لكل مناضل فى هذه القارة ، ألا
وهو : افريقيا للافريقيين ..

محمد عبد العزيز اسحق

الفصل الاول

استقلال افريقية

في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث فقط من الدول الافريقية المستقلة من جنوبى الصحراء .. هذه الدول هى « ليبيريا واتيوبيا واتحاد جنوبى افريقية » ، وفي نهاية سنة ١٩٦٠ لم يكن قد بقى دون استقلال أو دون سير فى الطريق نحو الحكم الذاتى غير المستعمرات البرتغالية « غينيا وأنجولا وموزمبيق » والممتلكات الاسبانية الصغيرة ، والمحميات البريطانية : سوازيلاند وباسوتولاند وبتشوانالاند . وباستثناء اتحاد جنوبى افريقيا واتحاد وسط افريقيا فان كل دولة افريقية جديدة تدار الآن أو سوف تدار مستقبلا بوساطة ابنائها الافريقيين ومن المحتمل خلال السنوات العشر القادمة أن تكون القارة التى يربى عدد سكانها على مائتى مليون نسمة قد تخلصت كلها من آخر آثار سيطرة البعض السياسية . وتبدو افريقية فى نظر كثير من رجال السياسة والصحفيين ، قارة تتأجج بالنيران التى تفذيها آمال الافريقيين فى الحرية والاستقلال .

والقسم الاول من هذا الكتاب يعرض آراء أربعة من ائقادة الافريقيين الذين يهتمون بمصير افريقية كقارة مستقلة .

اول هؤلاء الأربعة هو « توم مبوبا » عضو المجلس التشريعى بكينا والسكرتير العام لاتحاد العمال الكينيين وهو من أبرز الشخصيات الافريقية التى تلعب دورا بارزا فى سياسة كينيا .

والشخصية الثانية هى « جوليوس نيريرى » رئيس وزراء تنجانيقا ورئيس اتحاد تانجانيقا (١) الافريقى الوطنى .

والشخصية الثالثة هى : سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا . وعنوان المقال الذى كتبه سيكوتورى مأخوذ من خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

والشخصية الرابعة والاخيرة هى كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا ، ومقاله مأخوذ عن خطبة له القاها فى السابع من أبريل سنة ١٩٦٠ أمام مجلس العمل الايجابى من أجل السلام والامن .

وهؤلاء الرجال الأربعة يعتبرون أمثلة للقادة الافريقيين الجدد وما يتصفون به من تصميم وعزم .

(١) لم يعد جوليوس نيريرى رئيسا لوزراء تنجانيقا بعد أن قدم استقالته .

حلم افريقيته

بقلم نوم مويلا

تحتاج افريقيا كلها اليوم فكرة دافعة واحدة ، هي فكرة النضال في سبيل الحرية السياسية ، وربما كان عام ١٩٦٠ أهم الأعوام في تاريخ افريقيا فيما يتعلق بهذا النضال ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شاهدنا ميلاد أمم حديثة في آسيا وغيرها ، من بينها أمم سبع في القارة الافريقية .. وفي عام ١٩٦٠ وعدت أربع أمم أخرى بالاستقلال وهي : الكامبيون في أول يناير ، وتوجولاند في ابريل ، والصومال في يوليو ، ونيجيريا في أكتوبر (١) ولسوف يخطو عدد آخر من الدول خطوات حاسمة في سبيل الاستقلال ، كالكونجو ورواندا أوراندي ، وتانجانيقا ، وأوغندا وسيراليون (٢) وهناك احتمال ان تلحق كينيا ونياسالاند بهذه المجموعة الأخيرة ، ومن المحتمل ان تحصل الجزائر على استقلالها بالإضافة الى جمهوريات المجموعة الفرنسية التي اقترعت في مصلحة الاستقلال التام . وبذلك فان عام ١٩٦٠ يبدو وكأنه عام افريقيا .. وفيه تدخل افريقيا أيضا مرحلة جديدة من مراحل تقدمها واليوم يطفئ الجهاد في سبيل الحرية على كل المشكلات الأخرى . وكما قال « دكتور نكروما ذات مرة » أحصل على حريتك السياسية أولا ، لتجد باقي الأشياء تنهال عليك بعد ذلك . ومن المحتمل ان تبقى المعركة ضد الاستعمار والاضطهاد العنصري مستمرة عشر سنوات أخرى في كل من جنوبى افريقيا وجنوب غرب افريقيا ، والأقاليم البرتغالية والأسبانية فضلا عن جزء من اتحاد وسط افريقيا .

وظهور الأمم الحديثة الطارئ في افريقيا ينتج عنه هذا الصراع الجديد الذي تجب معاناته ، اذا أرادت افريقيا الجديدة هذه ان تكون حرة وفخورة وقادرة على المساهمة البناءة في اقتحام الاخطار الكثيرة التي تقابل الجنس البشرى . وبعد الحصول على الحرية والاستقلال . تواجه الأمم الحديثة عملية التوفيق بين الحرية والاستقلال ، وعملية خلق الوحدة والتجانس بين الدول الافريقية الحرة ، وكذلك عمالية اعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للقارة .

وطالما وضع النضال السياسى في الاعتبار ، فهناك بعض النقاط القليلة التي يجب على الأجانب بصفة خاصة أن يفهموها ، فبسبب أن افريقيا كانت موزعة بين قوى استعمارية مختلفة ، فان الاجزاء المختلفة

-
- (١) حصلت تلك الدول على استقلالها فعلا في المواعيد المقررة
(٢) حصلت كل من الكونجو وتنجانيقا وسيراليون على استقلالها

من افريقيا سوف تتطور في آفاق سياسية متبانية ، ونتيجة ذلك ،
تتخذ التقدم السياسي أشكالا مختلفة .. فمثلا حينما نجد أن أساس
السياسة الاستعمارية في المناطق الفرنسية ، والى حد ما في الكونجو
البلجيكي ، هو الارتباط بالمجموعة الفرنسية او البلجيكية ، مع منح حق
المواطنة للاهالي فيما وراء البحار . نجد أن هذا الأساس في المستعمرات
البريطانية يتمثل في الحق المطلق في الاستقلال ، داخل نطاق الكومنولث
وهذه السياسات سوف تنعكس على التطور الاجتماعي والاقتصادي
للدول الافريقية والواقع أن فرنسا قد استثمرت أموالا في مستعمراتها
أكثر نسبيا مما استثمرته بريطانيا .. كما أن تطور الاتحادات المهنية في
المناطق الفرنسية كان قائما على التضامن الوثيق بينها وبين الحركات
المماثلة في فرنسا . على حين نجد أن هذه الاتحادات في المناطق البريطانية
مستقلة عن مثيلاتها في بريطانيا . وفي المناطق البرتغالية تعتبر نظرية
الاندماج هي أساس السياسة المتبعة نحو المستعمرات .. وبذلك فإن
قليلا من الوطنيين في موزمبيق وأنجولا قد قبلوا كمواطنين برتغاليين، في
حين نجد انفالية العظمى ليس لها من حقوق حتى مجرد حق الحرية
في التجمع والتكتل . ويبدو أنهم لن يصبحوا سوى مجرد مصدر من
مصادر الأيدي العاملة الرخيصة المستعبدة .. والاندماج متوقف على
التعليم والتقدم الثقافي ، وهو أمر تقيده الحكومة بشدة بمساعدة
الكنائس .

وبالإضافة الى هذا التباين في السياسات الاستعمارية ، فهناك
مشكلات ناجمة عن الوسائل المختلفة التي تتبعها السلطات الاستعمارية
بالنسبة لمستعمراتها المختلفة . فمثلا بينما اعترفت فرنسا بالاستقلال
التام لتونس ومراكش ، فانها انكرت الحق نفسه بالنسبة للجزائر
المجاورة . وبالمثل ، حينما قبلت بريطانيا مبدأ الاستقلال القائم على
الحماية الدولية بالنسبة لبعض المستعمرات ، مثل نيجيريا والصومال
وغانا وأوغندا .. الخ ، نجدها ترفض قبول الوضع نفسه فيما يختص
بكينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند حيث توجد المشكلة
العنصرية ، وحيث يعتبر مركز الأفريقي أقل من مستوى المستوطنين
وبتبقى بعد ذلك جنوب افريقيا .

والنضال الأفريقي في سبيل الاستقلال السياسي مستمر وهو يستجمع
قواه ليندفع الى الأمام .. وتود افريقيا أن تكون وجهات نظر شعوبها
مفهومة ، وهي لا تريد بعد ذلك أن يشار اليها على أنها فرنسية او
بريطانية او بلجيكية او برتغالية . فافريقيا يجب أن تخلق وأن تتحقق
شخصيتها ، وأن يتاح لها أن تعبر عن نفسها . وهي لا تستطيع أن تظل
انعكاسا لأوروبا ، وأن تسمح لنفسها بعد ذلك أن يتحدث باسمها أو يشرح
وجهة نظرها من يندب نفسه لذلك دون ارادتها .

هذا الايمان هو الذي دفع قادتها وزعماء الحركات العمالية فيها
الى عقد مؤتمرين في « أكرا » في ابريل وديسمبر سنة ١٩٥٨ .

فمؤتمر الدول الأفريقية المستقلة كان دلالة على ميلاد الشخصية
الأفريقية .. وقد وافق ممثلو الدول الأفريقية الذين تقابلوا في « أكرا »

فى إبريل سنة ١٩٥٨ على أنه من الضرورى أن يكون صوتها مسموعا فى كل المجالس التى تتناول الشئون الدولية . . ولتحقيق هذا الفرض ، أنشئوا منظمة الدول الأفريقية التى أصبحت ندبى برأيها الآن فى كل المسائل المتعلقة بأفريقيا مما يعرض أمام الأمم المتحدة . وهذا الرأى يمثل الإرادة المتحدة لكل الأفريقيين فى مثل هذه المسائل .

ويعادل هذا فى الأهمية ، القرار الذى اتخذوه بأن تحرير أفريقيا لها هو مهمة كل الأفريقيين .

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، اجتمع ممثلو الشعوب الأفريقية من جميع أنحاء القارة فى مؤتمر الشعوب الأفريقية فى غانا . . وكان هذا المؤتمر إيذايا بميلاد الرابطة الأفريقية وفيه وافق كل المندوبين بالاجماع — ممثلين بذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية واتحادات العمال والهيئات المختلفة فى كل أجزاء أفريقيا — على العمل معا فى تضافر تام تحرير أفريقيا كلها .

وبذلك كان طابع المؤتمرين روح الاتحاد القائم على المبادئ والمثل العليا التى نسعى الى تحقيق الهدف المشترك وهو استقلال القارة بأسرها . . ولقد كان هناك اتفاق على أن استقلال أى جزء من أفريقيا يعتبر ناقصا ، ولا معنى له ، الا اذا اقترن بالاستقلال الكامل لكل الأجزاء .

وحادث هام آخر وقع سنة ١٩٥٨ هو انشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فى أديس أبابا فى أثيوبيا . . ولقد دل هذا على أن هيئة الأمم المتحدة على علم بالمكانة اشريعة التى تحتلها أفريقيا ، والدور الهام الذى تقوم به فى الناحية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم وكان هذا تعدما كبيرا وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار مشكلات إعادة البناء الاقتصادية والاجتماعية اللذين يعقبان كل استقلال .

وهناك من يصرح بشكواه من أن أفريقيا تتحرك بسرعة كبيرة ، وأن التقدم السياسى يجب أن يواكب أو يتبع التقدم الاقتصادى أو الثقافى . . ومثل هذا الشخص الذى يشكو ، لايسىء فقط الى تقدير اثر تقدم القرن العشرين على كل الدول المتخلفة بالعالم ، ولكنه يفتسل أيضا فى تقدير آمال شعوب هذه المناطق وتقدير الأخطار الكامنة فى معارضة حركتهم التقدمية بالقوة . وفى هذا الشأن يصعب فهم الاتجاه الواضح لبعض القوى العالمية الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة والمرتبطة باعلان حقوق الانسان ، حين نجد شعوبها وقد حملت على الاعتقاد بأن الحكم الاستعمارى والسيطرة الأوروبية تؤدى وظائف البعثات التبشيرية نفسها من أجل تحقيق الديمقراطية والمدنية ، والمساعدة على تثقيف الشعوب البدائية واعدادها ليوم الاستقلال . . وهذا الفرض الزائف استخدمته السلطات الاستعمارية فى أغلب الأحيان لتسويق وجودها . وعلى كل حال ، فان الحقيقة القائلة بأن القوى الاستعمارية قد أسلمت سلطاتها للمواطنين ، بعد أن نظم كل بلد شعبه فى قوة فعالة تمنع القوى الاستعمارية من أن تحكم بسهولة ، هذه الحقيقة تتعارض مع أية نظرية تقول بأن الحرية تعطى حين يصبح الشعب مستعدا لها .

وكثيرا ما طامح من افريقيا ان تؤمن بالديموقراطية وحقوق الانسان والمثل العليا المسيحية . ولكن خيانة المبادئ السامية عندما يحدث صدام مع المصالح القومية او غيرها ، جعلت افريقيا تشك في اخلاص المدافعين عن هذه المبادئ وشرفهم .

ولنضرب مثلا ببلدي « كينيا » .. فقبل وقوع حوادث « الماوماو » كان القليلون هم الذين سمعوا عن كينيا .. وحتى اليوم ، ما زال عدد قليل يفهمون مشكلاتنا الرئيسية ، ومعظم هذه المشكلات من صنع الاستعمار البريطاني ..

فمن الناحية السياسية عملت الحكومة البريطانية ، عن طريق مكتبها الاستعماري في كينيا ، على ان يسيطر المستوطنون على كل مرافق الحياة واليوم يمثل ٦٠ ألف أوربي عدد من النواب « ١٤ ممثلا » يساوي العدد نفسه الذي يمثل ستة ملايين من الافريقيين هم عدد سكان كينيا .. وعلى الرغم من ان الاوروبيين منذ سنة ١٩٢٣ قد أدلوا بأصواتهم على أساس التصويت العام ، فان الافريقيين مقيدون بقاعدة مزدوجة للتصويت .. وهذه القاعدة لا تطبق على البيض والهنود ، في كينيا فقط بل انها لا تطبق حتى على الافريقيين في الاراضي البريطانية المجاورة وبذلك فان الافريقي لا يحق له الاشتراك في التصويت الا اذا بلغ دخله السنوي ٣٣٦ جنيها ، ولا يحق له الادلاء بأكثر من صوتين اضافيين هذا اذا استوفى شروطا أخرى معينة ، على حين نجد انه في أوغندا ، يكفي ان يكون الافريقي متعلما على مستوى لهجته المحلية ليدلي بصوته، ولكن ليس له حق التصويت مرتين .. ومن جهة أخرى نجد ان « شرط الدخل » للافريقي يرتفع في تانجانيقا الى ٤٢٠ جنيها سنويا ، والى ٢١٠٠ جنيها في الروديسيا . وهذه الشروط قد أدت الى اقناع الافريقيين في كينيا وغيرها بأنهم قد وقعوا فريسة للغش وأن حقهم في التصويت قد سلب منهم .

ومن الناحية الاقتصادية ، نجد انه قد فرضت قيود على الافريقيين تجعل من المستحيل عليهم ان ينافسوا الاوروبيين والهنود .. كما حرم الافريقي التسهيلات الائتمانية ، وقيدت لوائح التراخيص حرته في التجارة .. وفيما يختص بالزراعة نجد انه من المحرم على الافريقي انتاج المحصولات النقدية ، كما حجز جزء كبير من اجود اراضي البلاد للمستوطنين البيض ، ونجم عن ذلك ان أصبح عدد من الافريقيين يتردد بين ٨٠٠ و ١١٠٠ شخص متكديسين في الميل الربع الواحد . مقابل أوربي واحد بملك آلاف الفدادين في الضواحي المجاورة .

وبالنسبة للعمل ، فان فرصه وشروطه قد اصبحت ضد الافريقيين .

وفي اواخر سنة ١٩٥٩ نشرت حكومة كينيا اقتراحات تهدف الى انهاء تخصيص اراضي المرتفعات في كينيا للمستوطنين الاوروبيين . وعلى كل حال فانه ما دامت الاقتراحات قائمة تماما على أساس برنامج للبيع والشراء الاختياري ، فانهما لا تستجيب لمطالب الافريقيين الذين ينادون بفتح المرتفعات لهم ، طبقا لبرنامج حكومي يشجع استيطانهم بها

ويمنع مزيدا من هجرة الاوروبيين اليها . والافريقيون يحتجون بأنهم لم يعترفوا بأى حق للمستوطنين في المطالبة بأى جزء من كينيا . وبذلك فإن أقل ما يتوقعونه من الحكومة هو أن تصدر برنامجا للإصلاح الزراعى ، يهدف الى التوزيع العادل للأرض ، وأن تكون على علم بمظاهر الظلم الاقتصادى الموجودة فى الوقت الحالى .

ومن الناحية الاجتماعية فإن التفرقة العنصرية ما زالت سائدة فى مناطق كثيرة خاصة فى ميدان الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والتفرقة العنصرية فى المدارس موجهة فقط ضد الافريقيين ، لأنهم يعتقدون جميعا أن المدارس تهيب لأولادهم حياة أفضل وأسعد ، واستعدادا أكبر ليحملوا بأنفسهم مسئولية الحكم الذاتى وبينما يوجد تعليم الزامى للأوروبيين ، فإنه لا يوجد مثل هذا التعليم بالنسبة للافريقيين ، وتنفق حكومة كينيا سنويا ٨٩٦٦ جنيهها على تعليم الطفل الأوروبى الواحد أما بالنسبة للطفل الافريقى الذى يحتاج الى التعليم أكثر من زميله الأوروبى بمراحل ، فلا تنفق أكثر من ١٤ جنيهها سنويا .

ويرتبط اسم كينيا فى أذهان كثير من الناس فى مختلف أنحاء العالم بحالة الطوارئ التى أعلنتها الحكومة الاستعمارية من أجل « الماو ماو » . . وقد أعلنت هذه الحالة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وانتهت فى يناير سنة ١٩٦٠ أى بعد أكثر من سبع سنوات . . وخلال هذه الفترة لم يكن للافريقيين أى حقوق مدنية أو سياسية على الإطلاق لقد اضطهدت كل المنظمات السياسية ، والقى بالوف المواطنين فى السجون واتخذت الحكومة كل وسائل العقاب الجماعية حتى عوقب كثير من الأبرياء دون ذنب جنوه ، وحكم على الزعيم الافريقى جومو كينياى بالسجن سبع سنوات ، على أن ينفى بقية حياته بعد ذلك . .

وتبين بعد ذلك أن الحكومة قد دفعت خمسة آلاف جنيه الى « شهود الملك » فى المحاكمة - لأسباب مختلفة ، وكبتت تماما حرية الخطابة والصحافة والتجمع .

وتصر الحكومة على أن انتهاء حالة الطوارئ لا يعنى تخفيف الاجراءات السابقة التى اتخذتها بل وقامت بتحويل بعض هذه الاجراءات المهنية الى قانون دائم : فمثلا أصدرت الحكومة « قانون المحافظة على الأمن العام » الذى يسمح للحاكم بمنع أو تقيد إقامة أو تحركات الأشخاص الذين يعتبرهم خطرين على الأمن العام . . كما أجاز القانون أيضا فرض الرقابة على عقد الاجتماعات العامة وتسجيل الأحزاب السياسية وبخاصة الافريقية منها . . والقانون الثانى وهو قانون « الأشخاص المعزولين والمعتقلين » ، الذى يمنح الحكومة الحق فى استمرار اعتقال الأشخاص المعتقلين حاليا حتى بعد انتهاء حالة الطوارئ ، وبذلك ظل جومو كينياى وغيره من الزعماء الافريقيين معتقلين ، برغم أن بعضهم لم يقدم أصلا للمحاكمة ، وبعضهم الآخر حوكم وبرئت سراحته ، ثم القى القبض عليه لتهم نفسها التى برىء منها .

وقصة كينيا صورة طبق الاصل لقصة معظم المستعمرات التى يوجد فيها مستوطنون أوروبيون بل انه لتوجد فى الحقيقة مواقف كثيرة ظلم

وانتهاكا للديمقراطية وحقوق الانسان في مستعمرات بريطانية
وبرتغالية أخرى بأفريقيا :

ففي أواسط افريقيا فرضت الحكومة التي تسيطر على روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، برغم معارضة الافريقيين الذين تبلغ نسبتهم الى الاوربيين نسبة (٢٠ : ١) وتعارض نياسالاند وروديسيا الشمالية - وهما محميتان - أى اتحاد مع روديسيا الجنوبية التي تسيطر على حكومتها فكرة التفرقة العنصرية . . ولكن هذه المعارضة لا تلقى أذنا صاغية . والاصلاحات التي تمت منذ تحقق الاتحاد أثبتت أن الامر يسير نحو تطبيق سياسة التفرقة السائدة في اتحاد جنوبى افريقيا . وفقدت بريطانيا السيطرة على الاتحاد ، ولابد للافريقيين من الدفاع عن أنفسهم . . والدليل على ذلك مقتل واحد وخمسين افريقيا بطلقات الرصاص سنة ١٩٥٩ في نياسالاند ، وعلان حالة الطوارئ بحجة اكتشاف مؤامرة لقتل البيض ، اتضح بعد ذلك لاحدى اللجان القضائية البريطانية أنها محض اختلاق وباعلان حالة الطوارئ في أوائل عام ١٩٥٩ حلت جميع منظمات الافريقيين ، وانقضى القبض على قادتهم مثل دكتور باندا زعيم نياسالاند وكينيث كواندا زعيم حزب زامبيا بروديسيا الشمالية وعلى الرغم من انه قد اتضح للجنة « دفلن » أن المؤامرة التي زعمت الحكومة أن حزب المؤتمر الافريقى في نياسالاند قد دبرها واعتقلت من اجلها الزعماء الافريقيين ، وعلى رأسهم دكتور باندا هي محض اختلاق ، فإن الحكومة البريطانية لم تضع حدا لحالة الطوارئ ، ولم تطلق سراح الزعماء المعتقلين . وقد حدث الموقف نفسه في كينيا ، حيث قتل احد عشر معتقلا افريقيا نتيجة الضرب والتعذيب الذى انهال عليهم من سجانهم البيض . . وبدلا من محاكمة هؤلاء السجانين المجرمين ، فقد طلب اليهم الاستقالة وأحيلوا الى المعاش .

ان سياسة الاضطهاد والتفرقة العنصرية المطبقة في اتحاد جنوبى افريقيا هي المقترح تطبيقها في اتحاد وسط افريقيا . وفي جنوب افريقيا وصل الطفيان الى منتهاه ، فهناك يضطهد ثلاثة ملايين من البيض تسعة ملايين من الافريقيين ومليونين آخرين من أعضاء الاقليات الأخرى السيئى الحظ . وبالرغم من التاريخ المخزى الفاضح للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، لم تتخذ حكومات الغرب الديمقراطية أية خطوات لمساعدة ضحايا هذه التفرقة في الاتحاد أو حتى في جنوب غرب افريقيا حيث تعاني الملايين هناك بعد أن ضمتها حكومة الاتحاد اليها ناقضة بذلك اتفاقية الانتداب وميثاق الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية .

ويبدو أن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وخارجها لم تغلح في التأثير على حكومة اتحاد جنوبى افريقيا التي تملك في الداخل قوة بوليسية تعتبر من أكثر مشيلاتها في العالم تنظيما وكفاية وقسوة . وبذلك فإن التنظيم العادى للقوى الوطنية في الداخل يعتبر في حد ذاته عملا شديدا خطورة ان لم يكن ميئوسا منه تماما . .

وقد حددت اقامة الزعيم لوتولى مدة خمس سنوات متواصلة بمقتضى قانون النظام العام . كما عانى مائة وخمسون شخصا متاعب

الطغيان سنة كاملة حين أجبروا طوالها على البقاء في المحكمة لمحاكمتهم في قضية خيانة لا نهاية لها . . وغارات البوليس وجرائم القتل التي يقوم بها في جنوب غرب افريقيا لا تعتبر الا مسائل داخلية .

وبهذه الحجة نفسها . . حجة « المسائل الداخلية » التي لا تدخل في اختصاص ميثاق الأمم المتحدة تركت البرتغال مدة طويلة نمضي بحرية في تطبيق أقصى وأعنف نظام استعماري في افريقيا . ففي المستعمرتين الصامدتين أنجولا وموزمبيق يطبق هناك نظام من العنف والجور يعتبر على الأقل معادلا في قسوته للنظام المطبق في اتحاد جنوبى افريقيا ، وذلك خلف ستار قانونى « بأن هذه الاراضى تتمتع بحكم ذاتى مثلها في ذلك مثل اقاليم البرتغال الأخرى » . . وفي هذه المستعمرات ما زال يوجد علانية نظام العمل الاجبارى اى العبودية . واية معارضة تقمع في الحال بمنتهى القسوة عن طريق الضرب وشحن المعارضين في سفن ونقلهم الى « جزيرة الموت » - جزيرة سان تومى - التي لا يعودون منها الا نادرا .

وحتى في غربى افريقيا حيث يضطرد الحكم الذاتى بنجاح نسبي نجد أن الاستعمار قد خلف هناك تركة مثقلة : فهناك الحدود السياسية غير الطبيعية التي لا تتلاءم مع الأقسام الجغرافية المنطقية أو التجمعات البشرية ، مما أدى الى اعاقا التقدم السياسى والاقتصادى للدول الافريقية الناشئة . ومن هذا مثلا أن تقسيم الكامبيون (الذى كان مستعمرة المانية) بعد الحرب العالمية الاولى بين فرنسا وانجلترا كان من العقبات الكبرى التي عقدت قضية الكامبيون حين عرضت على الأمم المتحدة في مارس سنة ١٩٥٩ ، ونتج عن ذلك شعور بالمرارة نحو الغرب بين الدول الافريقية الاعضاء .

ان تكوين صورة عامة لافريقيا حاليا أو مستقبلا أمر مستحيل ما لم يكن المرء مسلحا بمعرفة تاريخ افريقيا المستعمرة وتأثير الاستعمار عليها وآثاره فيها . والمشكلات التي خلفها وراءه لتعانى منها افريقيا في مستقبلها .

وعلى الرغم من تأثير الاستعمار كعامل منشط للتقدم الاقتصادى في افريقيا ، فان الاستعمار كان دائما أكبر عقبة في سبيل تطور الشعوب . . ففي ظل الحكم الاستعماري نجد أن العناية بالتعليم والصحة والتدريب الفنى وتطوير المجتمع الافريقى قليلة لا تكاد تذكر .

ان تقسيم افريقيا واستخدام اقاليمها كمصادر للمواد الخام لا يمدد القوى الاقتصادية الرئيسية لم يسمح بوضع خطة للتطور على مستوى القارة أو على المستوى الاقليمى وبدلا من ذلك فان التقسيمات الاستعمارية قد أدت الى معالجة أمور كل اقليم كأنه منعزل عن الاقاليم الأخرى .

ان الافريقيين مقتنعون ان الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان تعتبر بمعزل عن اوضاعها السياسية فالحكم الذاتى والاستقلال يتيح فرصا واسعة وامكانيات كبيرة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . .

والحكم الذاتي لا يسمح للشعب فقط بوضع برامج النهوض باحتياجاته الخاصة التي يعرفها تماما فحسب ولكنه بالإضافة الى ذلك يمكنه من انشاء علاقات مع البلاد الاخرى على قدم المساواة ، وأن يتعاون تعاونا بناء من الناحية الاقتصادية مع غيره من البلاد . والتحرر الاقتصادي والاجتماعي الكامل مستحيل وجوده دون وجود التحرر السياسي . وفوق ذلك فان الشعب حين يحكم في مصيره فان امكانياته تنطلق من عقاليها لتقوم بالعمل الساق الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي .

اما قهر الشعوب تحت اى شكل من الاشكال بما في ذلك العمل الاجباري والتفرقة العنصرية او الاستعمار المقنع تحت اسم الاندماج فانه لا يتفق اطلاقا مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذا هو الجواب الذي نجيب به هؤلاء الذين يقولون بوجود أن تنتظر الدول الافريقية حتى يتحسن اقتصادها وتكتسب خبرة كافية قبل أن تطالب بالحرية .

وهذه الدعوة الى التاني في طلب الحرية ، هي الدعوى التي تفرح منها رائحة الخيانة السلبية للديموقراطية تتجاهل ما أثبتته التجربة . من أنه بعد الاستقلال فقط ، استطاعت الدول أن تضع مشروعات واسعة في ميدان الاقتصاد والتعليم وتنفيذها . . كما أنه بعد الاستقلال فقط استطاع العالم ان يعرف مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية . وفي الحقيقة لا يمكن ارساء قواعد حكومة مستقرة الا بعد الاستقلال وهذا ما يدحض مزاعم الحكومات الاستعمارية من أنها تدرب الافريقيين على الحكم الذاتي . وفي كل الاحوال لم نترك السلطات الاستعمارية الاراضي التي تحتلها . الا بعد أن جعل الضغط الشعبي المنظم من المستحيل عليها الاستمرار في حكمها دون أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة .

وبالإضافة الى تحذيرات المنادين بالحرص وعدم الاندفاع ، فقد أثار هؤلاء المترددون المعارضون لحرية افريقيا بعض الاعتراضات وحينما تثير معظم هذه الاعتراضات هؤلاء الذين يخشون أن يؤثر الاستقلال على مراكزهم المالية ، أو ما يتمتعون به من مزايا خاصة ، فأنى أود أن أناقش المسائل التي ينيرها غير الافريقيين .

فمنلا ، نار النقاش حول الوسائل التي يمكن المواطنين استخدامها لتحقيق الاستقلال . . وكان الاهتمام منصبا على استعمال الوطنيين للعنف خاصة في الحالات التي لا تستجيب فيها السلطات الاستعمارية لمطالبهم بالسرعة الكافية . ومن الميم أن نقدر مضار استعمال العنف سواء فيما يختص بالمتاعب والآلام العاجلة التي يسببها للبلاد والناس ، أو فيما يختص بالعوامل النفسية التي يمكن أن يتركها في العقول فيما لو ذكر البعض بعد الحصول على الاستقلال ، في الاستمرار في أعمال العنف بفرض استبدال قادتهم أو حكومتهم . وقد أوصى مؤتمر اكرا في ديسمبر سنة ١٩٥٨ باستعمال العمل الايجابي غير المتسم بالعنف . وبهذا الشأن لا بد أن يتجه الاهتمام الى كلمات المصلح الانجليزى جون برايت التي قالها سنة ١٨٨٦ : « اننى لم أدل بكلمة واحدة تجيز استخدام القوة ، فكل ما قلته كان ضدها ، ولكننى حر في أن انذر هؤلاء الذين

بيدهم مقاليد السلطان ، بأن تأخير تطبيق العدالة او اطالة عهد الظلم يسوغ استعمال القوّة لاصلاح الامور . ان هذا هو ما توحى به الطبيعة وما يامر به الله عز وجل . . وكل انحراف نحو الجانب المضاد لن يكتب له البقاء . اذا شئيد الناس مبادئهم على فوهة بركان فيزوف فقد أحذرهم من غيتانهم ومن الخطر المحدق بهم . ولكننى كنت مسئولا بأية حال عن نورة البركان التى ستدمرهم . ويمكننى أيضا أن أقول ان القوة التى تمنع الحرية وتنكر الحقوق ليست أكثر تمشيا مع قواعد الاخلاق من القوة التى تكسب الحرية أو تضمن الحقوق » .

وثانيا يوجد هؤلاء الذين تأثروا بالضمير المثلث الذى يؤديه اليه سجل الاستعمار الغربى لسوء الحظ فهم يخشون أن يستجيب الافريقيون بعد الاستقلال لنوازع الانتقام من الأقليات ، خاصة من البيض أصحاب السيطرة فيما مضى .

وللرد على ذلك لا بد أن نشير الى حقيقتين هامتين : فنظرة الى كل الدول المستقلة تبين رغبتها الأكيدة فى رفع مستواها الاقتصادى وهذا يتوقف على رأس المال الأجنبى والمهارة الفنية . . وعلى الرغم من أن الأعمال التجارية والصناعية بالدول الافريقية المستقلة فى أيدي الاجانب يملكونها ويديرونها فانها تتقدم باطراد .

والحقيقة الاخرى هى أن الافريقى فى تلك المناطق التى تسمى مناطق الأجناس المتعددة ، حريص كأخوته فى الأماكن الأخرى ، على تطوير اقتصاده . . وبذلك سيعتمد على رأس المال الخارجى والخبرة الأجنبية . . . ولذلك فليس من مصلحته حينئذ أن يتبع سياسة اضطهاد للعناصر التى تختلف عنه فى اللون .

وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات . . فيجب التثبت من أن مجرد تأخير الاستقلال لا يحقق الامن للمستوطنين ، بل على العكس فان هذا التأخير يجعل المستوطنين يبدون فى نظر الوطنيين على أنهم العقبة التى تعوق تقدمهم . . وبذلك تتولد كراهية المستوطنين فى نفوس الوطنيين بدلا من الصداقة . ولذلك فان التحرك ببطء نحو الاستقلال أشد خطرا من التحرك السريع ، وبجانب ذلك فان هناك حقيقة هامة هى : انه لا بقاء لمعاهدة أو أى شكل آخر من أشكال الموائيق الا اذا غلف برصيد من حسن النية . . والنية الحسنة من جانب آخر تتوقف على العلاقات التى توجد بين المستوطنين وأصحاب البلاد ، وهذه تبعا لذلك تتوقف على مدى مجارة المستوطنين لآمال الافريقيين بدلا من هذه الاسطورة التى تدعى « سمو الجنس الأبيض » .

والكفاح الافريقى فى سبيل الاستقلال لا يمكن ايقافه ، كما لا يمكن الحكم عليه أيضا . فلا بد من وقوع أخطاء ، ولكن هذه الاخطاء جديرة بالفهم لا بأن نحكم على الكفاح الافريقى بمقتضاها ونلصق به التهم . . . وبعد ذلك فلا توجد أية قوة من هذه القوى التى تدعى بطولة الدفاع عن الديموقراطية قد بلغت حد الكمال . فأمريكا لديها مشكلة التفرقة العنصرية ، وبريطانيا لديها مشكلة المستعمرات ومشكلة التفرقة فى

داخل الوطن ، وفرنسا تعاني مشكلة الديمقراطية بالداخل ومشكلة الجزائر بالخارج .

وهناك هؤلاء المهتمون بأفريقيا مجرد خوفهم من أن تسقط ضحية للشيوعية وأن تنضم للكتلة الشرقية .. وهذا الاتجاه ليس مخطئا فحسب ، بل انه أفلاس وتعويق للديمقراطية فأفريقيا لديها مشكلات انسانية عاجلة تنتظر الحل ، وعليها أن تكرر كل وقتها وقواها لهذا العمل .

في أفريقيا تجرى الآن تغيرات سريعة . والسنوات القادمة سوف تشهد نهاية كل أشكال الاستعمار في أفريقيا . وقد تبقى مشكلة الاضطهاد العنصري في جنوبي أفريقيا كما قد تستمر أنجولا وموزمبيق خاضعتين للبرتغاليين ولكن الجزء الأكبر من أفريقيا سيتحرر .

وبعد التحرير ستأتي فترة الترميم .. ونعني بالترميم وسائل الحكم والادارة ، وظهور الاتجاهات واليول، ووضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية المضخمة . وعلى أفريقيا أن تخوض نضالا مرابا دمويا في بعض اماكن من أجل الحرية .. ونضالها يقوم على دعائم أخلاقية ، كما أنه دفاع عن حقوق الانسان الديمقراطية . عن احريات الاساسية . ومن أجل هذه المثل العليا يجب أن تكرر أفريقيا نفسها ، إن الفشل في تحقيقها سيكون معناد . خيانة الشعار الذي يسير نضالها في ظله . والشخصية الافريقية ستصبح باعنة ولا معنى لها الا اذا اتسمت بهذه الأشياء النبيلة التي تناضل أفريقيا في سبيلها . وبالإضافة الى ماسبق فانه لكي تستطيع أفريقيا أن تمتد العالم بنمار حريتها أو كرامتها التي ظفرت بها حديثا ، فلا بد أن تبقى رمزا للحرية والديموقراطية تذكر العالم بهما في كل وقت . وبدلا من أن تنضم الى واحد من الكتل الموجودة أو أن تعمل على تشكيل كتلة جديدة ، يجب عليها أن تؤكد شخصيتها في توب من الحرية الفردية الاساسية والمدنية .

والحرية والاستقلال لا يمكن تعريفهما فقط بأنهما هزيمة للاستعمار وللسيطرة الاوربية والاستغلال الخارجي . فحقيقة يجب على أفريقيا أن تحذر أي عدوان على حريتها أو انتقاص منها ، ولكن الحرية أيضا يجب أن تتضمن حرية الفرد في داخل الدولة حديثة النشأة ، تماما كما يجب أن يتضمن التقدم الاقتصادي توزيعا عادلا للثروة ونهضة اجتماعية للشعب كله . فالشعب الذي يحارب في سبيل استقلاله يتطلع دائما الى القضاء على كل مظاهر الضغط والقهر والوسائل غير الديمقراطية، وذلك مع قيام حكومته الحرة .

وفي أغلب الاحيان ينصرف تفكير الناس حين يتحدثون عن الديمقراطية ، الى الديمقراطية الغربية ؛ وخاصة البريطانية وفرنسية والامريكية بما لكل منها من أشكال برلمانية وأجهزة خاصة .. ومثل هؤلاء يطالبون بأن تستورد أفريقيا صورة طبق الاصل من هذه الديمقراطية بأجهزتها المختلفة ، وما يصحبها من الخصائص التي تقتصر عليها . وهذا الاتجاه يتجاهل الحقيقة التي تبين أن أوروبا وأمريكا في

جهودهما لتطوير هذه المنظمات تأثرت كل منهما بالظروف والملاسات التي كانت تحيط بهذه الجهود . وبدون أن تهمل افريقيا مبدأ الحرية السياسية والمدنية للفرد ، يجب على افريقيا أن تكون حرة خلال فترة البناء في أن تقرر أى شكل من أشكال هذه المنظمات ، يلائم إدارة حكومة ديموقراطية ، فيها ، وقد صرح النقادون لافريقيا أن الديمقراطية لن تنجح في افريقيا بسبب الأمية ولعدم وجود أحزاب للمعارضة . ولكن الأمية لن تقف حائلا دون الديمقراطية ، وقد تؤدي الى التحول عن شكل معين من أشكال الديمقراطية ومنظماتها ، ولكنها لا تؤدي الى الفائها تماما . وعندما تحصل احدى الدول على استقلالها سيتضمن الجانب الاكبر من قيادتها الفعالة للعمل معاكفريق واحد في حقل الكفاح الوطنى ، وستكرس الحكومة الجديدة نفسها لتحقيق أمس حاجات الشعب الاجتماعية والاقتصادية . ومثل هذا الموقف لا يسمح الا بمعارضة صغيرة وضعيفة جدا ، غالبا ما تكون مجردة من القيادة القوية . وما لم يحدث انشقاق في صفوف الحكومة الوطنية الجديدة فقد يستمر الموقف السابق مدة عشر سنوات أو أكثر . وهذا لا يعنى إلغاء الديمقراطية ، ولكنه موقف يحتاج الى أن يزداد الوعى من جانب الشعب ليحافظ على حرياته الفردية . والحزب الذى يتولى الحكم عليه عبء ثقيل ، ويجب ألا يسمح للمعارضة الصغيرة الضعيفة أن تعوض ضعفها باستعمال العنف أو الوسائل غير الديمقراطية .

ومثل معظم المناطق المتخلفة فى العالم ، تحتاج افريقيا الى سرعة تطوير اقتصادها وعليها أن تفعل ذلك فى أقصر وقت ممكن ، وبأقل عدد من الموظفين ورأس المال وحينما تنهك الدولة فى خطط التنمية الخاصة بها يجب عليها أن تواجه مشكلات إعادة بناء اقتصادها وتحويله من الشكل الاستعماري الى شكل يتلاءم مع حاجات دولة مستقلة ولن يكون هذا العمل سهلا بسبب منافسة القوى الغربية والشرقية . ولكن افريقيا يجب أن تتفادى من الزج بنفسها فى غمار هذه المنافسة ، وان تفسح لنفسها حرية العمل بعقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو متعددة الاطراف مع أية دولة تمدها بحاجتها العاجلة بأيسر الشروط وبلون قيود اقتصادية أو غير اقتصادية .

وفى خلال عملية إعادة البناء ، قد تفكر الدول الافريقية فى توثيق الروابط وتوسيعها مع الدول المستقلة المجاورة ، وبقدر الامكان فى توحيد الجهود والتعاون فى استغلال مصادر الثروات . ويعتبر تطوير القوى والمواصلات والبحوث ميدانا طيبا للتعاون فيه مع الدول المجاورة

وكل زعيم افريقى يأمل أن يؤدي الاستقلال الى رفع الحواجز التي وضعها الاستعمار وأن يسهل تنمية الوحدة الافريقية وربما - ذات يوم - الولايات المتحدة الافريقية . وكل انقادة سيعملون فى الحقيقة من أجل هذا الهدف . ولكن من السذاجة ان نتجاهل وجود عدد من المشكلات مثل تعدد اللغات والقبلية فى بعض المناطق ، ومثل فقر المواصلات والمسافات الطويلة فى مناطق أخرى ، ومثل الشخصيات والاحزاب المتعارضة

في غيرها الخ . وهذا يتطلب بعد حسن الادارة، الاحترام والفهم المتبادلين لمصالح كل الاطراف .

وعلى المسرح العالمى نجد أن افريقيا هى محور الصراع فى النصف الثانى من القرن العشرين . وان لها لقوة دافعة ، ومستقبلا كفيلا بأن يؤثر فى الشئون العالمية بشكل يتزايد بتطور دولها . ولها أيضا شخصيتها مما يجعلها تفرض وجودها على الدول الاخرى حتى تعرفها وتقبلها . وتهتم افريقيا بالشئون العالمية على نحو ما تهتم بها ما تسمى بالقوى الكبرى . وانها لتستفيد من السلام أكثر من افادة بعض الامم الاخرى اذ أن حاجات أهلها تتطلب الوفاء السريع بها .

والنضال الافريقى له أوجه ثلاث : نضال من أجل الحرية السياسية. ونضال من أجل الفرص الاقتصادية، ونضال من أجل الكرامة والانسانية وعندما ينتصر هذا النضال فى كل أنحاء القارة فستجبه قواها جميعا، لتحقيق هذه المبادئ التى ناضلت من أجلها .

الافريقي والديمقراطية

بقلم : جوليوس نيريري

بانتها هذه السنوات العشر (١٩٦١ سنة ١٩٧٠) ستكون افريقيا كلها قد تحررت من الاستعمار ويؤكد الوطنيون الافريقيون أن نهاية الاستعمار سيعنى قيام الديمقراطية .

حكام افريقيا الاسـنـعمارـيون الذين لم يظهروا احتراماً كافياً للديمقراطية مقتنعون بأن الافريقي غير قادر على ادارة دفة حـكـومـة ديموقراطية . . وهم يتكهنون أن نهاية الاستعمار ستقود الى قيام الدكتاتورية في جميع أنحاء القارة الافريقية . وهم يتناقشون حول استعداد الافريقيين أو عدم استعدادهم ليصبحوا ديموقراطيين .

وقد اخترت أن أسهم في هذا النقاش بهذا المقال ، لا لأنني أريد أن أنحاز الى أحد الجانبين ، ولكن لأنني أعتقد أن المتناقشين لم يعنوا بتوضيح عباراتهم . . فلو أنهم فعلوا ذلك وعنوا على الأخص بتحليل اصطلاح «الديموقراطية» ، لكانوا قد اكتشفوا أن تعريفاتهم للديموقراطية تختلف فيما بينها اختلافا تاما ، وأنهم كانوا في الحقيقة يضيعون وقتهم بالجدال حول أغراض متعارضة .

لقد بذلت أكثر من محاولة لتعريف الديمقراطية . . ولعل من أحسن التعاريف ومن أوسعها انتشارا ، التعريف الذي وضعه أبراهام لنكولن وهو « حكومة الشعب التي يكونها الشعب والتي تعمل من أجل الشعب » . وفي الحقيقة أن حكومة أي بلد ما دامت قد لونها الشعب بنفسه ، فلا شك أن الشعب سوف تكون لديه بعض الوسائل التي تجعل صوته مسموعا عندها . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون لكل واحد من أفراد الشعب دور شخصي في وضع التشريعات ورسم السياسات . ولهذا كان من الضروري أن يختاروا من بينهم عددا محدودا من الشخصيات التي تمثلهم وتتحدث باسمهم داخل الحكومة . وقد يبدو هذا من الأشياء الأولية التي لا تحتاج الى الشرح الذي قدمته هنا . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يدعى بعض الناس أن الافريقيين لا يمكن أن يقيموا في بلادهم حكومة ديموقراطية بمجرد حصولهم على استقلالهم ؟ وبماذا يسوغون قولهم بأن أية حكومة افريقية لن تسمح طبعاً بقيام معارضة ؟

أنا لا أعتقد ان أي شخص يمكن أن يكون لديه سبب حقيقي للدعاء بأن قيام معارضة في دولة افريقية مستقلة يعتبر أمراً مستحيلاً في هذه المرحلة من تاريخنا .

وفى رأى أن دعائم الديمقراطية ثلاث : المناقشة والمساواة والحرية .
والاخيرة هى نتيجة للدعامتين الاولى والثانية .

وهؤلاء الذين يشكون فى مقدرة الافريقى على انشاء مجتمع ديمقراطى ، لا يمكن أن يشكوا أيضا فى مقدرة الافريقى وحبه للنقاش .
فهذا شئ افريقى صرف كالشمس الاسستوائية الساخنة . . كما انهم لا يستطيعون الشك أيضا فى حب الافريقى للمساواة لأن الارستقراطية شئ غريب عن افريقيا . وحتى اذا كانت توجد طبقة ارستقراطية بالمولد ، فمن الناحية التاريخية يمكن ارجاع أصولها الى بلاد تقع خارج القارة .
ومن الوجهة التقليدية لا يعرف الافريقى نظام الطبقات . وأنا أشك فى أنه توجد كلمة فى أية لغة افريقية تعنى . . طبقة ، حتى فى تلك المجتمعات القليلة التى ترك فيها المستعمر بعض مظاهر الارستقراطية . . ويشير الافريقيون الى الارستقراطيين بالمولد بكلمة «العظيم» أو «الشخص الذكى»

والمجتمع الافريقى التقليدى سواء كان له رئيس أم لا - وكثير من المجتمعات مثل مجتمع بلادى ليس له رئيس - هو مجتمع المساواة الذى يدير شئونه عن طريق المناقشات .

واذا كانت الديمقراطية اذا هى شكل من أشكال الحكومات أقامها الناس بمحض ارادتهم ، واذا كانت دعائمها هى المناقشة والحرية والمساواة ، فليس فى المجتمع الافريقى التقليدى حينئذ ما يجعل الافريقى غير متلائم معها . . بل على العكس يوجد فى تقاليده كل ما يؤهل الافريقى لأن يصبح صورة صادقة لما يطلبه أى ديمقراطى بالطبع .

لقد كان فى امكان اليونانيين القدماء أن يتشددوا بالديمقراطية حين لم يكن لأكثر من نصف عدد السكان حق مناقشة أمور الدولة .
وكان فى قدرة واضعى اعلان الاستقلال أن يتحدثوا عن « الحقوق النابعة للانسان » على الرغم من أنهم كانوا يعتقدون فى الاستثناءات ، وكان فى قدرة « ابراهام لنكولن » أن يقدم لنا تعريفا دقيقا للديمقراطية . على الرغم من أنه تحدث فى مجتمع كان يؤمن بملكية الرقيق . . وكان ممكنا لاصدقائى البريطانيين أن يطنطنوا بالديمقراطية ، وهم فى الوقت نفسه يشيدون امبراطورية عظمى لمجرد تحقيق مجد لهم .

وهؤلاء الناس لم يكونوا مدعين ، بل كانوا يؤمنون فعلا بالديمقراطية ، التى كانت تعنى بالنسبة لهم « الحكومة التى تقوم على المناقشة والمساواة » ، والتى دافعوا عنها ، ولكنهم عاشوا فى عالم كان يستبعد حشودا من المخلوقات البشرية من فكرة المساواة . . وهو أمر لا يمكن حدوثه اليوم فى القرن العشرين . فالرجل العادى اليوم ، فى الشارع ، أو فى الغابة ، لم يحتفظ لنفسه بمثل هذا التقدير من قبل . وأنصاف الآلهة الذين يريدون معاملته كمخلوق أدنى منهم ، يعلمون مدى قوته التى تخيفهم وتجبرهم على تفسير وتسويغ جرائمهم . . لأن الشعب الذى من حقه اليوم أن يحكم نفسه بنفسه ، لا يمكن أن يغفر خطأ أو يعفر عن شخص يخرق القانون .

ولا توجد قارة حاربت من أجل كرامة الانسان العادى مثل ما حاربت افريقية . ففي البلاد الاخرى قد يصبح الناس كما يأتى : « رجل واحد ، تصويت واحد » والسنتهم فى أفواههم ، أما فى افريقية ، فالقادة الوطنيون يؤمنون بذلك كمبدأ أساسى ، والجماهير التى يقودونها لا تقبل شيئا أقل من ذلك . . . وفى كثير من البلاد التى تدعى الديمقراطية ينبثق القادة من الارستقراطية ، سواء كانت ارستقراطية المولد أو الثروة ، أما فى افريقيا فهم أشخاص عاديون ، لأنه فى افريقيا لا توجد طبقة ارستقراطية . وقد فشلت التقاليد فى خلق هذه الارستقراطية ، وسوف تجعل روح القرن العشرين من ظهورها أمرا مستحيلا .

ويوجد كثير من هؤلاء الذين ينقدون القومية الافريقية فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . . . وهم حين يهاجمون استعدادنا لتكوين شكل ديموقراطى للحكومة ، فانه لا ترتسم فى ذاكرتهم صورة الديمقراطية ، ولكن صورة النظام الخاص الذى اتخذته الديمقراطية فى بلادهم . . . نظام الحزبين والمناقشة التى تجرى بين حزب الحكومة وحزب المعارضة داخل مبنى البرلمان .

والحق أنه بالنسبة للدول الانجلو سكسونية ، أو الدول ذات التقاليد الانجلو سكسونية ، يعتبر نظام الحزبين هو عصب الديمقراطية وروحها . . . ومن غير المجدى أن تخبر أحد هؤلاء الانجلو سكسون أنه حينما يجتمع سكان احدى القرى البالغين مائة شخص ، ويتناقشون معا حتى يوافقوا أخيرا على المكان الذى يحفر فيه أحد الآبار فانهم بذلك يمارسون الديمقراطية ويطبقونها . . . هذا الانجلو سكسونى سيصر أولا على معرفة ما اذا كانت المناقشة قد نظمت ننظيما صحيحا ، وسيصر على معرفة ما اذا كانت قد وجدت جماعة مؤيدة وأخرى معارضة .

وأحب أن أقول اننى أشك فى مدى صلاحية هذا الشكل الانجلو سكسونى من أشكال الديمقراطية . . . ولتوضيح ذلك أقول :

أن الافريقى فى مجتمعه التقليدى هو دائما فرد حر ، ومندمج الى أقصى حد فى عضويته لمجتمعه ، ولكنه لا يرى أى تعارض بين مصالحه الخاصة وبين مصالح مجتمعه . . . وذلك لأن بناء مجتمعه كان فى الحقيقة امتدادا مباشرا للعائلة . فهناك أولا العائلة برابطة الدم التى تجمع أفرادها ، والتى تتطور بعد ذلك لتتكون القبيلة . . . وشئون القبيلة – كما شرحت من قبل – تدار بالمناقشة الحرة المتساوية . وعلى كل حال ، فان اصطلاح حكومة ، يعنى فى عقل الافريقى غير ما يعنيه عند الأوربى ، فهو فى نظر الافريقى يتخذ معنى شخصيا ، بمعنى « رئيس » ، وهو فى نظر الأوربى يعنى بناء كبيرا تجرى فيه مناقشة ما .

وفى افريقية المستعمرة لم يتغير هذا المعنى الشخصى ، ما عدا أن الشخص العادى الذى يسمع كلمة « حكومة » يتجه بفكره الى مأمور المركز ومفتش الاقاليم والحاكم العام . وعندما بدأنا نحن الافريقيين – الذين قرانا لابراهيم لنكولن وجون ستيوارت مل – نطالب لبلادنا بالديموقراطية

بمعناها الغربى ، أى كبناء كبير نجرى فيه مناقشة ما ، كان أول من قاومنا واستمر فى مقاومتنا الى آخر لحظة ، الأشخاص الذين يجسدون فكرة الحكومة أى مأمور المركز ومفتش الاقليم والحاكم العام .

ان الاضواء تسلط اليوم على شعوب القارة الافريقية نتيجة لنضالها فى سبيل الاستقلال . . والنضال فى سبيل التحرر من السيطرة الاجنبية عمل وطنى لا يترك مجالا لأى خلاف وهو يوحد كل العناصر فى الدولة ، لكى تتولى زمام القيادة فى البلاد كلها حركة وطنية وليس حزبا واحدا أو أحزابا متعددة . وما ان تنجح هذه الحركة الوطنية فى توحيد الشعب وقيادته نحو الاستقلال ، حتى تشكل بالطبع أول حكومة فى الدولة الجديدة . . وليس من السهل أن نتوقع أن دولة موحدة يجب عليها أن تتوقف فى منتصف الطريق لتنقسم على نفسها بعنف الى جماعات متعارضة وذلك لمجرد أن تتلاءم مع ما سبق أن أطلقت عليه اسم « شكل الديموقراطية » الانجلو سكسونى وذلك كله فى لحظة الاستقلال .

ان وجود معارضة منظمة فى رأى غير ضرورى ، على الرغم من أنه من الصعب حينئذ أن يسمى المجتمع الخالى من المعارضة مجتمعا «ديموقراطيا» ولكن سواء قامت معارضة أو لم تقم ، هذا يتوقف تماما على رغبة الشعب نفسه ، ولن يؤثر كثيرا ما دامت تتوافر للشعب المناقشة الحرة والمساواة فى الحرية .

مصر افريقيا

بقلم : سيكوتورى

ان الحكومة التى أتشرف برياستها ، والننى تخلص كل الاخلاص لمبادئ العدالة والتضامن ، وتخلص ، أيضا « وفوق كل شيء » لارادة الشعب الغينى وسعيه المتواصل الى مساندة نضال الشعوب المظلومة ، ان حكومتى هذه تود ان تعلن مرة أخرى . أن حرية افريقيا غير قابلة للتجزئة ، وان الاستقلال الغينى لهذا السبب لا يمكن فصله عن استقلال شعوب أفريقيا الاخرى .

وهكذا فان عملنا فى سبيل الاستقلال مرتبط باشتغالنا بتصفية آثار النظام القديم وبناء غينيا على أساس اقتصادى منين .

وبعض الناس بنوا حكمهم على القارة الافريقية على أساس ضعف الشعب الافريقى ازاء قوة وسائل السلطات الاستعمارية . . ولكن هؤلاء الناس لم يعرفوا الفكرة الكامنة فى عقول شعوبنا عن وسائل القوى الاستعمارية التى تتبعها نحونا ، وعن تظاهرها الكاذب . . لقد رفضوا أن يكتشفوا أنه تحت هذه البشرة السوداء أو الصفراء ، نوجد المزايا الانسانية نفسها والذكاء والارادة والفضيلة نفسها .

وهكذا فقد رفضوا أن يفقهوا الدور الذى ستؤديه القارة الافريقية فى يوم ليس ببعيد لحفظ توازن عالم متطور ، عندما تحتل كل الشعوب مكانها اللائق لسيادتها فى الامم المتحدة .

وعلى كل حال فان التاريخ الافريقى يمر اليوم بمرحلة من التطور السريع تدل عليه الاحداث الهامة التى تقع اليوم . . فمئذ عشرة أعوام فقط كانت افريقيا كلها تقريبا مستعمرة بالأجانب ، وحياتها كلها مسخرة لمصلحتهم . لقد كانت افريقيا بعيدة عن المسرح العالمى . . واليوم يعبر ممثلو الدول الافريقية الاعضاء فى مختلف المنظمات الدولية عن ارادة شعوبهم الحرة . وقريبا ستحصل أمم أخرى فى افريقيا على حريتها .

والحقيقة الثابتة الواضحة اليوم ، هى النهضة الشاملة لشعوبنا ، حتى هذه الشعوب التى تعتبر أكثر تخلفا من غيرها ، أى أكثر خضوعا للضغط والاضطهاد . وكل الخطط التى رسمت لمعارضة هذه الارادة الافريقية الجامحة لاسترداد كرامة القارة ، قد فشلت واحدة بعد أخرى . وفى آفاقنا تدوى صيحة واحدة هى « الاستقلال » .

وهكذا فان الاستقلال والوحدة هما اليوم القوتان القاهرتان اللتان تهزان افريقيا .

وفي هذه اللحظة التي يحاول فيها الشعبان الأمريكي والسوفييتي بسط نفوذ الانسان على القمر ، ألا يجب أن تتساءل افريقيا لماذا يصر الاستعمار على بسط نفوذه على أبناء افريقيا ونروتها ؟ هل يصح أن يهزم التقدم الانساني الفضاء الخارجي ، ويصل الى القمر ، دون ان يصبح قادرا على ضمان الحرية والكرامة لشعوب المستعمرات ؟

في سنة ١٩٥٩ كانت كل القارات قد تحررت فيما عدا القارة الخامسة أى قارة افريقيا وهذا هو السبب الذي من أجله لن تتقاعس افريقيا عن بذل الجهود الضخمة التي يجب أن نقوم بها للتغلب على عدم التقدير الذي تقع ضحية له . وبهذا الخصوص لا تمثل غينيا فقط ارادة ملايين ثلاثة من الرجال والنساء ، كبارا وصغارا ، بل انها تمثل عن طريق نضال شعبها آمال ٢٠٠ مليون شخص يكافحون كل يوم ضد الجوع والمرض والجهل .

وبذلك فان الانسانية حين كانت تتحرك نحو مجتمع متحد حقيقة ، يعمل للافادة من كل الامكانيات والخبرات التي توافرت لدى الانسان . فان افريقيا بدت كأرض محبوسة مقصورة عن بعض نواحي النشاط البشرى ، مسلوقة معظم حقوقها الاساسية والسبب الشرعى لوجودها .

ومنذ أقل من قرن ، أذاع « ابراهام لنكولن » اعلانه العاطفى ضد الرق ، الذي كان فى الوقت نفسه وثيقة تدين الاستعمار . . قال فيه « انكم تستطيعون أن تخدعوا بعض الناس بعض الوقت ، ولكنكم لا تستطيعون خداع كل الناس كل الوقت » ونحن نأمل أن صوت هيئة الأمم المتحدة حينما يرتفع أكثر مما يرتفع الآن سوف يلتقط هذه الكلمات ليؤكد أن عالما منقسما على نفسه لا يمكن أن يعيش ، وأنه لا يمكن السماح بعد ، لذلك الجزء من العالم بالحياة فى ظل العبودية وللجزء الآخر بالحياة فى ظل الحرية .

ولأن قضية الانسان يجب أن تنتصر ، فان افريقيا بكل متاعبها ، سوف تتغلب أيضا على المصاعب التي بثها فى طريقها ضيق الأفق والانانية للأكبرياء والغباء .

ان افريقية وقد بدأت تظهر على المسرح العالمى ، تلحق بالعالم اليوم . ألا كقوة معارضة معادية ، ولكن بروح ملؤها التعاون الكامل ، وبرغبة واعية فى أن تصبح عاملا فعلا لا يستطيع العالم أن يتجرد منه دون أن يفقد الكثير من فرصه ومصادره .

وهذا السبب الذى من أجله يتهم البعض أبطال افريقيا والوطنيين منها عن سوء نية بأنهم ثوريون ومثيرون للفرع ، ولكن الحق الشرعى الطبيعى لا يمكن اعتباره فى أية لحظة خطرا وعدائيا . . وبغض النظر عن حق كل شعب فى ممارسة سيادته ، وبغض النظر كذلك عن التقسّم السياسى الذى ينتج عن ذلك ، فثمة حق مقرر للشعوب صغيرها وكبيرها فى أن تتحرر . . أليس حق الحرية هذا واحدا من الدعائم الاساسية فى ميثاق الأمم المتحدة ؟

ان كان هذا ، فدول افريقيا المستقلة سوف يكون من حقها ممارسة سيادتها لتركز اهتمامها على تحقيق قيام افريقيا الحرة المتحدة ، وهذه الدول لن تتجاهل المشكلة الرئيسية : أى مشكلة الاستقلال الوطنى للشعوب المستعمرة التى تحاول ابعاد القوى الاستعمارية عن طريق تغيير الروابط القانونية التى فرضتها عليها هذه القوى .

وقد خالت الأمم التى ادعت لنفسها الدور القيادى فى افريقيا بظن أمدا طويلا أنه يمكنها أن تتصرف باسم شعوبنا ، والفشل الذى أصابها فى هذا الشأن معروف وغالبا ما ادعت هذه القوى التى سيطرت على قارتنا أن وجودها فى أرضنا يسوغه من الناحية الادبية الحاجة الى ادخال حضارتها عندنا ، كما لو كانت افريقيا ليس لها ماضيها أو حضارتها الراقية ، والتى أدى اتصالها بالاستعمار الى تدهورها بل الى اختفائها . واليوم لا ينكر أحد استحالة فرض حضارة أجنبية على شعب من الشعوب بالقوة أولا ، وفى الوقت نفسه الذى يكون فيه هذا الاحتلال الذى يدعى صفة الانسانية مصحوبا باستغلال منظم .

وفشل المذهب الاستعماري يتمثل تماما فى الحقيقة التى تقول : ان القوى الاستعمارية التى تحمل فى يدها وسائل تنمية الثروة ، لا تستعمل هذه الوسائل لاعادة التوازن بين مستوى معيشة الشعوب الخاضعة للاستعمار ومستوى معيشة الشعوب المسيطرة . ولكن هذه القوى على العكس تزيد من عدم التوازن هذا ، وذلك بالاستغلال المنظم للمنتجات والمواد الخام ، مبقية السكان الوطنيين فى أشد حالات الفقر والاحتياج ، وليس ثمة حاجة بعد الآن للاستمرار فى محاكمة الاستعمار بعد أن صدر حكم التاريخ والحوادث عليه بالاختفاء التام .

ان سلامة دول افريقيا المستقلة وحياتها مرتبطان بالوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافريقيا ، ونحن نرى بوضوح أن دول افريقيا المستقلة لا يمكنها أن تصبح جزرا وسط قارة من البؤس . فبعد أن ظلت افريقيا طويلا مستبعدة عن كل نواحي النشاط الانسانى الحر ، وبعد أن ظلت طويلا على هامش التاريخ ، فانها الآن وهى على وعى تام بما يتطلب مستقبلها ، ترفض أن تسمح بالتضحيات غير المحدودة للأجيال المقبلة من شعوبها .

ومن الواضح ان الوصاية على الامم الافريقية مآلها الى الفشل . وقد لوحظ دائما أنه لكى تنجح بعض الحكومات الغربية فى تحقيق أغراضها ، فانها تؤكد رغبتها فى التعاون مع الافريقيين أفرادا وهيئات ، بجعل هؤلاء يلتزمون السير فى خط يتفق مع رغبات تلك الحكومات . وهذه هى سياسة « العرائس التى تحركها الأيدي الخفية » التى يقل نجاحها يوما بعد آخر فى افريقيا ، لأن الشعوب يزداد تنظيمها يوما بعد يوم ، كما تزداد تصميمها على الكفاح ضد كل أشكال السيطرة ، حتى ولو كانت هذه السيطرة تمارس بأيدى الافريقيين من صنائع المستعمرين .

والأمر الذى لم يكن معروفا حتى الأمس ، هو أن افريقيا اليوم تعبر بوضوح عن نفسها ، ولن تسمح بأن يتحدث باسمها وضد رغباتها

هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على أبنائها ومقدراتها .. ولهذا فانه يبدو واضحا اليوم أكثر من ذي قبل ، أن افريقيا - برغم حاجتها الى المساعدة لاستكمال تحرير بلادها كليه من رغبة الاستعمار ولإعادة بناء نفسها - لن تقبل اطلاقا أى نوع من الوصاية . اننا لسنا فى حاجة على الإطلاق الى حضارة أحد أو مدنيته ، لأننا نملك حضاراتنا . ونحن مفتنعون أنه لكى نزيد من تطور حضاراتنا هذه ، فإن العمل الحر للأفريقيين أنفسهم ضرورى لا غنى عنه . أما بالنسبة لهؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى هذا المستوى من الفهم والاحترام لشعوبنا ، والذين يعتقدون أن شعوبنا لا تقف على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى ، وإن حضاراتنا لا تملك مفومات البقاء والاستمرار مثل زميلاتنا ، بالنسبة لهؤلاء نعتقد أنه من الأفضل لهم أن يتوقفوا عن مديد المعونة لافريقيا . وما نطلبه باسم التضامن الدولى وبدافع من إيماننا العميق بأن التقدم العالمى ينتج من تعاون كل الشعوب بعضها مع بعض هو مساندة أخوية لا تسمح لافريقيا بأن تتحرر تماما من الضغط واستغلال الأجانب ونحن لا نفكر اطلاقا فى أن نفصل افريقيا انفصالا ضيقا يعزلها عن غيرها من القارات .. بل اننا نؤمن إيماننا عميقا أن مصير افريقيا مرتبط بمصير القارات الأخرى ، كما أنه يتوقف على وجود حالة توازن فى العالم ، سواء فى اتجاه السلام والفهم الطيب المزدوج أو فى اتجاه الحرب .

ومنذ الحرب العالمية الأخيرة تناول خبراء « يفوقوننى تخصصا واستعدادا » حالة عدم التوازن المحزنة التى قسمت العالم جزأين : الأول هو الذى يضم مجموعة الدول المتقدمة التى وصلت مجتمعاتها الى مستوى مرتفع من المعيشة والتنظيم الاجتماعى والآخر هو الذى يضم الدول غير النامية ، أو قليلة النمو ، التى يقع سكانها فريسة دائمة للمرض وسوء التغذية والجهل . وقد بين الخبراء بالاحصائيات فيما يختص بهذه الدول المتخلفة ما هى عليه من تدهور خلقى وحياة منحطة نتيجة حتمية مباشرة لما هى فيه من بؤس . وبجانب هذه العناصر الحفيفية المطروحة الآن أمام الضمير العالمى الذى يجب أن يكون هو الوصى المسئول عن القيم الخلقية والعقلية للمجتمع الإنسانى فإن الدراسات الجادة التى أجريت لمحاولة إيجاد حل عملى للمشكلات المختلفة التى تعانيها هذه الدول المتخلفة : أتت تضم ثلثى سكان العالم ، قد فشلت فى تحقيق غرضها . وأكثر من ذلك فليس هناك فائدة من التفكير فى أن تخصص ٥٠٪ من موارد الدول المتقدمة لحل مشكلات الدول المتخلفة ، حتى ولو وافقت على ذلك شعوب هذه الدول المتقدمة ، لأنه وإن كان ذلك سيؤدى الى تصحيح الميزان ، فاننا سنحقق حينئذ مساواة على مستوى منخفض ، تكون نتيجتها خسارة للمجتمع الإنسانى كله .

والبؤس الإنسانى الموجود فى افريقيا وغيرها من أجزاء العالم المتخلفة لا يرجع سببه الى نقص فى الثروات ، بل انه نتيجة للنقص الكامل فى وسائل استغلال الموارد الطبيعية الهائلة ، التى لا يمكن حتى الآن تقدير قيمتها .

ومهما حاولنا ، فاننا لن نستطيع أن نبين مدى أهمية مكافحة

البؤس ، وأنه يعادل في أهميته النضال للمحافظة على السلام العالمى . .
ونعنى بذلك أيضا أن النضال ضد الاستعمار فى افريقيا هو عامل حاسم
فى نضال العالم من أجل السلام وفى الحقيقة لا شئ يسوغ استخدام
القوة لغزو ما يطلق عليها «الشعوب غير المتمدينة» والتحكم فى مصايرها .
ولقد عانت افريقيا كثيرا من الاستعمار ، وأهدرت على أرضها المدنية ،
والقيم الأدبية باللجوء الى العنصرية البغيضة . وتجربة الامم المستقلة فى
افريقيا تثبت بوضوح أنه لا يوجد ما يدعى « بالشعوب الأدنى أو
المنحلة » . كما أنها تثبت أن الشعوب العاجزة فقط هى الشعوب الواقعة
نحت سيطرة الاستعمار ، وان عجزها يبدو فقط خلال فترة استعمارها .
والاستعمار ليس عدو افريقيا فحسب ، بل انه عدو للتفاهم العالمى الذى
يجب أن يقوم على أساس من المساواة بين الشعوب ، والاحترام المتبادل
بين هيئاتها السياسية والحكومية والأدبية .

وأعتقد أننى أعبر هنا عن رأى الشعوب المتخلفة حين أقول ان
افريقيا قد نهضت لتواجه العالم ، لا كقوة معادية ، بل كقوة جديدة
بدونها ستصبح العائلة الانسانية ناقصة وأقل مقدرة .

والاستعمار يزيف مشاعر الشعوب . . انه يخلق شعورا من التعالى
فى بعضها ، وشعورا من الهوان والعجز عن تغيير الاحوال فى بعضها
الآخر . . ونحن نعرف أن أسباب الاستعمار أبعد من أن تكون عاطفية
أو أدبية . .

ان الاستعمار نتيجة للرغبة فى التراء الاقتصاى المادى . هو
المستول عن المظاهر المخجلة للضغط الأجنبى ، ولتأكيد الشخصية الافريقية،
هناك الاختيار الحر والعمل غير المقيد للهيئات القومية كضمان لتطوير
الخصائص الطيبة للرجل الأسود . . وهذه الخصائص نتيجة للظروف
الاقتصادية والاجتماعية ، وللأطوار البشرى والجغرافى الذى يعيش فيه
الانسان الافريقى ، والذى يوحى له بفلسفة معينة وعقلية خاصة . .
وباختصار فإنها هى التى تمنحه مذهبا خاصا به فى الحياة . . أليس
لدينا نحن الأسباب التى خلقت هى نفسها اصالة الثقافات عند المجتمعات
الانسانية الاخرى ؟

ومن الواضح أنه اذا اعتمدنا على بعض المظاهر المعينة فى المجتمع ،
والتي لا تتفق مع طبيعته ولا مع ضروراته الاقتصادية والثقافية ، ولا مع
توازنه الداخلى السليم ، ولا مع وسائله وأهدافه ، فإننا لا نقضى الانسان
عن هذا المجتمع فحسب بل اننا سنضطهده ونستعبده ، ونوقف تقدمه ،
ونعرقل وفاءه بالتزاماته وأداءه لوظائفه بسلام وأنسجام . . وهذا هو
ما تفعله سياسة « الادماج » التى نعارضها بحزم ووضوح .

ونحن نعتقد أن الجهد الهائل الذى تدعى شعوبنا لبذله من أجل
تحقيق استقلالها الكامل ، لابد أن يشترك فى بذله كل رجل وكل
امراة وكل طفلة ، وذلك فى حرية تامة ، ورغبة كاملة . وليس هناك
خيار ، فاما أن نعارض استخدام القوة ونفضل المشاركة الحرة من جانب .

الشعب لتحقيق الاستقلال ، واما أن نفضل الفسوة ونعارض مشاركة الشعب في تحقيق الاستقلال .

من المهم أن نتفانى عن الحقيقة التي توضح أن نظام التطور في البلاد المتقدمة ، يوسع كل يوم ، الشقة التي تفصل البلاد المتخلفة عن استقلالها . ولتحقيق استقلال افريقيا فقد اخترنا الحرية والديموقراطية، والعمل الجماعى الفعال ، واستخدام كل مصادرها وكل امكانياتها ، والاستعانة بكل النظم ، وقبول مساعدة كل الشعوب ، واستخدام كل أنواع الخبرات ، وكل الدراسات الفنية . . وفى اختصار كل الثمار التي جمعها العالم والتي نود نحن أن نضيف انيها من عملنا كذلك .

ويبدو لي أنه من الضروري أن يقال صراحة وبشجاعة ، « ليكون مفهوما من كل الناس ، ان افريقيا يجب أن تلمس الطريق الذي يوصلها الى تحقيق حريتها كاملة بنفسها ، ولسوف تفعل ذلك ، وليس هناك شعب أو امة أو مجموعة أم وجدت نفسها في الظروف التاريخية والجغرافية والانسانية نفسها التي وجدت افريقيا نفسها فيها، والتي يمكن لذلك أن تهدي افريقيا الى الطريق الذى تسلكه .

ان الحقيقة المرة في افريقيا أن ٨٠٪ من سكانها زارعون أميون ، وأن متوسط الدخل السنوى للفرد بها أقل من مائة دولار . وفى مثل الفقر الذى يجب أن يندى منه جبين الانسانية خجلا ، يشعر الافريقى بالأمل ويمتلئ تصميمًا على الفوز ، والنمو والتقدم مسلحا بايمانه العميق بمستقبل الجنس البشرى، وتطلعه الى الاخاء والانسجام مسلحا بطبيعته الخيرة التي ما زالت نقية صافية ، وفى الوقت نفسه ، بطاقته الجبارة . واحساسه العميق بالمسئولية . . وهناك أيضا مجموعة الفضائل التي لا حصر لها والتي يتحلى بها ٢٠٠ مليون افريقى ، والامكانيات الهائلة التي يتيحها ذلك ، والطاقة الفكرية التي يحتويها . »

وباسم التضامن العالمى لكل الشعوب ، اقتبس هنا جملة شهيرة غاب معناها عن الزعماء السياسيين لبعض البلاد، الذين خاطروا بالفرص الاقتصادية والثقافية لشعوبهم وذلك بقيادتهم عبر طريق الاستعمار غير الانسانى . . وهذه العبارة هي « ان الشعب الذى يستعبد شعبا آخر، لا يمكن أن يكون هو نفسه حرا » . ونحن مقتنعون أن أنبل مهمة يمكن الامم المتحدة أن ننجزها فى المستقبل القريب ، هي تحرير الشعوب المستعمرة . . وتبدو هذه المهمة يسيرة اليوم ، لأن عدد الاعضاء بالامم المتحدة يتزايد كل يوم ، تحت ضغط حركات المقاومة ، وهذه الدول الجديدة بعد أن لاحظت تزايد عددها نجدها تعبر بحرية أكثر عن الآمال الحقيقية لشعوبها .

ومن أجل تأخير حركة التحرر فى الشعوب التي يسيطرون عليها ، يقوم الاستعماريون بخلق الجماعات التي نزيد الفرقة والاضطراب . . والاستعماريون على استعداد « لتوريد » الاستقلال بكل الكميات المطلوبة ، ولكن خططهم الكيافيلية تهدف الى ايقاع الفرقة فى صفوف الافريقيين ليظلوا هم سادة القارة . ولذلك أيضا نجد أن التقدم الذى

تحرزه شعوب القارة يفيظهم ، لأنه يجعل من الصعب عليهم أن يثروا فتنة ، أو يشكّلوا حرباً أو منافسة وما يهم الأفريقيين ليس هو أن سيكوتورى أو نكروما هما أرفع مقاما من تومبان أو بورقبة ولكن ما يهمهم ما إذا كان نظام الحكم فى غانا أكثر ديموقراطية من متياه فى نيجيريا أم لا .

وفى أثناء الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فضلت غينيا الحرية مع الفقر على العبودية مع الغنى والثراء . . . ونحن نعلن هنا أننا نعزل أربابنا الأخيرة فى إفريقيا المتحدة على أن نحتل مركز الصدارة فى إفريقيا المنقسمة على نفسها .

ويحاول أعداؤنا دائما أن يجعلوا الآخرين يصدقون أن إفريقيا منقسمة على نفسها ، ففريق منضم الى الغرب والآخر الى الشرق . . . أى انها تتبع مذاهب أو قوى أجنبية ، ومثل هذا العجز عن الفهم نفسه الحقيقة التى اتضحت من أن دعايتهم ضد الشعوب التى استعبدوها فترة من الزمان ، قد انتهت باقتناع المستعمرين بالخطط الشعوب الخاصة للاستعمار . ولكن شعوب هذه الدول المستعمرة قد مرت فى تاريخها بالموقف الذى تمر به نفسه إفريقيا اليوم ، ولذلك فانها لا تغير هذه الدعاية المغرضة أى اهتمام . وهذه الدول قد نسيت أن مستقبل أفريقيا بعيد كل البعد عما حلموا بأنه سيكون ، وان إفريقيا فى الغد ستكون طبقا لمشيئة أبنائها وحدهم .

وأفريقيا بالطبع ليست غافلة عن وجود كتلتين تؤثران فى السياسة العالمية ، وموضع الاهتمام اليوم ، هو معرفة المذهب الذى تعتنقه إفريقيا والصراع بين الشرق والغرب يجعل المرء عاجزا عن بين اهمية ذلك . . . على الأقل بالنسبة لهؤلاء الذين لا يدرون ماذا كانت هذه القارة لها وجهة نظرها أو مذهبها المستقل ومن ثم ما اذا كان لها نظامها المختلف عن النظم الاخرى أو لا . . . ونحن نعتقد أنه يجب لمصلحة كل من الكتلتين نسيان هذه المعركة ولو طوال الوقت المطلوب لتحقيق أهداف التطور الإفريقى الذى يصب فى الحقل الرئيسى النشاط الإنسانى .

وهاتان الكتلتان اللتان تتنازعان العالم : كتلة الغرب التى تتزعمها الولايات المتحدة والكتلة الشرقية التى تتزعمها روسيا ، واللذان يعتقد البعض أن إفريقيا لابد منحازة الى احدهما . . . هاتان الكتلتان تنسيان هما والذين يعتقدون أن إفريقيا ستنحاز اليهما ، أن العالم لم يبدأ منذ خلق بالنظام الاستعماري، أو بهذا الانقسام الى كتلتين متعاديتين . . . وهم ينسون أنه منذ مائة عام فقط ، لم يكن أى شخص يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا سوف تصبحان أضخم أمتين فى العالم . . . وهم ينسون أن تيار الحياة لن ينقطع ، وأن مستقبل إفريقيا سيكون أولا ، وقبل كل شيء ، طبقا لارادة الأفريقيين أنفسهم ، بالرغم من كل العقبات التى تعترض طريق تاريخهم .

ومع بقائنا مخلصين للروح المعادية للاستعمار التى كانت طابع مؤتمرات «باندونج والقاهرة واكرا» ، نعلن بوضوح أن الجهد الإفريقى الأسىوى المشترك الذى نقوم به للاسراع بالتحريض لكل الشعوب المستعبدة وانهاء التفرقة العنصرية فى كل اجزاء العالم ، لاتمنعنا من الاهتمام بالسلام

العالمى ، وفى هذا الشأن ليست أفريقيا هى التى يجب أن تسأل عما اذا كانت منصمحه الى هذا المعسكر أو ذاك بل اننا نحن الذين يجب أن نتوجه الى كلا المعسكرين بهذا السؤال الحيوى ، هل يؤكد كل منكما تحرير افريقيا أو يعارضه ، ؟ وبعبارة أخرى يجب أن نطرح السؤال التالى على النظامين « هل أنتم على استعداد لمساعدة شعوب افريقيا حتى تتمكن من تحطيم الاغلال التى تطوقها وتمنعها من أداء دورها كشعوب حرة؟ » والاجابة عن هذا السؤال ستحدد موقف افريقيا تجاه النظامين الموجودين . فالذين سيصبحون حلفاءنا ، هم هؤلاء الذين يعتبرون مثلنا قضية الاستعمار قضية هامة من الناحية الدولية . ومرتبطة ارتباطا مباشرا بقضية السلام العالمى . وسنخبر مدى اخلاص الكتلتين واثامهما واحترامهما لكل الشعوب بمدى مساهمتها فى الكفاح ضد استعباد شعب لشعب آخر .

وكما أكد معظم زعماء افريقيا ورجال الدولة فيها ، فان افريقيا سوف نتعاون بعد تحررها مع كل النظم لتحقيق تطورها الاقتصادية وتقدمها الكامل فى مجال القيم الثقافية .

اننى أعتقد باخلاص أن هذه الحقبة من التاريخ سوف تشهد عهدا جديدا فى التطور الانسانى ، الذى سوف يستمر دون أن يغير الشكل المعاصر للعالم أو القيم التى تؤمن بها الشعوب والأمم .

وأعتقد أيضا أن المصير النهائى للأمم سيتوقف بصفة أساسية على طبيعة مقوماتها على مدى المسئوليات التى تتحملها فى عملية بناء المجتمع العالمى ، ومن ثم بناء العالم الجديد .

وهذا هو ما يدعونى الى توجيه نداء الى كل هؤلاء الرجال المسئولين الى كل الامم التى تتحمل النصيب الأوفى من المسئولية فى الشئون العالمية ، وإلى كل الشعوب المستعدة للمساهمة فى بناء العالم الجديد . . . العالم الذى سينتصر فيه الذكاء والقيم الانسانية .

أتوجه بهذا النداء بالأخص الى فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا والبرتغال واسبانيا ، وإلى كل الشعوب الشقيقة والأمم الصديقة حتى تقوم عن طريق تحطيم المذاهب القديمة ونبد الشعارات البالية والتخلي عن الأبرّة وامتيازات الماضى بالارشاع بضمائرنا الى مستوى المصالح المشتركة العامة لكل البشر . . . وأن تعمل لمستقبل الانسانية ، وذلك بمساعدة افريقيا على تحرير نفسها من الاستعمار، ومن البؤس الاجتماعى والهوان .

ان افريقيا لا تطلب سوى النية الطيبة والتفاهم والاخلاص والتعاون من كل الشعوب ، لحماية الحضارة الانسانية وتطويرها ، بعد أن تم تشييدها حتى الآن قرنا بعد قرن فى بلاء ومعاناة بوساطة الذكاء والفضائل والعلم الانسانى .

أما بالنسبة لنا ، فنحن واثقون تماما من أنفسنا ، مؤمنون بالمستقبل معتقدون تماما أننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة . . . ونحن من الجيل الافريقى الذى يمد يد الاخاء والصدّاقة الى كل الشعوب

لنعمل معا على تحقيق السعادة الحقيقية للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالصادر الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

ان كفاح هذا القرن هو كفاح الأمن ضد الحرب وضد الحاجة وهو كفاح الحرية ضد الاستعباد ، والمنطق ضد القوة ، والمساواة ضد الامتيازات .. انه كفاح المستقبل ضد الماضى .

والاختلافات التى تفرق بين المذاهب والشعوب يمكن أن تحل بروح جديدة ، وبطرق مبتكرة لم يسبق اتباعها فى التاريخ .. ويجب أن نتلمس طريقنا الى هذه الطرق أولا ثم نندفع بعد ذلك فى سبيلها .

ان الصفة المميزة لحياة الشعوب فى هذه الآونة تلخصها هذه العبارات «الرغبة فى الحياة ، اقتحام الحياة فى الحاضر من أجل المستقبل والكف عن الحياة فى الماضى الذى يقف ضد المستقبل» .

وجمهورية غينيا الوليدة ، وهى تتجه بثورتها نحو السلام والوحدة لا ترغب فى شىء آخر الا فى العيش فى اخاء وتضامن مع كل الشعوب التى تحب العدالة ، والتى ترغب فى وضع أسس سلام حقيقى ودائم فى العالم .

وغينيا تدمغ الاستعمار لا الدول أو الشعوب .. انها تريد المساواة ووحدة الشعوب ، دون اعتبار للون أو دين ، وهى تعتقد أن التعاون الأخوى والتعايش السلمى والسلام بين الشعوب يتضمن فى ذاته توضيحا للتقدم الانسانى فى العمل والعدالة والديمقراطية ، وتوضح الرغبة فى أن تكس كل شعوب العالم نفوسها لتحقيق التقدم المتجانس لمصير البشرية جمعاء .

ان القارة الافريقية اليوم تمثل علامة استفهام .. ونرجو أن تتمكن رسالتنا ورسالة جميع الشعوب المخلصة فى العالم من المساهمة فى إيجاد اجابة لهذا الاستفهام الذى توجهه اليكم افريقيا فيما يختص بمصيرها .

العمل الإيجابي في افريقية

بقلم : كوامي نكروما

شهدت بداية عام ١٩٦٠ قمة القسوة وأعمال العنف المنظمة ضد الشعوب المحبة للسلام في قارتنا .. وكان من أبرز الحوادث التي تشكل هذه القمة تفجير القنبلة الذرية بالصحراء الجزائرية بوساطة الفرنسيين، والاعتداءات الوحشية باتحاد جنوبي أفريقيا على الأخوة والأخوات الذين خرجوا في إضرابات سلمية احتجاجاً على القوانين العسفية المهيمنة التي صدرتها حكومة الاتحاد .. وهذه الحوادث هي علامة على بدء النهاية الحتمية للسيطرة الأجنبية في افريقيا .

وعلى الرغم من الاحتجاجات المتعددة التي أرسلت من جميع أنحاء القارة الأفريقية ، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الجنرال ديغول تعبيراً عن السخط على تفجير الحكومة الفرنسية للقنبلة الذرية فوق قارتنا فقد أصرت هذه الحكومة على تفجير القنبلة .. ونتيجة لهذا الاتجاه الوحشي غير الإنساني فقد اتخذت حكومة غانا إجراء سريعاً هو تجميد أموال وأرصدة المؤسسات الفرنسية في غانا .. كما اتخذت بعض الحكومات الأخرى إجراءات حاسمة ضد الحكومة الفرنسية .

أخواني الأفريقيين ، أنكم تعلمون جميعاً أن السيطرة الأجنبية في افريقيا قد قسمت تماماً شخصية شعوبنا الأفريقية ، فطوال قرون كان الاستعمار يرزح خلالها على عاتق قارتنا الحبيبة ، أدخل الاستعمار في عقول الأفريقيين فكرة أن أصدقاءهم وأقرباءهم في أجزاء أخرى من افريقيا هم مختلفون عنهم ، ولا يربطهم بالأفريقيين في باقي القارة شيء إلا النادر البسيط .. وكان ذلك العمل في صالح الاستعمار الذي لم يلجأ فقط إلى سياسة التفرقة العنصرية ، بل إلى التقسيم الصناعي لأراضي القارة مستغلين ميولنا وغرائزنا القبلية . لقد بذروا بذور الخلاف ليحولوا بيننا وبين الوحدة .

ولذلك فإننا نلاحظ بفخر وسعادة كيف أن افريقيا التي أفاقت من سباتها ، تشهد اليوم عملية إعادة تكوين الشخصية الأفريقية .. وتصوغ روابط الوحدة القومية التي تكفل تحقيق هدفنا النهائي : وهو تحقيق اتحاد الولايات والجمهوريات الأفريقية ، الذي يعتبر في رأيي الحل الوحيد للمشكلات التي تواجهنا في افريقيا اليوم .

أخواني الأفريقيين .. أصدقائي .. هناك سيفان مشرعان فوق قارتنا ، ويجب علينا أن نبعدهما : فهناك التجارب الذرية التي تقوم بها

الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، وهناك سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوبي افريقيا .

وانه لمن الخطأ الجسيم ، أن نعتقد أن حصول بعض المناطق في افريقيا على استقلالها التام ، سيعني أوتوماتيكيا نهاية الصراع والكفاح ، انه فقط بداية النهاية بالنسبة لهذا الصراع . اننا يجب أن نبحث ونعرف الاشكال المختلفة التي يتخذها الاستعمار الجديد الذي يتهددنا . وبين هذه الاشكال الجديدة يجب أن نذكر الاستعمار « النوى » الذي جثم على افريقيا في يوم مشئوم من أيام فبراير الماضي سنة (١٩٦٠) عندما فجرت الحكومة الفرنسية قنبلة ذرية فوق أرضنا ، وقد حملت الرياح المخلفات السامة الى أنحاء مختلفة من افريقيا ، بما فيها غانا ، برغم أن الخبراء الفرنسيين صرحوا أن الرياح لا تستطيع حمل هذا الغبار لمسافة تزيد على ٧٠٠ ميل من مكان الانفجار . . وهذه التجارب الذرية ضارة الى أقصى حد ، ويمكن أن يكون لها أoxم الآثار على كل المخاوقات .

وعلى الرغم من الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في جميع أنحاء العالم بعد التجربة الأولى ، فإن حكومة فرنسا قامت بتفجير قنبلتها الثانية . . وهذا العمل المجرد من الانسانية لا يتحدى ضمير البشرية فحسب . . ولكنه يضعف أيضا من الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة .

وكما ذكرت من قبل ، قامت حكومة غانا بتجميد الاموال الفرنسية حتى تثبت مدى الاضرار التي ستلحق بأموال وأرواح سكانها . . وبعد تفجير القنبلة الثانية استدعت سفيرها في فرنسا . ولكن موقفا دقيقا كهذا يتطلب عملا جماعيا .

وهذا الاجراء الايجابي قد حقق نجاحا ملحوظا في حركة الكفاح الافريقي من أجل الحرية . واني لمتأكد أنه يمكن أن ينقذنا نحن أيضا من اضرار هذه القنبلة .

ولو أن الاجراء المباشر الذي اتخذه المحتجون في جميع أنحاء العالم قد تكرر على نطاق واسع ، لكانت النتيجة من التأثير والنجاح بحيث تشبه زحف الملح التاريخي الذي قام به غاندي ، ونحن هنا نحيا المهاتما غاندي ونتذكر أن مذهبه في المقاومة السلبية وعدم استعمال العنف وعدم التعاون ، قدطبق لأول مرة في جنوبي افريقيا ضد مظاهر التفرقة العنصرية التي ما زالت تسمم جو هذا البلد التعس .

وهذا الاجراء الايجابي الذي اتخذناه بطريقته في عدم استعمال العنف قد استخدم في جنوبي افريقيا لمقاومة قوانين بطاقات المرور التعسفية . وقد استمرت هذه المقاومة بالرغم من مقتل الرجال والنساء والاطفال العزل ، على يد حكومة جنوبي افريقيا ، ونحن واثقون من أن ارادة الاغلبية سوف تسود في النهاية لانه مامن حكومة تستطيع الاستمرار في فرض نظامها في وجه المقاومة الواعية للجماهير المظلومة من أبناء شعبها .

والاجراء الايجابي المباشر الذي سيتخذ في المستقبل ضد التجارب

الذرية الفرنسية ، يمكن أن يتخذ شكل محاولة سلمية للزحف الى منطقتها
التجارب . . ولا يهم الا ينجح أى شخص فى الوصول الى الموقع نفسه ،
فان الاثر الذى يحدثه زحف مئات من جميع انحاء افريقيا ، ومن خارجها
مخترقين الحدود المصطنعة التى تقسم افريقيا ، معرضين انفسهم لخطر
السجن والاعتقال ، سيكون مظهرا من مظاهر الاحتجاج لا يستطيع
الشعب الفرنسى والعالم كله تجاهله . ولنتذكر دائما ان انصار السام
لن يحترم التقسيم المصطنع الذى فرضه الاستعمار على قارتنا
المحبوبة .

وقد وافتنا الانباء أخيرا أن الجنرال ديغول قد صرح بأنه ان كان
بعض الدول الأخرى لديها من الأسلحة الذرية ما يكفى لتدمير العالم كله،
فان فرنسا يجب أن يكون لديها من هذه الأسلحة ما يكفى للدفاع عن
نفسها . . وأنا أود أن أقول هنا وأظنكم بلا شك تؤيدوننى فى ذلك ان
افريقيا لا تهتم بهذا الدفاع، الذى لا يعنى غير الرغبة فى المشاركة فى شرف
تدمير البشرية .

أننا فى افريقيا نريد ان نعيش وان نتقدم واننا لم نحرر انفسنا
من قرون العبودية والاستعمار لكى ندمرنا الأسلحة الذرية . . اننا
لا نهدد أحدا ، كما أننا نرفض الاعتراف بهذه الأسلحة الجماعية الفتاكة
التي تهدد وجود الحياة نفسها فوق هذا الكوكب . . ونحن نضع ثقتنا
فى الضمير الانسانى الذى يقظ الذى يعارض هذه البربرية البذائية ،
ونؤمن بشدة فى العمل السلمى الخالى من العنف .

وحين نذكر الأشكال الجديدة للاستعمار والسيطرة ، علينا ألا ننسى
أشكاله القاسية التى تجثم بكلكها فوق أجزاء مختلفة من قارتنا ، مثل
الجزائر وأنجولا وكينيا ورواندا أوراندى ونياسالاند وجنوبى أفريقيا . .
والعطف السلبي الذى تبديه الجماهير الافريقية ، يجب أن يتحول الى
مشاركة ايجابية فى النضال لتحقيق الحرية التامة لافريقيا .

ان أفريقيا قارة مقدسة لا تسمح بظهور المدعين الزائفين بين ربوعها
وفى القريب العاجل سوف تتطهر قارتنا من كل أشكال الاستعمار ، لأن
لهب الوطنية الذى اندلع فى كل أنحاء أفريقيا سوف يحيل البقايا الأخيرة
للاستعمار الى رماد . ان العالم المتدين يقف مرتعدا ازاء الاضطهاد
الاجرامى للافريقين فى جنوبى افريقيا ، وان هذه الوحشية التى تقوم
بها حكومة اتحاد جنوبى افريقيا لهى أكثر خطورة من تفجير فرنسا
للقنابل الذرية فى الصحراء .

وانه لامر يدعو الى السخرية أن يدعى حكام جنوبى أفريقيا أنهم
مسيحيون . ان المسيح اذا ظهر اليوم فى جنوبى افريقية ، فسوف
يقوم هؤلاء الحكام بصلبه اذا تجرأ على معارضة قوانين التفرقة العنصرية
الوحشية . . ان قوانين التفرقة العنصرية والأسلحة الذرية يجب أن تهز
ضمير العالم المسيحى . . ولكن ماذا تستطيع كنائس العالم عمله ازاء
هذه الأعمال المخالفة للمسيحية . .

اخوانى الافريقين ، انها وجهة نظر خاطئة ان الافريقين غير
قادرين على تحمل مسئولية شئونهم الخاصة ، وأن الوصاية الأوروبية

يجب أن تستمر لمصلحة إفريقيا نفسها . . وفي ضوء مثل هذه الشكوك المصطنعة والآراء المغرضة عن إفريقيا وشعبها ، فإن الحاجة إلى غرض قضية الحرية وإفريقيا تبدو ضرورية .

إن مشكلة الأمن والسلام في قارتنا ليست قضية أكاديمية . إن الرجال والنساء والأطفال يموتون كل يوم بفعل الإجراءات الحرية أو الإرهاب البوليسي . . واللاجئون الجزائريون هم خير شاهد على هذه المأساة . وفي أقصى جنوبي القارة لم يفخر المدافعون عن سياسة التفرقة العنصرية صراحة بكميات العتاد الحربى التى يجمعونها للفضاء على الأفريقيين الذين يلجئون إلى المقاومة السلبية ضد هذا النظام الجائر فقط ، ولكنهم قد سلطوا أخيراً نيران دبابات ساراسين الفتاكة على الأفريقيين ، مما صدم الضمير العالمى . وفي شرقي وسط إفريقيا يعاني القادة الأبطال وآلاف المناضلين في سبيل الحرية من ألوان الاضطهاد والعقاب لتجرؤهم على طلب حريتهم .

والعنف والتهديد به الذى نراه هذه الايام هما استمرار لطابع الاستعمار خلال عشر السنوات الاخيرة . . فذكريات مأساة « سافيه » والابادة الوحشية لشعب كينيا من الارض والسماء ما تزال مانلة في أذهاننا .

إننا نريد أن ندعم الحرية ، ونؤكد الأمن والطمأنينة في إفريقيا ولكي نحقق ذلك يجب أن نحشد جميع قوى الشعوب للمقاومة السلبية احتجاجاً على هذه الاعتداءات ولإجراء التفهيرات الاجتماعية والسياسية الضرورية لمنع الاحتكاكات المستعرة وهذا هو العمل المقدس المنوط بكل منا .

ولقد رددت دائماً الحقيقة القائلة بأن إفريقيا ليست امتداداً لأوروبا أو أية قارة أخرى ، وإن محاولة « بلقنة » (١) إفريقيا أمر لا يتفق مع وحدتها وتقدمها .

ويجب ألا تشغلنا مشكلات استقلالنا السياسى العاجلة عن الالتفات إلى الميدان الاقتصادى . فهنا في إفريقيا أكثر من أى مكان آخر يجب أن نبحث عن مشروعات الاستعمار السياسى . . ومن جانب آخر يجب أن نعثر في الميدان الاقتصادى على مفتاح التعاون الاقتصادى المثمر مع الأمم الأخرى ، على مستوى وظيفى أول الامر ولكنه يقود إلى وحدة سياسية واقتصادية كاملة ، يمكن أن تشمل مناطق واسعة لتمتد في النهاية بعرض وطول قارتنا المحبوبة .

ومن المحاولات التى تبرز الحركة الاستعمارية الجديدة التى أشرت إليها ضم أجزاء معينة من إفريقيا إلى التكتلات الاقتصادية التى أقامتها

(١) يقصد باصطلاح «البلقنة» التقسيم ، على نحو ما انقسم البلقان بعد استئلاله عن الدولة العثمانية ثم حدثت الحروب بين شعوبه تنازعا على الحدود .

أوروبا الصناعية مثل ضم- الكويجو ودول- المجموعة الفرنسية- الى السوق الأوروبية المشتركة . والفائدة الرئيسية لن تعود على شعوب هذه الاجزاء من افريقيا التي لا تستطيع شراء المنتجات الغالية لأوروبا الصناعية ولكن الفائدة ستعود على الصناعة الأوروبية ، التي ستضمن لنفسها الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة ، وبدون ضرائب جمركية ، . فضلا عن ذلك ، فان هذا الاجراء يمنع قيام الصناعة في افريقيا التي تحتاج صناعتها الى الحماية في السنوات الأولى لقيامها - من المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الصناعية .

وافريقيا يجب أن تتطور صناعاتها الخاصة ، ولمصلحة الاقتصاد العالمي السليم . . ولا يمكن حدوث هذا ، الا اذا تحطمت هذه الحدود المصطنعة التي تقسمها ، لتقام مكانها وحدات اقتصادية سليمة تنتهي بوحدة افريقية شاملة . . وهذا معناه انشاء سوق افريقية مشتركة ، ومنطقة نقد مشتركة والعمل على تقدم المواصلات من جميع الانواع لتسهيل الانتقال الحر للخدمات والبضائع . ورأس المال العالمي يمكن أن تجذبه مثل هذه المناطق الاقتصادية ، ولكن لا يمكن أن تجذبه افريقيا المنقسمة الممزقة ، التي نضيع جهود أقسامها الصغيرة في منافسة اقتصادية انتحارية لا معنى لها مع جيرانها .

وهذه الاجراءات لا يمكن تنفيذها كلها في الحال . . ولكن يمكن ان يبدأ الآن تطوير الطرق والمواصلات التلغرافية بين الدول الافريقية المتجاورة ، وانشاء سوق اقتصادية مشتركة بين الدول المستقلة نختص بالمنتجات الصناعية . وقد يترتب على اقامة هذه اسوق أن تفقد الدول المشتركة بعض دخلها ، ولكنها ستضع دعائم كل تقدم صناعي مستقبل في افريقيا .

والعامل الهام الذي يتوقف عليه سلام وأمن هذه القارة اصرار افريقيا الكامل على انها ليست امتدادا لأوروبا او غيرها من القارات ويتبع هذا العامل الاصرار على أن افريقيا لن تكون كبش العدا في الحرب الباردة او ميدانا للصراع بين الشرق والغرب . . وبهذا المعنى لا نولي وجهنا ناحية اشرق او الغرب ، ولكننا نتجه الى الامام .

وطوال السنوات العشر الماضية ترددت في السياسات العالمية نفمة الحرب الباردة ونحن نفهم المخاوف الموجودة لدى الطرفين ، والتي أدت الى هذا الاستقطاب المؤسف . . ولكن الافريقيين لا يريدون أن يصبحوا اطرافا فيها . . ولقد رأينا ماذا يحدث حين تزج الدول الصغيرة في هذا الصراع ، كما رأينا ما يمكن حدوثه حين تسود روح باندونج ، وحين تستخدم القوى التي تقف خارج الصراع وسماطتها الحسنة عن طريق الأمم المتحدة ، كما حدث عند محاولات وقف الحرب الكورية ، وهذا هو الدور الذي تريد الدول الافريقية أن تلعبه ، وأنا ارفض قبول هذا المبدأ الذي يقول « ما دمت لست معي فأنت ضدي » لان شعارنا هو « الحياة الايجابية » وبهذا نساهم في اقرار السلام العالمي والتقدم الدولي . ولهذا فان المواثيق الحسرية والدفاعية بين الدول

الافريقية والسلطات الاستعمارية السابقة ، نضر تماما بمصالح القصار على العموم وحيث انه لا توجد نوايا عدوانية لدى أية دولة افريقية ، فان هذه الموائيق والاتفاقيات تجر هذه الدول الى مخططات الحرب الباردة الخاصة بالقوى الكبرى .. واكثر من ذلك فان هذه الموائيق تضع أكثر من عقبة في طريق تنسيق سياستنا لتحقيق الوحدة الافريقية .

ولا يمكن ان يكون هناك سلام او امن في افريقيا دون حرية أو وحدة سياسية . وطالما ظلت بوصة واحدة من الارض الافريقية تحت الحكم الاستعماري فسيظل هناك احتكاك ونضال . وطالما ظلت أية جماعة في هذه القارة تنكر مبدا « رجل واحد . . تصويت واحد » ، وتستعمل قوتها للابقاء على امتيازاتها فسيظل هناك تهديد بعدم الاطمئنان والامن ضد القوى الضاغطة الراغبة في السيطرة وثورة دائمة من جانب الذين يقع عليهم الضغط . . وهذه هي الحقائق الاولى للحياة في افريقية اليوم ولم يرغب أحد في هذا الموقف ، ولا يستطيع أحد أن يقف ضد التيار ، أو يغير اتجاه «رياح التغيير» ونحن نكره العنف ، ولا نميل الى العمل السلمى ، ولكن التجربة أثبتت أن التغيير اذا تأخر وقوعه ، فانه لابد من حدوث ، العنف ليس لأن الرجال يريدونه ، ولكن لأن مآسى الماضى تشب فجأة ، يصحبها غضب كاسح .

وفى هذا الضوء يجب أن نشاهد هذه الحوادث الدامية المؤسفة مثل حرب الماو ماو في كينيا ، والنضال في الجزائر ، والحوادث في الكاميرون وغيرها والمدافعون عن الاستعمار يجب أن تكون لديهم عيون لتري وآذان لتسمع . . وما لم يستجيبوا لضغط الاحتجاجات السلمية ، فسوف يحصدون محصولا من العنف لا يريده أحد .

ونحن الذين تقدمنا الصفوف فى الدعوة الى تحقيق الوحدة الافريقية ، فعلنا ذلك بنظرة خاصة ، فقد وصف لنا التاريخ المآسى التى حدثت فى كل قارة فوق هذا الكوكب ، مثل الحروب العالية والثورات ولقد عزمنا على ألا يتكرر هذا التاريخ المؤسف . لقد أغرقت القسارة الافريقية بالدماء فى الماضى . وأغبر عليها طلبسا للعبيد وقسمت الى اجزاء واستغلت وسلبت . . ونحن لا نريد لها مستقبلا به اثر لهذا الماضى واذا نجحنا ويجب أن نجح ، فان الجنس البشرى كله وليس افريقيا وحدها سوف يجنى فوائد هائلة . وان الرجال ذوى البصائر الناقله والمعرفة الواسعة يقرون جميعا بأن مستقبل العالم سوف يتقرر فى افريقية .

ونحن نرحب بالرجال ذوى النوايا الطيبة الذين يريدون الانضمام الينا ، بغض النظر عن جنسهم أو ديانتهم أو جنسيتهم . وحين أتحدث عن أن افريقيا للافريقيين ، فيجب عدم تفسير ذلك فى ضوء المعنى الحرفى لهذه العبارة لاننى لا أومن بالعنصرية أو الاستعمار ، فعبارة « افريقيا للافريقيين » لا يعنى طرد الاجناس الاخرى منها ، ولكنها تعنى فقط ، أن الافريقيين الذين يكونون بطبيعة الحال الاغلبية فى جميع أنحاء افريقيا يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فى بلادهم . . والكفاح هو من أجل مستقبل الانسانية وهو كفاح على درجة عظيمة من الأهمية .

ان خلاصنا وقوتنا وطريقنا الوحيد للخروج من هذه المآسى الكائنة في افريقيا انما يكمن في الوحدة السياسية . . . ويبدو أن هؤلاء الذين يشكون في أماكن قيام مثل هذا الاتحاد قد نسوا بسرعة دروس التاريخ فان مساحة روسيا الشاسعة والعقبات الكأداء التي وجدها في بدء قيامها لم تحل دون أن تبنى عظمته عن طريق الوحدة ، وذلك عندما اتحدث ثمان عشرة جمهورية متباعدة ، وكذلك لم يمنع انبساط مساحة أمريكا والعقبات التي وضعها الاستعمار في طريق الوحدة من قيام اتحاد ضم تسع وأربعين ولاية (١) واذا كانت هذه الدول قد استطاعت ذلك ، فلم لاتستطيع أفريقيا أيضا ؟ وأكرر قولي بأن شيئا لن يحول بيننا وبين اقامة اتحاد بين دول افريقيا ، سوى مخاوفنا وشكوكنا التي لأساس لها . . . ولكن تذكروا أن مخاوفنا ستجعلنا نخسر ما قد نحققه غالبا من الاقدام على المحاولة .

ان الرد الوحيد على المصاعب المتعددة التي تواجه قارتنا هو الاتحاد الحقيقي بين دولنا المختلفة . . . وان اتحادا حقيقيا سياسيا هو الذي سيضعف من جهود الشعوب الافريقية لتدعيم السلام والأمن في العالم .

(١) أصبح عدد الولايات الآن خمسين بعد انضمام ألاسكا .

الفصل الثانى

مشكلات الحرية

غانا

عندما وافق برلمان غانا فى التاسع من اغسطس سنة ١٩٦٠ على ارسال جيش غانا الى اقليم كاتانجا بجمهورية الكونجو الوليدة المضطربة أظهر البرلمان بذلك حرصه على تحقيق الوحدة بين الدول الافريقية الحديثة المنشأة جنوبى الصحراء . وعلى الرغم من ان غانا نفسها لم يكن قد مضى على استقلالها اكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة ، إلا انها كانت فى ذلك التاريخ اقدم من اكثر من اثنتى عشرة دولة افريقية حديثة . كما انها كانت مع القادة الذين يدعون الى انشاء ولايات متحدة افريقية .

وخلال الفترة القصيرة التى انقضت منذ الاستقلال ، قطعت غانا مراحل واسعة لبناء اقتصاد متقدم ومتين ومتنوع . . . وقد نشرت الرخاء والامكانيات الثقافية ، وعملت على تنمية عدد آخر من الخدمات العامة بشكل لا يمكن أن تقارن به التنمية التى تمت خلال التاريخ الطويل للسيطرة البريطانية فى غانا . ولكن شيئاً من ذلك لم يتم دون اضرار سياسية ودون اتهامات بالاستبداد يوجهها الخصوم فى الداخل والخارج

وفى المقال التالى يناقش أ . م . هالم سفير غانا بالولايات المتحدة نتائج الاستقلال فى غانا ، ويذكر بعض المصاعب التى صادفت بناء أمة فى دولة افريقية تقع جنوبى الصحراء .

ظهور غانا كدولة مستقلة

بقلم : و . ا . هالم

عندما ولدت غانا في السادس من مارس سنة ١٩٥٧ ، انتهى بذلك فصل طويل من السيطرة الاستعمارية وقد احتفل بهذا الحدث البارز في كل أنحاء افريقيا ، وفي دول كثيرة خارج القارة باعتباره نصرا لمبدأ الحكم الذاتي في افريقيا ، ودليلا على كفايتها . كما كان ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ افريقيا المستعمرة .

ومنذ أن بنى البرتغاليون قلعته في « المينا » سنة ١٤٨٢ ، ظلت غانا (التي كانت تدعى قبل ذلك ساحل الذهب) على اتصال مستمر بأوروبا الغربية . . وبينما ترك هذا الاتصال مظاهره الضارة التي سببت الكثير من البؤس والمعاناة للسكان ، فقد كان له أيضا بعض آثاره الحسنة مثل نظام التعليم الذي أدخلته الكنيسة .

ولقد ظهر الوعي السياسي في غانا منذ أمد طويل . . فمنذ تسعين عاما تقريبا حاول الزعماء أن يحثوا الإدارة البريطانية على تنفيذ بعض الاقتراحات التي تستهدف الإصلاح السياسي ، وكان الرد هو القاء القبض على بعض هؤلاء الزعماء . . وفي سنة ١٨٩٧ عندما أصدرت الحكومة الاستعمارية قانونا بنقل ملكية الأراضي المشغولة من الشعب الى التاج البريطاني ثار زعماء القبائل وبعض القادة على ذلك القانون ، واستطاعوا بفضل إصرارهم وحكمتهم ودأبهم أن يحملوا الحكومة على سحبها . وبذلك نجت غانا من مصير الأفريقيين الذين جردوا من أراضيهم لمصلحة الأوروبيين الراغبين في الاستيطان .

وبعد الحرب العالمية الأولى تضامن زعماء غانا السياسيون والزعماء في بلاد أخرى مثل جامبيا وسيراليون ونيجريا ، لتكوين المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية . . ثم تقدم هؤلاء القادة البعيدين النظر بمقترحاتهم الى الحكومة البريطانية . وقد شملت هذه المقترحات إصلاح الحكومة والعمل على تقدم التعليم والتوسع فيه وخاصة في مستوى الجامعات . . وحتى ذلك الوقت كانت حركة الإصلاح والتقدم السياسي في أيدي رجال من ذوي الثقافة الرفيعة يعملون في المحاماة والطب والأعمال التجارية وزعامة القبائل . . وعلى الرغم من أن نجاح حركتهم لم يكن كاملا ، إلا أن آراءهم قد أثرت في زعماء الأجيال التي جاءت بعدهم .

وفي سنة ١٩٣٠ انتشر الوعي السياسي بين طبقات المدرسين والكتبة والصيادلة وباقي الطبقة المثقفة التي يطلق على أفرادها « ذوى الياقات البيضاء » وكان ذلك بفضل الدكتور دنكوار المحامي والسكراتير

والسياسي المشهور ودكتور ازيكوي رئيس جمهورية نيجيريا اليوم .
والذي كان وقتئذ يعمل محررا لاحدى الصحف ومحاضرا في غانا .

وقد قوبلت هذه الجهود بمعارضة السلطات الاستعمارية التي لم تكن تقبل حينئذ مبدأ الحكم الذاتي لاية مستعمرة افريقية وعلى كل حال فقد غيرت الحرب العالمية الثانية كل ذلك .. اذ أدى انهيار هتلر وفكرته عن العنصر السامي ، الى سيادة مبادئ الحرية مجردة عن الجنس واللون والعقيدة .. كما أيد ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك مبدأ الحكم الذاتي وجعله هدفا من أهداف نظام الوصاية ، وكان لهذه المبادئ تأثير كبير على السلطات الاستعمارية حملتها على القيام ببعض الاصلاحات .

وبعد الحرب العالمية الثانية تألفت منظمات سياسية هدفها الاساسي تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال في أقصر وقت ممكن .. ولأول مرة ظهر متخصصون في العمل السياسي يجوبون البلاد نيابة عن الاحزاب لشرح برامجها ، وكان حزب الشعب الذي أنشأه وقاده دكتور كوامي نكروما هو أكبر الاحزاب السياسية في البلاد . وقد سار التطور في غانا وسط جو هادئ فيما عدا حادث واحد من حوادث العنف سنة ١٩٤٨ .

وخلال تقدم غانا في طريق الاستقلال ، كان اقتصادها يقدم لها أكبر سند ممكن .. فعلى الرغم من أنها تنتج الاخشاب والمعادن النفيسة مثل الذهب والمنجنيز والماس والبوكسيت ، فإن غانا بلد زراعي في المرتبة الاولى ، تنتج حوالى ثلث الانتاج من الكاكاو ويشغل بالزراعة حوالى مليون ونصف المليون من سكانها .

ويقوم بتسويق الكاكاو في أنحاء العالم «مجلس تسويق الكاكاو الغاني» الممثل فيه الزارعون تمثيلا كاملا ، وسياسة التسويق التي يتبعها المجلس تهدف الى حماية الفلاحين من الانهيار المفاجيء في الأسعار .

ولكن الاعتماد الكامل على محصول واحد يعرض البلاد للخطر .. ولذلك تعنى حكومة غانا بتنويع الانتاج الاقتصادي ، وذلك بتنفيذ مشروع الفولتا (١) الذي ستؤدي زيادة الطاقة الكهربائية المولدة منه الى استغلال معدن البوكسيت وتقديم الصناعات الاخرى .

وقد اتخذت الخطوات الاولى لتحقيق نتيجة تقرير اللجنة الملكية التي ندرتها الحكومة البريطانية للتحقيق في حوادث سنة ١٩٤٨ كما جاء الاصلاح الدستوري نتيجة لتقرير اللجنة التي كان يرأسها سير « جيمس هنلي كوس » سنة ١٩٥١ . وفي سنة ١٩٥٤ صدر دستور جديد يتيح للبلاد مزيدا من الحكم الذاتي .. وفي السنة نفسها جرت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب . وفي ذلك الوقت ارتفع سعر الكاكاو ، وكان واضحا أن هذا الارتفاع سوف يزيد من كمية النقود الداخلة الى البلاد ، ولكن لم تكن هناك زيادة في الواردات التي ينفق عليها منتجو الكاكاو

(١) هو نهر في غانا . ويشبه مشروع سد الفولتا من حيث آثاره المرتقبة هناك . مشروع سد أسوان العالي عندنا .

نقودهم . وكان هناك فى الوقت نفسه خوف من التضخم الذى سيعانى منه باقى أفراد الشعب من غير منتجى الكاكاو ، مثل الكتبة والموظفين .

ومن هنا قررت الحكومة تثبيت سعر الكاكاو الذى يبيع به الفلاح عند نسبة تكفى للتشجيع على استمرارهم فى زراعته . . . وأن تكون من الفرق بين سعر الشراء والبيع رصيذا ثابتا للأزمات . . . وقد قوبل ذلك بمعارضة بسيطة كما تكون حزب معارضة جديد وجد ترحيبا من جانب زراع الكاكاو .

وبعد فترة قصيرة تألف حزب جديد سمي بحركة التحرير الوطنية ، جعل هدفه المطالبة بسعر أعلى لشراء الكاكاو من الزارعين كما طالب بالتحقيق فى حوادث الرشوة والنساء بالجهاز الحكومى ، واتهم الحكومة أيضا بأنها لم تظهر احتراما كافيا لسلطان الحكام التقليديين . . . وبذلك أيدته زعماء القبائل ، والكثير من اقليم قبائل الاشانتى الذى يعتبر اقليم الغابات الرئيسى بالبلاد ، والذى ينتج أكبر قدر من الكاكاو . . . وقد قام أنصار هذا الحزب ببعض الاضطرابات فى اقليم الاشانتى ، ومن هنا وجد الكثير من المحايدىين الذين لا ينتمون للحزب السياسية ، ان الحكومة يجب أن تتخذ اجراءات لقمع هذه الاضطرابات . ولكن أمور الأمن الداخلى كانت فى ذلك الوقت من اختصاص الحاكم البريطانى . وقد أجريت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب الفاتى ، ولكن نقصت الأغلبية التى فاز بها عما كانت عليه من قبل . كما كونت أحزاب المعارضة « وهى : حركة التحرير الوطنية ، وحزب شعوب الشمال ، والمؤتمر التوجولاندى ، وحزب الرابطة الإسلامية » ، جبهة واحدة ، ثم طالبت بتقسيم البلاد الى : ولاية للاشانتى وولاية شمالية . . . وعقدت الكثير من الاجتماعات بين الحكومة والمعارضة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، وتدخل مستر لينوكس بويد وزير المستعمرات البريطانى ، وأخيرا قبلت الحكومة أن تضمن دستور الاستقلال شروطا انشائية من الصعب اصلاحها ، مثل انشاء مجالس اقليمية ، والنص على حماية حقوق الاقليات . . . وانتهى الامر أخيرا بعقد تسوية بين الحكومة والمعارضة .

والحق أن الدستور الذى تم كان مليئا بالغيوب . . . وقد جرد الحكومة من كثير من سلطاتها الحيوية . . . ولذلك فقد وجد بعد ثلاث سنوات أنه لابد أن يحل مكانه دستور جديد . . . وكان أهم ما اشتمل عليه هذا الدستور الجديد هو أن الملكة اليزابيث لم تعد ملكة على البلاد ، بل أصبحت غانا جمهورية رياضية .

ولقد تعرضت غانا لحملة عنيفة من النقد فى البلاد الخارجية نتيجة للاجراءات التى اتخذتها الحكومة لقمع الاضطرابات التى قامت بها المعارضة . . . وعلى كل حال فيجب أن نتذكر أن الحكومة قد فعلت ما تستطيع لتأكيد مبادئ الديمقراطية البرلمانية خلال هذه الفترة الحرجة .

ان السياسة الخارجية لغانا تقوم على الصداقة والتعاون مع كل الأمم ، ولذلك اتبعت سياسة الحياد الإيجابي .. كما انها تؤمن بأهداف ميثاق الأمم المتحدة .. كما تؤمن بالقرارات التي اتخذها مؤتمر باندونج ، ومؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة بأكرا في أبريل سنة ١٩٥٨ وأديس بابا في يونيو سنة ١٩٦٠ .. وكذلك تؤمن غانا بوجوب قيام اتحاد بين الدول الأفريقية المستقلة .

لقد نجح استقلالنا بفضل تهميم شعب غانا وحكومته ، ونحن نسعى لتحقيق الاستقلال والحرية لباقي أجزاء افريقيا .

جمهورية الكونغو

قليل من الحوادث الدرامية التي وقعت في افريقيا نشبه ذلك الاستقلال المفاجيء لجمهورية الكونغو . فالى عهد قريب كان الكونغو يمثل في أذهان الناس كل الصفات المميزة لافريقيا المتوحشة البدائية . . كان أرض الغوريلا والأقزام . . أرض الطقوس القبلية الغريبة . . أرض الغابات العميقة الغامضة . . كان الكونغو هو افريقيا ستانلي وكونراد . ولكن فجأة ، استيقظ العملاق . ونفض عن نفسه شبح ليوبولد ، واستعاد شخصيته كدولة افريقية مستقلة .

ان الكونغو أكبر وأغنى دولة افريقية حرة . . يبلغ عدد سكانها مايقرب من أربعة عشر مليونا ، مقسمين على ما يقرب من مائتي قبيلة . وبعد أن كانت ملكا خاصا للملك ليوبولد ، أصبحت مستعمرة بلجيكية سنة ١٩٠٨ . وفي السنوات التالية ، أصبحت بفضل الاكتشافات المعدنية الواسعة ، أهم مناطق افريقيا - في المناطق الواقعة جنوبى الصحراء . وقد اتبع البلجيكيون سياسة مزدوجة : فكانوا يحاولون تحسين المستوى الاقتصادي للعامل الافريقى ، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يحاولون أن يحدوا من آماله السياسية والثقافية - ولكن لم يكن من الممكن الابقاء على ذلك الفصل في السياستين فسرعان ما زادت المطالبة بالاستقلال منذ سنة ١٩٥٠ . وفي مؤتمر بروكسل الذى عقد في يناير سنة ١٩٦٠ أسقط في يد البلجيكيين ، فوعدوا بمنح الكونغو استقلاله بعد ستة أشهر ، وفعلا أعلن الاستقلال في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ .

ولكن الأحداث التي وقعت بعد ذلك كانت أول اضطرابات مخلة بالنظام تنسم بالخطورة ، تميز انتقال مستعمرة أوربية الى دولة حرة في افريقيا . . لقد أظهرت هذه الاضطرابات كيف أن البلجيكيين قد تركوا الكونغو ، دون أن يعدوه على الاطلاق للاضطلاع بالأعباء الادارية التي تنتظره . . وكان البلجيكيون يتوقعون هذه الصعوبات قبل أن يقوموا بانسحابهم المرسوم ، كما يتضح ذلك في الخطاب الذى ألقاه لومومبا (الشهيد) رئيس الوزراء ، أمام ملك بلجيكا ، في عيد الاستقلال ، والذى تقف اتهاماته للحكم الاستعماري أمرا حزينا مضادا لجهوده من أجل الوحدة وآماله في السلام والرخاء .

استقلال الكونجيو

بقلم باتريس لومومبا

صاحب الجلالة ..

سيداتى .. سادتى ..

أيها الكونجوليون والكونجوليات ..

أيها المناضلون فى سبيل الاستقلال الذين انتصرتم اليوم ..

أحييكم باسم حكومة الكونغو ..

وأطلب منكم جميعا ، أيها الأصـدقاء الذين حاربتم بجانبنا دون انقطاع ، أن يظل هذا اليوم ، « الثلاثون من يونيو سنة ١٩٦٠ » ، محفورا فى قلوبكم .. هذا التاريخ الذى ستنقلون معناه بفخر الى أولادكم حتى يلقنوه بدورهم الى أولادهم وأحفادهم ، ويعلموهم تفاصيله الرائعة لكفاحنا فى سبيل الحرية .

وإذا كان استقلال الكونجو قد أعلن اليوم ، بالاتفاق مع بلجيكا ، التى أصبحت اليوم بلدا صديقا ، نقف معه على قدم المساواة .. ، فإن أى كونجولى جدير بالانتساب الى وطنه لا يستطيع أن ينسى أن هذا الاستقلال قد تحقق بالكفاح الطويل الدائب .. الكفاح الوثاب المثالى . الكفاح الذى لم نبخل عليه بقوتنا ، ولا بحرماننا من « الضروريات » ، ولا بما عانينا من متاعب ولا بدمائنا .

وهذه هى حصيلتنا من ثمانين عاما قضيناها تحت الحكم الاستعمارى .. أن جراحنا مازالت تنزف ، وهى مازالت تؤلمنا ، ولن نستطيع أن نسدل عليها ستار النسيان ونمحوها من ذاكرتنا .

لقد خبرنا العمل الشاق المرهق نبذله مقابل أجور لم تكن تسمح لنا بأن نأكل حتى نسكت صوت الجوع فى أحشائنا ، أو بأن نلبس أو نسكن فى احترام ، أو بأن ننشئ أولادنا باعتبارهم أحب المخلوقات لدينا .

لقد خبرنا السخرية والاهانات والضرب ، توجه اليينا فى كل وقت ، صباحا وظهرا وليلا ، لا لشيء الا لأننا « زنوج » ! من سينسى أنهم كانوا يخاطبون الزنجى باحتقار ، وبألفاظ مجردة من كل احترام ، لا بصفاتهم أصدقاء ، ولكن لأن الـفاظ الاحترام والتوقير كانت وفقا على البيض فقط ؟

لقد رأينا أرضنا تستنزف باسم نصوص قانونية ، لم تكن في الواقع غير سلطة القوى وجبروته .

لقد رأينا القانون لا سوى في المعاملة بين البيض والسود . . فحينما نجده متساهلا انسانيًا بالنسبة للبيض ، فهو في الوقت نفسه قاس غير انساني بالنسبة للسود .

لقد رأينا القسوة المتناهية التي يعانيها الذين يسجنون بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية . . لقد رأيناهم ينفون في قلب بلادهم ، ورأينا مصيرهم أسوأ من الموت نفسه .

لقد علمنا أنه في المدن توجد منازل رائعة للبيض ، وجحور صغيرة للزنج ، وأن الزنجي لا يسمح له بدخول دور السينما أو المطاعم ، ولا بدخول ما يسمى بمحلات الأوربيين ، وأن الزنجي حين يسافر فاما سيرا على قدميه ، أو قابعا في جوف قارب . . أما الأبيض فبسيارته الفاخرة .

وأخيرا من سينسى المشانق ، والحرائق الشاملة ، التي أبيد بها العديدون من اخواننا ، أو الزنانات المخيفة التي ألقى فيها بوحشية هؤلاء الذين نجوا من طلقات الجنود . . هؤلاء الجنود الذين جعل منهم الاستعمار أدواته وزبائنه ؟

من كل هذا عانينا الكثير أيها الاخوة .

ونحن الذين بانتخابنا لمثلينا بهدف الى حماية بلدنا الحبيب ، ونحن الذين عانت أحسادنا وقاوبنا ظلم الاستعمار ، نحن ، نخبركم اليوم ، أن كل هذا قد انتهى اعتبارا من اليوم وإلى الأبد . .

لقد أعلن قيام جمهورية الكونغو . . وأصبح بلدنا الحبيب اليوم في أيدي أبنائه وسنبدا معا أيها الاخوة الجهاد من جديد . . الجهاد المقدس الذي سيقود بلدنا نحو السلام والرفاهية والعظمة .

وسنشيد معا أيها الاخوة صرح العدالة الاجتماعية ، ونكفل لكل فرد حقه العادل مقابل عمله .

سنطلع العالم كله على ما يستطيع الرجل الاسود انجازه عندما يعمل في حرية وسنجعل من الكونجو مركز النشاط في افريقيا .

وسنحرص على أن يستفيد أبناء الأمة من أرضهم .

وسنراجع كل القوانين السابقة ، ونسن أخرى جديدة تتصف بالعدل والتبيل وسنضع نهاية لكبت حرية الرأي ، وسنجعل في استطاعة المواطنين أن يتمتعوا بالحريات الأساسية التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وسوف ننجح في منع كل أنواع التفرقة ، وسنعطي كل فرد مكانه العادل الذي تؤهله كرامته الانسانية وعمله واخلاصه لوطنه .

وستعمل على أن يسود السلام .. سلام القلوب والنية الطيبة ،
وليس سلام البنادق « والسونكى » .

ومن أجل ذلك أيها المواطنون الأعزاء .. لتثقوا أننا سنعمد قماما ،
ليس فقط على قوانا الهائلة أو ثرواتنا الضخمة ، ولكن أيضا على مساعدة
الدول الأجنبية التى سنقبل معوناتها مادامت تتسم بالشرف ، ولا تسعى
الى فرض أى نظام سياسى مهما كان علينا .

وبهذا الخصوص ، فان بلجيكا - التى فهمت أخيرا منطق واتجاه
التاريخ فلم تعد تعترض طريق استقلالنا - على استعداد لمدا بمساعدتها
وصداقتها .. وقد وقعنا معا ، وكدولتين مستقلتين على قدم المساواة ،
معاهدة بهذا المعنى .. وأنا على ثقة بأن هذا التعاون سيحقق الفائدة والنفع
لكلينا . ونحن من جانبنا ، « وان كنا سنظل يقظين » سنعرف كيف
نحترم الالتزامات التى نربط بها .

وبهذا ، فانه سواء فى الشؤون الداخلية أو الخارجية ، سيصبح
الكونجو الجديد الذى ستنشئه حكومتى دولة غنية حرة مزدهرة . ولكى
نصل الى هذا الهدف دون تأخير ، أطلب منكم جميعا أيها النواب والمواطنون
الكونجوليون أن تعينوننى بكل ما أوتيتكم من قوة .

اننى أطلب منكم جميعا أن تنسوا الخلافات القبلية التى تستنزف
قوانا ، وتجعل منا سخرية بين الأمم .

وأطلب من الأقلية البرلمانية أن تساعد حكومتى بالمعارضة البناءة ،
وأن تظل دائما داخل الحدود القانونية والديموقراطية .

أطلب منكم ألا تطالبوا من يوم الآخر بزيادات فى الأجور قبل أن
يتوافر لى الوقت الكافى لأنفذ خطة شاملة ، آمل عن طريقها ضمان رفاهية
هذه الأمة .

وأطلب منكم ألا تحجموا عن بذل أية توضيحات نضمن بها نجاح
مشروعاتنا الهائلة .

وأخيرا .. أطلب منكم جميعا أن تحترموا ، دون قيد أو شرط ، حياة
وممتلكات مواطنيكم ، وحياة وممتلكات الأجانب الموجودة فى هذه البلاد
.. واذا بدر من هؤلاء الأجانب سلوك مشين ، فان عدالتنا ستكون حاسمة
فى اقصائهم عن أراضى جمهوريتنا أما اذا كان سلوكهم مرضيا ، فيجب
أن يتركوا فى سلام ، لانهم يعملون أيضا فى سبيل رفاهية وطننا
وأزدهاره . وهذا هو ما أردت أن أخبركم به - أخوانى فى الجيش
وأخوتى فى النضال ورفاقى باسم حكومتى فى هذا اليوم المجيد ..
يوم استقلالنا التام وسيادتنا الكاملة .

وحكومتنا القوية الوطنية الشعبية سيكون على يديها خلاص هذه
« البلاد » والاجلال والتقدير لابطال التحرير الوطنى ..

وعاش الكونجو حرا مستقلا .

الفصل الثالث

افريقيا في مرحلة الانتقال

تanjania

وتanjania مشهورة بأنها واحدة من المناطق الفلية في افريقيا التي تعرف باسم افريقيا الشرقية البريطانية - والاقليمات الاخران ، هما كينيا وأوغندا . وعلى الرغم من وجود بعض المناطق المرتفعة التي يمكن أن تقارن من حيث درجة الحرارة ومعدل سقوط الامطار والخصوبة بالمناطق المرتفعة في كينيا ، فان الاقليم لم يجذب الا عددا قليلا من المستوطنين البيض . أكثرهم من غير البريطانيين . وبلغ عدد البيض هناك ٢١ ألفا ، وعدد الآسيويين ثمانين ألفا وعسدد الافريقيين حوالي ٨٧٥٠٠٠٠ موزعين على ١٥٠ قبيلة مختلفة .

وتanjania مشهورة بأنها واحدة من المناطق الفلية في افريقيا التي يمكن العثور فيها على حيوانات الصيد البرية . . . وجبل كليمانجارو في tanjania معروف للأمريكيين أكثر من البلاد نفسها (١) . . . وأكبر مناجم الماس في العالم خارج اتحاد جنوبي افريقية موجود في tanjania . ومن المتوقع العثور على معادن أخرى ذات قيمة في تلك البلاد الواسعة المجهولة جنوبي خط الاستواء .

وفي المقال التالي يحدثنا مستر دريك بريسسون عن الامكانيات الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية في بلده : tanjania .

(١) ربما بسبب رواية الكاتب الأمريكي ارنست همنجواي والتي أخرجتها السينما أيضا باسم « ثلوج كليمانجارو »

صرع الغد في تانجانيقا

بقلم دريك بريسسون

الواقع أن تانجانيقا بلد متخلف .. فكثير من سكانه . أميون . ومتوسط دخل الفرد منهم منخفض أشد الانخفاض . ولذلك فإن عملا ضخما وجهودا تنتظر شعبه وحكومته .

وقد تأخر التطور الصناعى فى تانجانيقا ، لأن الصناعة قد اختارت أن تبدأ بتطوير جارتها كينيا . فتانجانيقا كانت موضوعة تحت الوصاية، ولذلك فإنها كانت موضع تخوف أصحاب رؤوس الأموال الذين اختاروا كينيا لاقامة مشروعاتهم الصناعية لأنها مستعمرة بريطانية يحيط بها الضمان والأمن . ولقد عانت تانجانيقا سنوات طوالا ، لأنها وهى التى تزيد مساحتها على نصف مساحة شرقى افريقيا وعدد سكانها يقرب من نصف عدد سكان المنطقة - ظلت تستخدم كسوق للبضائع التى تنتجها باقى بلاد السوق المشتركة .

ولذلك فقد أعلن شعب تانجانيقا الحرب على الجهل والفقر والمرض ، وأعلن نوابه أنهم بعد أن أصبحوا مسئولين عن الحكومة ، فإن شعارهم اليوم ليس الحرية فقط « بل الحرية والعمل الشاق » ولمحاربة الجهل وللقضاء على المرض لابد من النقود ، ولهذا لابد من العمل الشاق ، خاصة فى الحقل الزراعى ، لأن الزراعة هى العمود الفقرى لاقتصاديات البلاد .

والمحصولات النقدية التى تغل أكبر دخل للبلاد هى : القطن والبن والشاي والحركة التعاونية تنتشر الآن فى البلاد وتنمو .. والبن والقطن يتم تسويقهما الآن عن طريق منظمات تعاونية للزراع .. منظمات حازت أعجابهم لما ظهر لهم من فوائدها ولحسن الحظ فهم شعب تانجانيقا بسهولة مبادئ هذه الحركة التعاونية ، لأن حياتهم الاجتماعية التقليدية ليست غريبة عن هذه المبادئ . والمنظمات التعاونية الحالية مخصصة لتسويق القطن والبن .. ولكن يحتمل أن تنبثق منظمات أخرى لتسويق المواد الغذائية فى القريب العاجل .

ومشكلة المواصلات مشكلة عاجلة .. وهناك مثل للطريقة التى يمكن بها حل هذه المشكلة ، هو الطريق الموصل الى سفوح جبل كليمانجارو ، المتفرع من طريق موشى أروشا القديم .. وقد أنجز هذا الطريق خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة ولكن على طول السبعة أميال التى يشقها

الطريق ، أصبحت هناك على كلا الجانبين مزارع كثيفة ، في حين لم تكن توجد قبل سوى الطريق الا بعض مزارع للماشية . كما يجب العناية بتحسين طرق الزراعة ووسائلها ، والاهتمام بانتقاء البذور .

ونحن اليوم في نانجانقا نستورد البطاطس ، رغم أننا بلد زراعى غنى بالحقول الخصبة .. ونحن نستورد أيضا بآلاف ايجنيهاات لحم الخنزير ومشتقاه ، بالرغم من أنه يمكن بسهولة تربية الخنازير في مناطق المرتفعات .. ونستورد أيضا الخضراوات واللحوم والمربي ، وهذا يرجع الى نقص التنظيم والتسويق ، الذى يجب أن تكون معالجته هى أولى واجبات الوزارة الوطنية . وتوجد آلاف وآلاف من الأميال المربعة من الأراضى الخصبة الحسنة الرى لا يعمس فيها غير عدد قليل من الناس فى مستوى منخفض ، وذلك راجع بالأخص الى صعوبة المواصلات والى نقص الجهود المنظمة .. فمثلا هناك وادى كيلو مبيرو العظيم الخصيب ، ينتظر التطوير والعمل : وهناك مشروعات عظيمة كل ما ينقصها المال .. وقد قام خبراء منظمة الزراعة والتغذية بدراسات هامة مفصلة لمشروعات الرى ، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه .. ففي الشمال يوجد مشروع بانجاني الذى يتضمن بنساء مجموعة من السدود تبدأ برى الأراضى المرتفعة بالقرب من كليمنجارو ثم تنتهى بمحطة توليد الكهرباء بالقرب من تانجا .

وهناك مشروع نمت دراسته منذ سنوات عن الأراضى الخاوية فى جنوب مرتفعات مبارالى .. وقد قدر أحد الخبراء مساحة الأراضى الممكن زراعتها فى هذه المنطقة ، بأكثر من مليون فدان . وقد نشر أخيرا تقرير عن المصادر الهائلة لوادى روفيجى . . ففي مكان واحد من هذا الوادى يمكن اقامة مشروع لتوليد الكهرباء ، ينافس مشروع كاريبا فى الحجم والانتاج .

وفى أراضى الاقليم الغربى غير المستغلة حول نهر مالا فاراس ، يمكن انتشاء مراع هائلة نسد النقص الذى يعايبه شعبنا من اللحوم .

ويخبرنا خبراء الجيولوجيا أن تانجانقا بها امكانيات هائلة فى حقل الانتاج المعدنى .. وبرغم ذلك فالقليل من هذه الامكانيات فقط هو الذى عرف .. وسوف ستفرق البرنامج المرسوم لمسح البلاد كلها مسحا جيولوجيا مدة أربعين عاما .. فبجانب مناجم الماس التى تسمى مناجم وليامسون ، توجد مناجم غنية للذهب فى اقليم البحيرة ، يرتفع انتاجها عاما بعد آخر .. وحقول الرصاص فى الشمال الغربى تنتظر الاستغلال الواسع . والايام تأتى باكتشافات جديدة واحدة وراء الأخرى .

كما أن الغابات تمثل مصدرا للدخل لم يستغل بعد استغلالا كاملا .. ويجب تنفيذ الخطط بمجرد وضعها فيما يختص باستغلال كل مصادر الثروة القومية .

وفى بلد مثل تانجانقا يجب أن تبذل عناية زائدة بالأرض التى نعتمد عليها هذا الاعتماد الكبير .. وفى الماضى لم تكن تستغل مساحات

شاسعة من الاراضى بسبب نظام الزراعة الذى كان دنيئا ، وعدم اتباع طرق وقاية التربة والمحافظة عليها . . . ووقاية الرربة ومصادر المياه مسائل هامة وعاجلة بالنسبة لنا هذه الايام . . . ويجب على القادة ان يقوموا بتوعية الشعب باهمية غطاء الرربة . وطرق الزراعه الحديثه وذلك فى الوقت الحاضر وفى المستقبل .

والتطور الصناعى كما أسرت من قبل لم يبدأ بعد تقريبا . . . والآن بعد أن أصبح المستقبل آمنا ومسفرا . . . وبعد أن أصبح فى امكاننا ضمان تقدم المشروعات التى يقبل المستثمرون على استغلال أموالهم فيها، فانه يمكننا أن نتوقع زيادة سريعة فى هذا النوع من الاستثمار .
والفرص كثيرة ، وقد تكون العقبة فى بعض الأماكن هى القوى المحركة . . . ولكن هذه العقبة سوف نخفى بمجرد تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه . والمواصلات بدورها عقبة من تلك العقبات . . . ولكنها موضع اهتمامنا فى تانجانيقا . ولذلك يجب أن نكون متفائلين والبلاد شاسعة ، والأسواق صغيرة ومتناثرة على نطاق واسع ، وبانتشار التعليم سوف تزداد مطالب الناس واحتياجاتهم ، وسوف يصبح ممكنا اشباعها باستغلال موارد البلاد واقامة المشروعات .

وكثير من المحصولات المحلية تحتاج الى تصنيعها داخليا لسد حاجة جماهيرنا . . . وهى الآن تصدر كموارد خام ، لترجع اليها بعد ذلك تامة الصنع . . . وهذا شئ لا نريد رؤيته فى المستقبل ، فمثلا عندنا كميات كبيرة من الجلود الخام ، ومع ذلك فنحن نستورد الجلود المدبوغة . . . ونحن ننتج ونصدر حوالى ٢٠٠ ألف بالة من القطن كل عام ، ومع ذلك فان الغزل اللازم لمصانع النسيج القليلة عندنا لا بد من استيراده وهكذا .

هذه هى بعض المشكلات التى تعترض نضالنا ضد الفقر ، ونضالنا من أجل زيادة الدخل القومى . الذى لا بد منه لنعلن الحرب ضد بقية الاعداء ، ضد الجهل والمرض .

وفى هذه الايام يذهب ٤٠٪ من أطفالنا الى المدارس الابتدائية وهناك يبدأون بدراسة المعارف الأولية . . . ولكنهم قبل أن يتمكنوا من الدراسة الجادة ، يعادون الى منازلهم لعدم وجود أماكن بمدارس المرحلة الأعلى . . . وطالب واحد فقط من سبعة طلاب هو الذى يستمر فى دراسته لمدة أربع سنوات أخرى بعد الدراسة الابتدائية (ومدتها أربع سنوات) . وبعد هذه السنوات الثمانية يجد عدد أقل من التلاميذ فرصتهم فى التعليم الثانوى ، حيث يقضون عامين آخرين قبل أن يتمكنوا من الالتحاق باحدى الجامعات . . . ومجموع مدة الدراسة أربعة عشر عاما ، وعدد الموظفين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم كاملة فى كل شعبنا ، البالغ تعدادهم تسعة ملايين ، لايزيد على خمسين شخصا وإذا أراد هؤلاء الالتحاق بالجامعات كان عليهم أن يذهبوا الى خارج تانجانيقا ، لأنه لا توجد فى بلادنا جامعة . وهم فى الغالب يذهبون الى جامعة ماكارير فى أوغندا ، وأحيانا الى انجلترا ، أو الولايات المتحدة ، أو الهند ولا شك أن من أول

الواجبات الملقة على عاتقنا الاهتمام بإنشاء جامعة محلية وكذلك الاهتمام بتطوير التعليم الثانوى حتى يؤهل لدخول المرحلة الجامعية ، زيادة عدد الاماكن الموجودة فى قمة الهرم .

وفى ميدان الطب يجب ألا يقل النضال فيه عن نضالنا فى ميدان التعليم . . . وقد تكون الخدمات الطبية اليوم متوافرة ولكنها ما زالت قاصرة عن الوفاء بالضروريات اللازمة لشعبنا . . . فمثلا فى احدى المناطق المزدهمة من بلادنا ، وهى سفوح جبل كليمانجارو تبعد مزرعتى الخاصة عن أقرب مستشفى مسافة ثلاثين ميلا . والرمم والعمى وأمراض أخرى كثيرة تسبب المتاعب لبنى وطنى . . . وهدف الحكومة الوطنية اليوم هو أن يكون هناك سرير لكل ألف شخص من المواطنين . . . وقد يبدو هذا هدفا متواضعا ، ولكننا برغم ذلك لم نبلغ منتصف الطريق اليه بعد .

هذه هى بعض المصاعب التى تجابه حكومتنا . والنضال ضد هذه المصاعب هو موضع اهتمام شعبنا وقادته . وقد كرسنا أنفسنا للتغلب عليها . ونحن نأمل أن نساهم مع العالم فى اسعاد البشرية ، لأننا نعتقد أن ذلك مسئولية الأمم جميعا ، فتبذل كل أمه طاقتها لمساعدة جيرانها ماديا ومعنويا .

والآن . . . ما هو نوع المشاركة الذى تستطيع تانجانيقا أن تقوم به ؟ ان تانجانيقا بلد غنى بامكانياته ، ولكنه فقير فى واقعه ، ومتخلف قليل السكان . . . ولذلك فانه يستطيع أن يشارك فى ميدان العلاقات الانسانية . . . اننا نستطيع أن نقدم روحا جديدة ، وأملا جديدا الى عالم ، غنى بالماديات ولكنه فقير فى المعنويات . ومن الناحية الاقتصادية ، نحن مقبلون على حرب ضد الجهل والفقر والمرض ، ومن الناحية السياسية سوف نكرس أنفسنا لبناء أمة تؤمن بالمثاليات ، وبالمساواة بين البشر ، وحقوق بنى الانسان وواجباته . . . وأخيرا نؤمن بالمساواة بين المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات بقدر سواء .

كينيا

وصل أول فوج من المستوطنين البيض الى كينيا مند ستين عاما مضت ، عقب اتمام سكة حديد أوغندا ، من مومباسا على المحيط الهندي الى كيسومو على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا وهم الآن يتراوحون بين ٦٥ ألفا و ٧٠ سبعين ألفا من السكان ، البالغ عددهم ستة ملايين ونصف تقريبا . ومن هذا العدد يوجد مائتا ألف من الاسيويين والعرب . . . والبقية من الافريقيين . وتبلغ المساحات المخصصة للأوربيين حوالى ١٢ ألف ميل مربع من أخصب الاراضى فى المستعمرة ، وذلك مقابل المعازل المخصصة للافريقيين والبالغ مساحتها ٥٠ ألف ميل مربع وذلك باستثناء مناطق الصحراء غير المأهولة الكائنة بالاقليم الشمالى . . . وعلى الرغم من أن المرتفعات البيضاء تقع على خط الاستواء الا أن ارتفاعها يلطف درجة الحرارة مما يجعل جوها لطيفا مقبولا ، كما يسبب سقوط الأمطار الغزيرة عليها . . . ولا توجد هذه المزايا الا فى عدد ضئيل من المعازل الافريقية .

وقد استطاع المستوطنون الأوربيون عن طريق استخدام الأيدى العاملة الافريقية أن ينتجوا فى مزارع كبيرة البن والشاى (القنب الهندي) ومحصولات أخرى تكون الجزء الأكبر ، من ثروة المستعمرة . . . ولكى يعملوا على تقدم مشروعات الزراعة والرعى الخاصة بهم ، قيد الأوربيون حركة الافريقيين ، ليس فقط بالاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضى بل بتطبيق عملية من عمليات الحجر عليهم فى المعازل القبليّة . ونتيجة لزيادة عدد السكان والضغط المتزايد على الاراضى وخاصة خلال العشرين سنة الأخيرة ، فقد قامت حركة الماوماو سنة ١٩٥٢ . . . ولم يعلن بعد انتهاء حالة الطوارئ التى أعلنت نتيجة لهذه الحركة التى قام بها رجال قبائل الكيكويو والميرو والامبو الا فى يناير سنة ١٩٦٠ . . . ولقد راح ضحية هذه الحركة أكثر من ثلاثين ألف افريقى وأقل قليلا من مائة أوربى وآسيوى .

وعلى الرغم من أن الزعماء الافريقيين اليوم فى كينيا لا يحبذون الالتجاء الى أساليب الماوماو ، التى أثارت الرعب ، لتحقيق مكاسب سياسية ، فإن هناك ميلا مشتركا لدى كثير من الأوربيين والافريقيين على السواء ، للربط بين نشاط الماوماو وبين الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية ، الذى بدأ منذ سنة ١٩٥٢ وبلغ مداه فى المؤتمرات التى عقدت أخيرا ، والتى كان من نتائجها أن تأكدت للافريقيين فى كينيا حرية الانتخاب والترشيح ، وزادت مشاركتهم فى الحياة السياسية ،

ومنحوا بعض التسهيلات فيما يختص بتملك الاراضى فى المرتفعات
البيصاء . ويتطلع القادة الافريقيون باخلاص الى المستقبل ، حيث
يريدون أن يتحقق لهم مبدأ الانتخاب العام ، بمقتضى مبدأ « رجل
واحد . ٠٠ تصويت واحد » ، ثم يتحقق لهم الاستقلال فى نطاق
الكومنولث .

والمشكلات التى لا يدان يواجهها الكينيون من جميع الاجناس فى
خلال عشر السنوات الحالية ، يعرضها ويناقشها ميشيل بلوندل، عضو
المجلس التشريعى ووزير الزراعة السابق ومؤسس جماعة كينيا وهى
حزب سياسى هدفه التوفيق بين مختلف الاجناس فى كينيا .

ستقل بكينيا

بقلم : ميشيل بلوندل

عندما ذهبت الى كينيا أول مرة سنة ١٩٦٥ ، كانت القارة الافريقية عاملا مجهول الأثر في الشئون الدولية . كانت ارقد مثل جوليفر النائم . خامدة سالبة تشير المخاوف بأمراضها ، ومصاعب المواصلات والنقل فيها ، أكثر من تأثيرها على العالم . لقد كانت المسافة من تلبروري الى نيروبي تستغرق حينئذ ثلاثين يوما واليوم يقطعها المسافر في حوالى سبع عشرة ساعة ولا شىء يبلور مدى الظروف اليوم عن ذى قبل ، أكثر من تبيان عدد الاسابيع والايام التى كانت لازمة فيما مضى ، لنقلنا من دوائر المال والاعمال المزدهمة بلندن ، الى النظام الرعوى فى سهول افريقيا وغاباتها الاستوائية . ولم يكن أحد يفكر كثيرا حينئذ فى مستقبل البلاد الافريقية .

وكان من المعروف أن هذه البلاد ستقدم بمضى الأيام ، بل وستحكم نفسها بنفسها . . . ولكن كان الجميع يظنون أن هذه العملية بعيدة ، لن تتم قبل مضى وقت طويل . . . ولذلك لم يهتموا كثيرا بالتفكير فى من سيتولى عملية الحكم ، أو حتى فى كيفية اقتسام الاجناس المختلفة لعملية الحكم .

وفى الوقت نفسه ، كان الاهتمام محصورا فى مكافحة الامراض ، وبناء نوع من الاقتصاد المستقل ، وفى شق الطرق ومد الخطوط الحديدية واقامة الموانى وحفظ الأمن والنظام . وما زالت هذه الاشياء اليوم حيوية وضرورية ، ولكنها أصبحت معقدة لان افريقيا لم تصبح منعزلة عن العالم أو مجهولة ، ولكنها أصبحت عاملا أساسيا فى الشئون الدولية ، وذات فائدة حيوية لشعوب العالم الحر ، لأن أولى الدول الافريقية الخالصة قد أصبحت تحكم نفسها بنفسها وسيتبعها غيرها .

وفى نهاية هذا القرن ستتم العملية ، وسيتوقف جزء كبير من رفاهية العالم وربما من أمنه أيضا ، على مدى نجاح عملية التحول هذه . . . ليس هذا فقط ، بل اننا مشتركون على نطاق عالمى مع أمم أخرى من العالم الحر فى نضال هائل من أجل الحرية الشخصية . ومركز القارة الافريقية فى هذا النضال العالمى يجب أن يؤثر الى حد كبير على نتيجتها النهائية . . . ولذلك فانه من المهم لنا فى غمار اعدادنا لدول افريقيا لتحكم نفسها بنفسها وتأخذ مكانها فى المجتمع الدولى ، أن نتحقق أننا لن نهمل مهامنا هذه ، التى كانت أول وأهم ما يشغل بالنا ،

وذلك في زحمة الاندفاع الذي يخلقه الصياح من أجل الحرية والاستقلال .
وانا أشير هنا الى المحافظة على القانون والنظام ، وبناء اقتصاد راسخ
دائم .

وبدون ذلك لن تستطيع هذه الدول أن تساهم في تحقيق الرخاء
للعالم الحر - وهذا الرخاء هو واحد من أسلحتنا ضد الشيوعية -
وتحقيق مبادئ الحرية الشخصية .

واليوم في جميع أنحاء افريقيا أصبح لكلمة ديموقراطية «قدسية»
أشبه بقدسية الآلهة .. وأظن أن سبب هذه القدسية هو أنها كانت
تمثل المفتاح الذي فتح باب الاستقلال في غانا ، كما أنها - من الناحية
العاطفية - هي الوسيلة التي يستطيع الافريقيون عن طريقها أن يثبتوا
للعالم أنهم ليسوا متأخرين أو متخلفين بل ان لديهم انسانية ومقدرة مثل
غيرهم من الشعوب . وبالنسبة للشعب البريطاني فان الضغوط القائمة
على مبادئ الديموقراطية من الصعب مقاومتها ، لأن الديموقراطية قائمة
على ايمان قوى راسخ بالحرية الفردية وبحقوق الاقليات وباحترام الملكية،
وذلك كله بجانب اقتصاد ناضج .

ولذلك فاننا حين ننظر الى افريقيا نجد أننا نخلق أولا وبقيـدر
الامكان اقتصادا يحمل في طياته عوامل بقائه وتطوره من تلقاء نفسه ،
وتستطيع كل أقسام المجتمع أن تقوم فيه بدور فعال . ويجب أن نعلم
أن نهضة التعليم ذات أهمية كبيرة للديموقراطية ، حيث ينبع القادة
تلقائيا ، ويستبدل بهم غيرهم نتيجة لعمليات النقد من الرأي العام ..
وليست الديموقراطية طريقا للوصول الى السلطة مستغلين الفـلاحين
البسطاء غير المتعلمين ، وبمساعدة حفنة من الرجال يتمتعون بمزايا
ثقافية أكثر من غيرهم . وسيتوقف على نجاحنا مستقبل القارة .. فاما
أن تقوم مجموعة من الدول الناضجة المسئولة التي تساهم في تدعيم
الحرية الشخصية والرخاء في العالم واما أن يقوم بدلا منها عدد من
الدول البائسة ذات حكومات أوتوقراطية مؤقتة .

ولا يوجد مكان تصعب فيه عملية انشاء الديموقراطية هذه مثل
كينيا ، حيث يوجد عدد من الأجناس ذات تراث ثقافي واجتماعي
مختلف .. وبرغم ذلك فلا يوجد مكان آخر يجب أن تنجح فيه هذه
العملية مثل كينيا .. ليس فقط لأن كل شرق افريقيا من مومباسا الى
أقصى الشمال تعاني هذه المشكلات ، بل لأن هذه الشواطئ الشرقية
هي أقرب المناطق الى مراكز التأثير الشيوعي . والصعوبة هي أن افريقية
قارة مسرعة تتحرك على عجل ، في حين نحتاج نحن الى وقت
لنخلق الظروف الملائمة لنشوء نظام برلماني مسئول . والصعوبة أيضا
في أن وجود أقاليم من أجناس مختلفة قامت بصنع الاقتصاد الذي
يتوقف عليه تقدم البلاد ، قد أوجد مستوى يشعر الافريقيون أحيانا ،
وفي غمرة عجلتهم للوصول الى هدفهم ، أنهم لا يستطيعون اللحاق به .
وهذا أيضا يفرض قيـدا على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجه
الذي رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذي قد يسبب له المتاعب ، حينما

يبدو أنه يستير في اتجاه يخالف مبسدها الخاص عن الديمقراطية .. وبرغم ذلك فإن فرص النجاح كبيرة ، لأن وجود أقلية ، وخاصة الأوروبية منها ، يجعل من الممكن إيجاد اقتصاد مستقر وفوق ذلك تجعل من الممكن المحافظة على تقاليد نظام برلمانى ناضج .

وكما حاولت الايضاح من قبل ، فإن الخطر الأكبر في كل هذه البلاد الأفريقية هو أن النظام الديمقراطي يميل الى دكتاتورية القلة المتعلمة وسيطرتهم على الكثرة غير المتعلمة ، راما الى انهيار النظام الإداري .. ونحن لا نوجه اهتماما كافيا الى تكوين هيئات للخدمة المدنية من بين قومنا المحليين ذوي الصفات الطيبة فاحدى نقط الضعف الخطيرة في كل الدول المستقلة حديثا بأفريقيا ، هي اعتمادها على موظفين مدنيين مستوردين .. وهذا يسبب مضاعف كثيرة حين يراد ضم النساء والرجال المحليين الى أعمال الخدمة المدنية ، وذلك لأسباب سياسية على أساس « أعمال للأولاد » بغض النظر عن المنتظر حدوثه نتيجة لذلك . ولهذا فأننى أريد أن أرى برنامجا لتدريب المتحقيين بالخدمة المدنية من جميع الاجناس خلال السنوات العشر القادمة . ويجب أن نختار بعض المرشحين المناسبين من بين طلبتنا الذين يدرسون في بريطانيا ونبذل مجهودا كبيرا لاغرائهم بالعمل في الخدمة المدنية . ويوجد حاليا عدد من الموظفين الأوروبيين بالخدمة المدنية ، ولكننا نريد أن نجذب موظفين من جميع الاجناس . ان النجاح الحقيقى لاية حركة تهدف الى الاستقلال يجب أن يعتمد على مدى نجاحنا فى بناء خدمة عامة ، ذلك النجاح الذى يعكس التكوين العام للشعب فى بلادنا ، كما أنه يحافظ على المستويات العظيمة حقا التى أوجدتها لنا الخدمة المدنية الاستعمارية .

وعندما تصبح احدى مستعمرات الكومنولث حسنة الحظ فتصل الى مستوى من التقدم يؤهلها لحكم نفسها بنفسها ، فإن كفاية الادارة الحكومية تصبح الاختبار الحقيقى للتقدم فى المستقبل . أن الحرية لا تقوم على الشعارات .. والحرية الشخصية أئمن من أن تضيق فى غمار الاندفاع وسط تجارب سياسية لا تسوغها الضرورات الاقتصادية أو الكفاية الادارية اللازمة لخدمة مدنية متقدمة .

واننى أعتقد أننا فى كينيا نتحرك نحو الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث ومن الصعب على أن أتصور مثل هذا التطور قائما على غير النظام الدستورى المستقر .. وهذا يقتضى منا أن نتخذ الخطوات اللازمة ليصبح مواطنونا متعلمين ومسئولين دون أن يهتموا باختلافاتهم العنصرية أو يسمحوا لها بأن تثير فى نفوسهم المرارة .

وفى مجتمعنا لا يوجد فقط ملايين الأفريقيين الذين يكونون اغلبية شعبنا ولكن يوجد أيضا الاسيويون مسلمين وهندوسا ، وأصداؤنا العرب ، والأوروبيون الذين اتخذوا من كينيا وطنا لهم ، وأصبحوا يمثلون اليوم الجيل الثانى أو الثالث من الكينيين الذين ينحدرون من أصل أوروبى ولا يمكن أن ننسى أو نتجاهل أن اقتصاد كينيا المتين قد اعتمد على نشاط هذه الأقليات ومصادرهم ومهارتهم الفنية . ونحن بلد زراعى

لا نملك مصادر معدنية كافية .. وكان طريقنا نحو الرخاء محفوظا بالكثير من العقبات ولقد بدأ الزراع الافريقيون الآن ينتقلون من الزراعة القائمة على الاكتفاء الذاتى ، الى زراعة المحصولات النقدية .

وفى المدن حيث يتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون بها ، تتضاعف فرص الوصول الى مستوى معيشى ملائم ، لأن لدينا الكفاءة والمصادر اللازمة لبرنامج من التصنيع المزدهر .

وكل هذه التغيرات فى فترة الانتقال التى نجتازها اليوم ، تفرض مزيدا من الأعباء على قوانا البشرية فى وعلى نظرة الافريقيين الذين يرون من حولهم مصاعب وتغيرات لا يستطيعون فهمها كمجموعة .

وفى السنوات القليلة الماضية نشأ موقف صعب فى كينيا ، حيث بدا أنه لا توجد صورة واضحة للمستقبل ، أو لهذا النوع من الوطن الذى يجب أن نكونه .. وكان ذلك على الاخص حين بدأت عواطف الافريقيين تجد مخرجا لها عن طريق بعض قادتهم المتطرفين ، فى نداءهم السلبي « افريقيا للافريقيين » .. وهذا النداء يبدو غير معقول ، اذا علمنا أن اقتصاد كينيا كله يعتمد على جهود الناس الذين ترجع اصولهم الى بلاد خارج كينيا ثم استوطنوا هنا ، سواء كانت هذه الجهود فى ميدان الزراعة أو التجارة .

وقد اجتمعت جماعة منا من كل الأجناس فى المجلس التشريعى بغرض تحديد الاتجاه الذى يجب أن نسير فيه .. وكان أول ما صدمنا بقوة أكثر من غيرد - هو صعوبة استمرار ترابطنا معا .. وكل جنس يؤمن ببقائه يؤكد هذا البقاء ويحرص عليه .. ولكنه لا يمتد بخياله الى مطالب وآمال الآخرين . وبرغم ذلك فان هناك حقيقة باقية وهى أننا هنا معا ولا يمكننا أن نخلص بعضنا من بعض .. وبما أن الأمر كذلك ، فانه يجب أن نضع الخطط طبقا لذلك ، وأن نخلق بقدر ما نستطيع بلدا متحدا فى ولاء سكانه وأفكارهم دون أن يفرقهم التعصب العنصرى .. وبالنسبة لنا جميعا أعضاء مختلف الأجناس سواء كنا افريقيين أو هنودا أو مسلمين أو عربا أو أوربيين ، فأننا لم نعد ننظر الى أنفسنا باعتبارنا أجناب ، بل باعتبارنا مواطنين يرتبط مستقبلنا معا ، سواء أكان المستقبل سيئا أم طيبا .

ونحن مقتنعون أن هذا المستقبل يتوقف على حكومة ذاتية مسئولة فى اطار برلمانى ، وقائمة على أغلبية المواطنين الذين سيكونون افريقيين حقا ، يتجهون بولائهم الى كينيا ككل ، أكثر من اتجاههم باولاء الى أجناسهم .

واظن أنه من المناسب أن نقول ان الفرق بيننا وبين الجماعات العنصرية المتطرفة ، هو أننا نريد شكلا برلمانيا للحكومة تمثل فيه مصالح وأفكار أعضاء مختلف الأجناس ، على أن يصبح اعتبار الجنس فى هذه الحكومة فى المرتبة الثانية .. والجماعات العنصرية المتطرفة تريد الشكل نفسه للحكومة ، ولكن بشرط أن تغلب عليها اما مصالح السود أو مصالح البيض .

وحزب جماعة كينيا الجديدة يسلك طريقا وسطا ، وهو يعلم مدى تعقد الأسئلة التي يجد العنصريون أن من الصعب جدا الإجابة عليها .. ونحن نعتقد أنه خلال تقدمنا نحو الحكم الذاتى يجب ألا نحطم كتلة مواطنينا الأفريقيين بفرض شروط للمواطنة يعتقدون أنها معوقة لتقدمهم ، كما أنه يجب ألا يكون تقدمنا سريعا لدرجة تؤدي إلى تدمير نظامنا الاقتصادى والإدارى الذى يتوقف عليه ازدهارنا ونجاح مستقبلنا .

وأفريقيا اليوم قارة متعجلة .. ولكن إذا قدرنا مدى المطالب والسعادة الانسانية فإننا لن يمكننا الإسراع ، فهناك الكثير الذى يجب بناؤه من العناصر البشرية التى ما زالت جاهلة وغير ناضجة . وبرغم ذلك فأنا اعتقد أن إنشاء دولة تحكم نفسها حكما ذاتيا فى نطاق الكومنولث قد يساعدنا على تخفيض مدى السرعة ، ويزيل أيضا الخوف من أن نتقدم علينا البلاد المجاورة التى تشجع النزعات العنصرية .. اننا لن نستطيع إيقاف نضوج وطننا المتزايد ، ولا نستطيع أن نقف ساكنين دون حراك وفوق ذلك فإننا لا نستطيع أن يتجنب بعضنا بعضا . ومعرفة هذه الحقائق تبين لنا الخطوات التى يجب أن نخطوها لتحقيق هدفنا .

أولا أن السيطرة الاستعمارية البريطانية المستمرة تحتاج إلى اختبار أهدافها فكثير من الناس ينظرون إليها كحيلة تحميهم من الحقائق التى لا يحبونها .. فبالنسبة للأفريقيين فى هذه اللحظة يتوقف أملهم فى التقدم على الاستقرار الاقتصادى والمالى الذى يسببه نشاط الأوربيين الهنود المسلمين . وبالنسبة للأجناس الأخرى تلوح أمامهم الحقيقة التى تبين أن دولتنا المستقلة سوف تكون مكونة فى الغالب من الأفريقيين . وبعيدا عن الحماية الخالصة فإننا ما زلنا فى حاجة إلى النظام الاستعمارى لأسباب ثلاثة : الأول بناء اقتصاد يمكننا من إنتاج معظم الخدمات والجهاز الإدارى لدولة حديثة ، والثانى هو إنشاء خدمة مدنية محلية سوف تؤدي بنا إلى الاستقرار داخل هذا الجهاز الإدارى ، والسبب الأخير هو تطوير نظام الحكومة مما يمكننا من اتخاذ الخطوات الضرورية فى طريق الاستقلال . وأنا لأريد التحدث كثيرا عن إنشاء اقتصاد يصمد لاختبار الأيام .. فهذا الأمر يبدو لى واضحا تماما .. أما بالنسبة لبعض الأفريقيين فإنه يبدو حيلة أخرى يقوم بها الأوربيون لمنعهم الإمساك بمقاييد الأمور . ويجب علينا على الأقل أن نفعل كل ما نستطيع لنرى أن الاقتصاد منتشر على أوسع نطاق ممكن غير الميدان العنصرى وليس مركزا فى أيدي عناصر بذاتها . كما أننى مقتنع أنه من الأفضل أن يؤدي الزعيم الأفريقى دورا فى الحكومة المحلية والحكومة المركزية ليتحقق من الدور الحيوى الذى تؤديه النواحي المالية فى أى قرار .. كما اعتقد أنه من الواجب أن نعمل على اتصال القادة الأفريقيين برجال المال والأعمال فى كينيا وفى الخارج على السواء ليعلموا الأسس التى يقوم عليها الاستثمار ، ومدى أهمية الاستقرار بالنسبة له .. ومعظم الأشياء التى علمتنا إياها التجربة القاسية فى الحقل المالى يرفضها الأفريقيون باعتبارها عوائق توضع فى طريقهم لمنعهم تولى مقاييد الأمور فى بلدهم .

ولذلك فنحن نؤمن بضرورة تطوير نظام برلمانى ملائم لحاجات كينيا ومطالبها .. وتوجد الآن مدرستان فكريتان بالنسبة لهذه الأمور، المدرسة الأولى تضم هؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية الحققة ، والمدرسة الأخرى تضم هؤلاء الذين يرفضون الديمقراطية باعتبارها أمرا غير مرغوب فيه بأى حال بالنسبة لأفريقيا وفى كينيا يجب ألا ننسى أبدا - بالرغم من أن هذا قد يعجب أصحاب النظريات الحرة - أن اقلية صغيرة من الأوربيين والهنود والمسلمين والعرب يدعمون البلاد بنشاطهم الاقتصادى ، الذى يتوقف عليه امل ونهضة خمسة ملايين ونصف من الأفريقيين .. ليس هذا فقط ، بل أن هذه الجهود التى بذلتها الأقليات قد مهدت كينيا لتصبح دولة عضوية ومركزا لنشاط منطقة فى مساحة أوربا الغربية بعد أن كانت بلدا استوائيا غامضا ومتخلفا وفقيرا فى موارده الطبيعية، والحكومة القائمة على الديمقراطية الحققة ، تعنى اليوم ولسنوات كثيرة مقبلة ، ابعاد عناصر المجتمع تماما عن التأثير السياسى .. ونعنى بها هذه العناصر التى تولد الثروة التى يعتمد عليها تقدمنا . وفى مثل عدم نضوجنا الحالى قد يكون تطورنا هذا خطرا ، وبعض القادة فى أفريقيا لا يعتبرون الديمقراطية صيحة تطالب بالاسراع بالتطور المنظم لفكرة الحكومات القائمة على تبادل الآراء بين الناس ، وانما يعتبرون أنها الامساك فى الحال بمقاليد السلطة فى أيديهم .

ولقد أقلقنى التردد الدائم لعبارات مثل « سيادة ارادة الغالبية » وذلك فى نغمة عنصرية بوساطة بعض قاداتنا . وهذا يدل على الانكار التام لمعنى النظام البرلمانى ، وهو الاحترام لآراء وحقوق الأقلية الحالية التى قد تصبح هى الأغلبية غدا . وفى الوقت الحاضر، توجد هوة سحيقة بين قلة القادة الأفريقيين المتعلمين وباقى الكتلة الشعبية ، سواء فى التدريب أو الثقافة أو التجربة مما يؤدى الى فقدان واحدة من الملامح الأساسية للنظام الديمقراطى واعنى بها النقد الواعى المسئول الذى تشيد على أساسه الآراء ذات القيمة والذى يعرف منه الزعماء الديمقراطيون اتجاهات الراى العام .. وبمعنى آخر فان حقلنا التعليمى يعتبر الى حد كبير لم يمس بعد .. حتى أن العدد القليل الذين استفادوا منه ، ينظر اليهم كأنهم أعمدة للحكمة .. وحتى يتسع ذلك الحقل ، فلا اظن أنه من الحكمة ، أو حتى من الممكن أن نشرع فى توسيع دائرة الانتخاب ليصبح انتخابا عاما .

وقد أشرت من قبل الى هؤلاء الذين يشعرون أن الديمقراطية ليست مناسبة لحل مشاكل القارة .. وكما قلت فان الديمقراطية تعتبر مجرد وسيلة للوصول الى السلطة ، وبما أن تقدم كينيا هو موضع الاعتبار ، فأنا أعتقد أن جزءا كبيرا من التفكير فى عدم مناسبة النظام البرلمانى لأفريقيا يعتبر تفكيرا أكاديميا ، لأنه لا يوجد خيار فى ذلك ، ظالما أن الشعب البريطانى هو المسئول بعد أن قبل المسئولية التامة عن مستقبلنا .

واذا كان ذلك مقبولا .. فيجب حينئذ أن نسأل أنفسنا عن الاسس التى يستند اليها نظامنا البرلمانى . يخيل الى أنه فى مستوى

التقدم الحالى لكينيا فان نظام الانتخاب العام سيكون خطرا ، لانه سيكون نظاما عنصريا خالصا ، كما أن الغالبية العظمى من الناخبين ستكون أمية غير متعلمة .. لذلك يجب أن نبدأ بتحديد الانتخاب ، بأن يكون مشروطا بشروط خاصة بالثقافة والملكية كما كان الحال في معظم البلاد الغربية حين بدأ فيها النظام البرلماني . وحقيقة الموقف هو أن تؤكد سيادة الحرية الفردية واسلوب الحياة الديمقراطي ، وأن نفرض النظام على أنفسنا وعلى الآخرين ، والا فسوف نفشل فى عملنا .

ونحن لا نؤمن باضطهاد الافريقيين .. وفى الحقيقة نحن نقبل - فى ظل الدولة التى تحكم نفسها بنفسها فى نطاق الكومنولث ، والتى نريد انشاءها - نقبل أن تكون أغلبية المواطنين المثقفين القادرين من الافريقيين .. واناؤكد ذلك ، لانه مهما كان حق الانتخاب مقيدا ، فانه سيسمح بزيادة تقدم الشعب الافريقى ونضوجه . وكل محاولة لزيادة الشروط الانتخابية ، والتى قد تؤدي الى جعل الافريقيين اقلية ، محكوم عليها بالفشل . وكل ما يجب علينا عمله ، هو أن توجد الشروط التى تتيح للمتعلمين والناضجين من العرب والهسود والأوروبيين ، أن يساعدوا على الزيادة المستمرة فى عدد الافريقيين المشتركين فى النظام الانتخابى بحيث يمكن ايجاد نظام ثابت للانتخابات لا يتسم بالعنصرية .

وعلى هذا الاساس يمكن تنفيذ السياسة التى ترسمها بريطانيا لنا ، وفى الحقيقة أن القضية فى وطننا ليست ما اذا كنا سننال الديمقراطية ، ولكن القضية هى ما اذا كانت بريطانيا سوف تشرف على الانتقال المنظم الى مرحلة الحكم الذاتى ، الذى يجب أن يشترك فيه كل شعب كينيا بروح وطنية وليس بروح عنصرية ، أما اذا كنا سنسرع ، عبر فترة انتقال تتسم بالفوضى ، وتبقى السلطة خلالها فى ايد غير متعلمة ، أو ربما فى ايدى أغلبية مستسلمة قد تخلت عن حريتها الشخصية .

ويجب أن نشرع فورا فى مهمة انشاء دولة فى كينيا . ويجب أن نقبل الحقيقة الواقعة وهى أن الغالبية العظمى من المواطنين سيكونون افريقيين .. وكل ما نرغب فيه هو أن نراهم قادرين ومتعلمين ولا تملأهم المرارة . ومن المهم ألا يتفرق الأوروبيون والافريقيون فى كينيا ، والا ينقسموا الى معسكرات عنصرية .. فكل من الاثنين ضرورى للآخر . ومن الحكمة أن نرى ، ونحن نبني وطننا ، أن تقدم الافريقيين ونهضتهم لا تبوقه أو تؤخره اية دوافع خفية أو بعيدة .

وفى الحقيقة نحن فى حاجة لان نرى هذا التقدم يسير بأسرع ما يمكن .. وخلال هذه العملية يجب أن ننظر فى كل نواحي الحياة بفرض أبعاد مصادر التوتر بيننا حتى يمكن أن يتم التحول من مرحلة الولاء العنصرى الى مرحلة الولاء الوطنى بيسر وسهولة قدر الامكان . واذا كنا نريد أن تبقى حقا فى رابطة دائمة ، فان كل مظاهر التوتر وكل عمل يتسم بالقباء يؤكد الخلافات بيننا هو عمل يهدد الوفاء لمثلنا العليا بالخطر .

وهذا هو واحد من الاسباب التي طالبنا من أجلها بفك نظام الاراضي المحجوزة في كينيا تدريجيا . ذلك أنه من المهم أن تتاح للأفريقيين والآسيويين فرصة المشاركة بمهارتهم ونشاطهم في مزارع تنشأ لهم بمناطق الأوربيين . وأكثر من ذلك أهمية أن يسمح الأفريقيون المقيمون بمناطق قليلة السكان لآخوانهم الأفريقيين المنتمين إلى قبائل أخرى بالإقامة في مناطقهم ، واستغلال المناطق الخالية حولهم ، بالرغم من الخلاف القلبي المستحكم حول الأرض . ومن المهم كذلك بالنسبة لاقتصادنا أن يقبل الأفريقيون بمناطقهم المهارة الغربية ورأس المال الغربي ليساهم معهم في مشروعات مشتركة تهدف إلى إقامة مزارع للمحصولات النقدية كالشاي مثلا . وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نقلل من القلق العنصري والخوف ، وتطور وطننا ، وأكثر من ذلك توفر الغذاء لعدد من السكان ارتفع من مليونين وثلاثة أرباع مليون نسمة إلى ستة ملايين ، في مدة أربعين سنة فقط . وأربعين في المائة من دخلنا القومي كله يأتي من الزراعة وثلاثة أرباع هذه النسبة تأتي بها المزارع الأوربية . وبالرغم من الاحقاد العنصرية التي يسببها هذا التقدم ، فإن علينا أن نحمله ، ونشجعه ، وفي الوقت نفسه نستغل الامكانيات الهائلة بالمناطق الأفريقية ، حتى يمكن زيادة الثروة والفرصة للجميع . وسياسة التقسيم والتوطين في مساحات صغيرة بالنسبة للأفريقيين سوف يؤدي إلى تدمير الاقتصاد الذي يحرك وطننا . وفي الحقيقة لقد استطعنا في الخمس سنوات الماضية فقط أن نحدث ثورة في زراعة المناطق الأفريقية بجعل قطع الاراضي متجاورة ، ووصلها في مساحات كبيرة ، بدلا من نظام التجزئة القديم .

ان جهودا كبيرة ستبذل لحمل بريطانيا على التخلي عن مسؤولياتها قبل الوقت المناسب . وبعض هذه الجهود ستبدلها الشيوعية التي تستغل مشاعر الوطنية لدى الزعماء الأفريقيين . وبعضها الآخر سيبدله بعض الزعماء الذين تحركهم اطماعهم واحقادهم الشخصية . وسيستعمل الجميع مفتاح الوطنية لفتح باب السلطة قبل أن نكون قد بنينا اقتصادنا المحلي الذي سيحافظ على الوطن . وليس من السهل بالنسبة لبلد مثل بريطانيا عريقة في تقاليد النظام البرلماني ، القائم على رغبة الشعب أن تعارض هذه الضغوط .

واحب أن أشير هنا إلى واحد من العوامل التي سوف تساعدنا على إيجاد حل لمشكلاتنا . فبعض الناس يكتبون عن الوطنية كما لو كانت عنصرية خالصة . . . والحق أنه يوجد بها عامل عنصري واضح . . . ولكن كثيرا من الوطنية ينبع من أسباب اقتصادية . . . فالوطني يرغب في رفع المستوى الاقتصادي لقومه ، وفي تقريب فروق الثروة بينهم وبين الاجناس المهاجرة بأسرع ما يمكن . . . أنه يريد أن يقطع من الثروات التي يراها حولها والتي حرما مواطنوه لنقص كفايتهم وتدريبهم . ومن هنا كان هذا التأيد الذي يتمتع به الزعماء الأفريقيون المتطرفون في نيروبي ، والذي يفوق ما يتمتعون به من الأرياف . . . لانه في المدن - كنيروبي مثلا - تظهر فروق الثراء واضحة جلية أكثر منها في الأرياف . . . ومثل هذه الفروق يمكن ازالتها بأن

تعمل كينيا على اجتذاب رؤوس أموال جديدة لتنشيط الاقتصاد .
وتوجيهات الزعماء الوطنيين في هذا السبيل يمكن أن تؤدي الى انهاء
هذه المشكلات الاساسية .

وأحب أن اذكر الاعمال الهامة العاجلة التي يجب اتخاذها لرفع
مستوى البلاد الاقتصادي .. وهي أولا : توسع كبير في التعليم الثانوي
والفنى الذى لا يمكن بدونه زيادة كفاية المواطنين ومقدرتهم ..
وثانيا : امداد الزارعين بالقروض والنصائح الفنية والتوجيهات ،
وتجميع زراعاتهم الصغيرة في مزارع كبيرة واسعة .. وأخيرا : رسم
برنامج انشائى للمساكن مثل هذا الذى قام بوضعه زميلى مستر
أمالبا وزير الاسكان .

ومثل هذا البرنامج الذى رسمته كفيل بانتزاع المرارة التى يحس
بها المواطنون في ظل العنصرية المتطرفة البغيضة .. كما أنه سيجلب
عليه ايجاد مجموعة من المواطنين الكفاء من مختلف الاجناس آمنين
من الناحية الاقتصادية ، ومتعلمين تعليما طيبا ، فيمكن أن يعتمد عليهم
في تشكيل حكومة وطنية تحكم نفسها بنفسها وكما هو الحال في معظم
البلاد ، فان المعتدلين في آرائهم هم الذين تكون لهم السيادة في كل
الجماعات العنصرية .. ويجب علينا أن نجتمعهم ، بتخفيف حدة التوتر
بيننا ، ونتيح مزيدا من الفرص في الحقل الوطنى للجميع .. وما يجب
علينا أن نفعله هو أن نختلس المعتدل من تحت أنف المتطرف باتباع
سياسة طيبة واعتناق مبادئ خلاقة بناءة .

اتحاد وسط افريقية

ظهر هذا الاتحاد الى الوجود في اول أغسطس سنة ١٩٥٣ .. وهو يضم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .. وقد قام هذا الاتحاد نتيجة للسياسات الاستعمارية والتنظيمات التي لم يكن للافريقيين اى رأى فيها .. ومنذ ذلك الوقت بدأت معارضة عنيدة متزايدة من جانب الافريقيين ضد الاتحاد .. فالزعماء الافريقيون في روديسيا الشمالية ونياسالاند يخشون أن تمتد القوانين والحواجز العنصرية السائدة في روديسيا الجنوبية الى باقى أنحاء الاتحاد .. والوطنيون الافريقيون في روديسيا الجنوبية يشجعون بلا شك محاولات الانفصال هذه ، في الوقت نفسه الذي يقاومون فيه التشريعات العنصرية وتطبيقها في بلادهم .. أما مؤيدو بقاء الاتحاد فيدافعون عنه بأنه حل فرضته اقتصاديات الاتحاد ، وأن الافريقى - على خلاف ما يبدو - يستفيد من الاتحاد أكثر من أى حل آخر .

ان مشكلات الروديسيتين ونياسالاند لم تكن فى الحسبان ، حتى من جانب سيسل جون رودس ، الذى كانت مطامحه هي المسئولة عن ادخال هذه المنطقة فى نطاق الامبراطورية البريطانية . وروديسيا الجنوبية ، وهى أكثر الاقاليم الثلاثة أوربية ، ويقيم بها أكبر عدد من المستوطنين الاوربيين « حوالى ٢٠٠ ألف » فتعتبر القلب النابض للاتحاد من الناحية السياسية . ولكن روديسيا الشمالية هي العمود الفقري له من الناحية الاقتصادية وتبدو نياسالاند واقفة على أطراف الاتحاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، فلا يزيد عدد المستوطنين بها على ٨٥٠٠ نسمة ، كما أن ألوان مشاركتها للروديسيتين كانت طفيفة حتى وقت قريب .. ولكن امدادها للروديسيتين بالايدي العاملة الافريقية يجعل منها عضوا فعالا بالاتحاد . ومشكلة حكومة الاتحاد الاولى الآن هي المحافظة على كيان الاتحاد وضمان استمرار السيطرة الاوربية على الحياة السياسية والاقتصادية . أما بالنسبة لسبعة الملايين والنصف من الافريقيين فى الاتحاد ، فان همهم الاول هو التخلص من السيطرة البيضاء .

والمقالات التالية تتحدث عن هذا الاحتكاك والتصادم العنصرى . فمستر جوشو انكومو الزعيم المنفى للمؤتمر السوطنى الافريقى فى روديسيا الجنوبية الذى يعتبر أهم المنظمات السياسية الافريقية بالاتحاد ، يعرض لنا موقف الاغلبية الافريقية . ومستر جارفيلد تود ، من رجال الارساليات السابقين ورئيس الوزراء السابق فى روديسيا الجنوبية وأحد مؤسسى وزعماء حزب افريقية الوسطى . يدعو الى التعاون بين مختلف الاجناس . واخيرا يدافع عن مطالبة نياسالاند بالانفصال من الاتحاد مستر . و . كانياما كيوم عضو المجلس التشريعى بنياسالاند وواحد من الزعماء المنفيين للمؤتمر الوطنى الافريقى بنياسالاند .

روديسيا الجنوبية: بلد التفرقة العنصرية

بقلم جوشوانكوهو

انه من الغريب حقا أن يتحدث الانسان عن « التفرقة العنصرية » في سنة ١٩٦٠ لقد كان الظن أن تغير جنوب افريقية من سياستها بعد هذه السنوات الطويلة من مهاجمة العالم لها ، لاتباعها سياسة التفرقة العنصرية . . ولكن بدلا من ذلك ، استكملت برنامج التفرقة العنصرية فوافق برلمانها على قانون الحكم الذاتي للبلانتو ، وطرد منه النواب البيض الذين كانوا يمثلون الافريقين في مجلس الاتحاد « النواب » ومجلس الشيوخ .

ولا بد أن جنوب افريقية تستمر بالارتياح حين تجد أنها ليست الوحيدة التي تؤمن بالتفرقة العنصرية . . فروديسيا الجنوبية التي ظلت منذ وقت طويل تقلد تشريعات التفرقة المطبقة في جنوب افريقية كلمة كلمة حتى سنة ١٩٤٨ ، قد تعلمت من جنوب افريقية كيف تطبق التفرقة ، على حين تتظاهر باتباع سياسة مشاركة بين العناصر المقيمة بها . . فمثلا في روديسيا الجنوبية فقط ، قامت الحكومة بفصل مدينة « هايفيلد » الافريقية ، عن مدينة « ووترفول » الاوروبية ، باقامة حزام من الاشجار ، وجعل منطقة حرام بينهما عرضها . . ياردة . وقبل أن يوافق برلمان اتحاد جنوب افريقية على قانون مناطق الجماعات الذي يفصل بين مناطق الاقامة والعمل تبعا للجنس بوقت طويل ، وافق برلمان روديسيا الجنوبية على قانون بتحديد الاراضي . لذلك يبدو من الظلم أن يجتذب جنوب افريقيا اهتمام العالم كله ، على حين تسير حكومة جنوب روديسيا حرة مطلقة السراح تحت ستار المشاركة . ولاشك انه مما يضايق الدكتور هندريك فير فورد رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا ، أن يسمع العالم وهو يثنى على سير ادجار هوايت هيد رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، لأنه يسمح للافريقين بالاشتراك في مراهقات سباق الخيل ، ولأنه يعطى تصاريح لاعضاء البرلمان الافريقين لشراء الخمر ، أو للحصول على درجات جامعية . . وذلك لان الدكتور فيرفورد يعلم انه في جنوب افريقية لا توجد تفرقة عنصرية في المراهقات ، وأن تصاريح شراء الخمر الاوروبية تعطى لكثير من الافريقين .

والحق انه من الغريب ادانة جنوب افريقية للاشياء التي تجرى ايضا في روديسيا الجنوبية ، دون أن تدان هذه . . والوطنسيون في

جنوب أفريقية قد يتساءلون عن السبب الذي من أجله كان المؤتمر الوطني الأفريقي ، وهو الحزب الذي يضم الأفريقيين باتحاد جنوب أفريقية ، محرما في روديسيا الجنوبية ، على حين كان حرا ومباحا في جنوب أفريقية ذاتها « قبل الغائه عقب حوادث شار بيفل » . وهم يعلمون أنه لم تكن للمؤتمر الوطني فروع في روديسيا الجنوبية ، كما أنه لم يحاول التأثير على المؤتمر الوطني الأفريقي بروديسيا الجنوبية . وقد يريد الوطنيون في جنوب أفريقية معرفة ما إذا كان يسمح في روديسيا الجنوبية ، أو حتى في اتحاد أفريقية الوسطى كله - الذي تعتبر روديسيا الجنوبية أهم أجزائه - بإصدار صحف أفريقية تتمتع بشيء من الحرية ، مثل « جنوب أفريقية » و « العصر الجديد » و « الطلبة » وهمزة الوصل التي تنشر نقدا خفيفا لحكومة اتحاد جنوب أفريقية ، وتشير إلى المساواة التي تقع في مزارع الاتحاد . . . وهم يريدون أيضا معرفة ما إذا كانت الصحف في اتحاد وسط أفريقية تستطيع - كما هو الحال عندهم - أن تنقد الحكومة وتنشر مساوئها دون أن تتعرض للايقاف .

وفي روديسيا الجنوبية يوجد مليون ونصف مليون أفريقي وربع مليون أوروبي . والسلطة تتركز في أيدي الأقلية . . كما أنهم قد استولوا على معظم الأراضي . . وقانون تحديد الأراضي يقسم روديسيا الجنوبية إلى مناطق أوروبية وأخرى أفريقية . . وقد خصص حوالى تسعة وثلاثين مليون فدان للمليونين ونصف مليون أفريقي ، على حين خصص لربع المليون الأوربي ، ثمانية وأربعون مليون فدان ، وهكذا فإن أكثر من ٥١٪ من مساحة الأرض ، مخصصة للأوروبيين الذين لم تتجاوز نسبتهم ١٠٪ من عدد السكان على حين خصص ٤١٪ من المساحة لباقي السكان وهم الأفريقيون .

والمناطق الأوروبية تضم تقريبا كل الأراضي الخصبة بالبلاد . . على حين نجد أن التربة في مناطق الأفريقيين أقل خصوبة أو صعبة الري والصرف . . وأكثر من ذلك فإن مزارع الأوروبيين واقعة بجانب الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وبالقرب من الأسواق ، على حين تبعد مناطق الأفريقيين عن ذلك كله ، والنقل إلى الأسواق صعب وكثير التكاليف .

وكل المدن الكبيرة والصغيرة ، والمراكز المزدهمة توجد في المناطق الأوروبية ولا يمكن لأي أفريقي أن يمتلك أرضا في المنطقة الأوروبية ، كما لا يمكنه أن يشغل وظيفة أو يعمل بحرفة في المدينة . . ورجال الأعمال الأفريقيون يمكنهم أن يعملوا في الأحياء الأفريقية المخصصة فقط للوطنيين بالمناطق الأوروبية ، ولأن واحدا فقط من الأفريقيين قد أصبح محاميا في سالسبوري ، ولأنه من المعتاد أن تكون غرف أعضاء الهيئة القضائية في مبنى واحد ، فقد عدل قانون تحديد الأراضي ليتمكن السماح لهذا الأفريقي أن يفتح مكتبه بجانب زملائه . كما عدل القانون أيضا ليتمكن السماح للطلبة الأفريقيين بالكلية الجامعية لروديسيا ونياسالاند ، بأن يقيموا في مبنى الإقامة بالجامعة في سالسبوري . والخدم الأفريقيون لا يقطنون غير جراجات حقيرة البناء ، تقع خلف

منازل ساداتهم . . . وغير مسموح لهم بالاقامة مع زوجاتهم وأولادهم .
والأفريقيون الآخرون الذين يعملون بالمدن يسكنون في معازل أفريقية ،
تقع على بعد سبعة أو عشرة أميال من وسط كل مدينة .

وبسبب قانون تحديد الاراضى الذى يعتبر هو « ماجنا كارتا »
الأوربيين فى روديسيا الجنوبية ، أو العهد المقدس لهم ، لم يستطع
مستر جاسير سافانهو ، عضو الحزب الاتحادى الذى يرأسه سيردوى
ويلنسكى رئيس الوزراء ، لم يستطع - وهو العين سكرتيرا برلمانيا
لوزارة الشؤون المحلية ليشراف على شئون العناصر بها - أن يقيم فى
ضاحية البيض ، حيث ، حجزت منازل الوزراء . . . وكل زملائه من
البيض يعيشون معا فى هذه الضاحية . . . ولكن نظرا لانه رأى المستر
سافانهو - « أفريقى » ، فان عليه أن يعيش فى المنطقة المخصصة
للأفريقيين . . . وبالرغم من ذلك ، فان سافانهو ليس محبوبا من
قومه ، مثله فى ذلك مثل الاعضاء الأفريقيين بالبرلمان الاتحادى الذين
انتخبهم الأوربيون لتمثيل الأفريقيين . . . وهو يعيش بينهم فى خوف
وتعاسة ، لانهم يؤمنون أنه يخون قضيتهم . . . واذا كان سافانهو -
وهو الواجهة التى تعرض عليها سياسة المشاركة - قد أصبح ضحية
للتفرقة العنصرية ، فكيف يستطيع الأفريقيون العاديون ذوو المكانة
المنحطة أن يشقوا فى « المشاركة » ؟

ولقد قامت حكومة روديسيا الجنوبية فى ٢٦ من فبراير سنة
١٩٥٩ بإلغاء حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية ، لانه
طالب بإلغاء قانون تحديد الاراضى ، لكى تفتح جميع الاراضى لكل الناس
دون اعتبار للون . . . وقد قبضت الحكومة على حوالى ٥٠٠ من زعماء
المؤتمر . . . وما زال بعضهم محبوسين حبسا مطلقا ، والبعض الآخر
أرسل الى منساقق منعزلة ومهجورة وموبوءة بذباب التسي تسي حيث
يتعرضون هناك للإصابة بمرض النوم . وكل ما يريده المليونان والنصف
من الأفريقيين الذين يمثلهم المؤتمر الوطنى الأفريقى ، هو الاحتفاظ
بالاراضى لاستعمال كل الاجناس الذين لا يستطيعون شراءها . اننا
مدفوعون بهذه المشاعر النبيلة ، وبالحقيقة التى دفعت سير رونالد
برين رئيس مجلس ادارة شركة روديسيا سيلكش - وهى واحدة
من اكبر شركات الاتحاد - الى أن يقول فى تقريره السنوى ١٩٥٩ ،
« ان بعض القوانين - مثل قانون تحديد الاراضى - تحتاج الى إيقاف
العمل بها فورا ، ولقد ترتب على مطالبة المؤتمر الأفريقى بهذا ، حل
المؤتمر ، أما السير رونالد فقد أخبر فى عبارات غامضة ان يد
الشركات الكبرى الشريفة يجب أن تبتعد عن سياسة الاتحاد » .
ولابعد ايدى الشركات الكبرى واخماد صوت الاغلبية الحقيقية «عن
طريق الالغاء » ، قامت الحكومة بحصر كل شئون البلاد فى ايديها . .
ولكن الشعب الذى ترتبط حياته ومستقبله بالبلد الذى يعيش فيه ،
هو الذى يريد أن يرى العدالة مطبقة بإلغاء قانون تحديد
الاراضى .

ان حكومة روديسيا الجنوبية تكره حزب المؤتمر الأفريقى الوطنى
وتخشاه ، لانه المنظمة الوحيدة التى تعرف معرفة دقيقة قانونا آخر ،

ناتجا عن قانون تحديد الاراضي هو قانون ادارة اراضي الوطنيين .. وهذا القانون الذى صدر سنة ١٩٥١ ، تشريع مجرم شرير .. وبرغم ذلك ، فقد اعلنت الحكومة فخرها به ، واصدرت عنه الكتيبات والتقارير الصحفية ، والافلام التى انتجتها وحدة السينما للاتحاد .. وقد استخدمت هذه الكتيبات والتقارير فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة لجمع الاموال لتنفيذه .. وبرغم ذلك فان تنفيذ هذا القانون سوف يستخدم لتجريد الافريقيين من الزراعة المنتجة والحياة المستقرة

والارض الافريقية موضوعة حسب انتقاليد القبلية تحت وصاية القبيلة التى يمثلها الزعيم ، والذى لا يملكها ملكية شخصية .. وكل شخص له الحق فى زراعتها ، وهو فى حكم مالکها ما دام يحرقها ويزرعها .. وله الحق ايضا فى أن يستبدل بقطعة أخرى أكثر خصوبة ، ولكنه لا يستطيع شراء الأرض كما هو الحال فى النظام الرأسمالى الغربى .

وتهدف الحكومة من قانون ادارة اراضي الوطنيين ، الى تغيير النظام الافريقى بنظام آخر يختلف عنه ، وعن النظام الغربى كذلك .. اذ أنه يقترب كثيرا من النظم الشيوعية فى الملكية ، وفى التوزيع المتساوى الثروة .. فالحكومة التى تحدد عدد الفدادين التى يستطيع المواطنون حيازتها فى منطقة معينة ، وعدد رءوس الماشية التى يمكنهم تربيتها .. وبذلك أبعد القانون ملكية الأرض من ايدى القبيلة ، كما جرد الزعماء من سلطتهم . والمحظوظون الآن الذين يحوزون قطعا خاصة من الاراضى لن يحوزوها الابناء على تراخيص من الحكومة تعطى لهم بناء على موافقتها الخالصة وبذلك فان الحكومة ، باعتبارها هى التى تمنح هذه التراخيص ، هى التى تملك الأرض .

والقانون يحدد عدد الفدادين التى يستطيع الفرد حيازتها .. وهذا العدد يتراوح بين ستة فدادين وثمانية فدادين .. وعلى الرغم من فقر التربة وضعف مقدرتها الانتاجية فى المناطق الرملية الجرانيتية المخصصة للافريقيين ، فانهم ملزمون بمقتضى القانون أن يقوموا بزراعتها زراعة كثيفة ، كتلك المستخدمة فى أوروبا ، حيث التربة غنية ، وحيث الفلاحون مدربون ومشقفون .. وبذلك أيضا أجبروا على ترك نظام الزراعة الواسعة ، الذى اثبتت التجربة أنه أكثر النظم ملائمة فى هذه المناطق ذات الخصب المحدود . وقد استصدرت الحكومة هذا القانون لان الافريقيين وجدوا أنه من الصعب عليهم زراعة مساحة قدرها ٣٩ مليون فدان ذات تربة رديئة .. وقد اعترف هوايت هيد فى البرلمان ، أن ٣.٧ ألف عائلة افريقية فقط ، سوف تمنح حق الزراعة طبقا لهذا القانون . وبذلك يصبح عدد المحرومين من الافريقيين مليوناً ونصف المليون على اقل تقدير وتأمل الحكومة أن يعمل هؤلاء المحرومون فى المزارع والمصانع الاوربية . ومن المعروف أنه بعد تطبيق القانون ، فان أكثر من ٥٠٠ ألف من الافريقيين المذكور سوف يطوفون البلاد بحثا عن عمل .. وليست هناك صناعات تكفى لاستيعاب مثل هذا العدد .

هل هناك عجز فى أرض روديسيا الجنوبية ؟ فى سنة ١٩٥٧

كتب مستر نايزمان في أحد التقارير يقول ، انه من بين ثلاثين مليوناً ونصف مليون فدان يحوزها الأوروبيون ، لا تزرع غير مليون ومائة ألف فدان .. فالمشكلة عند البيض هي إيجاد مستوطنين لتعمير الاراضي . وفي السادس من ديسمبر سنة ١٩٥٨ كتب مستر نيلاند رئيس مجلس ادارة شركة الاسمنت بلندن ، في جريدة روديسيا هيرالد يقول ، « ان روديسيا اليوم تحتاج الى مزيد من السكان أكثر من أي شيء آخر .. » وإذا لم تول البلاد مشكلة السكان عناية كافية ، فلن تحصد ثمار المشروعات التي أقامتها وبذلك فانه يوجد فائض كبير من الارض في روديسيا الجنوبية بالنسبة للمستوطنين البيض فقط .. أما بالنسبة لأصحاب البلاد الأصليين ، لمالك الارض الحقيقيين ، للأفريقيين ، فلا يوجد هذا الفائض . واليكم ما تضمنه كتيب نشرته الحكومة تحت عنوان « ماذا يعنى قانون ادارة اراض للمزارع الافريقى ولروديسيا الجنوبية ؟ » .. قال الكتيب « منذ سنة ١٩٢٦ حتى الآن ، كان تاريخ الزراعة الوطنية في روديسيا الجنوبية عبارة عن معركة دائمة بين الزيادة المستمرة في عدد السكان المقيمين على موارد محدودة من الأرض ، وبين الجهود التي تبذلها ادارة شؤون الوطنيين لتدعيم تلك الوسائل التي سوف تقضى على تآكل التربة ، وتناقص الجهود الانسانية ، وهما الامران اللذان كانا يلزمان دائماً النظام القديم في ظل الظروف الجديدة » . وفي ظل القانون الجديد ، تعطى للمزارع الافريقى مساحة تتراوح بين ستة وثمانية فدادين ، على حين متوسط نصيب المزارع الاوروبى تبلغ ٧٥٠ فداناً من مجموع المساحة المخصصة للبيض . وتتراوح مساحة المزارع الاوربية الآن ما بين ثلاثة وأربعة آلاف فدان لكل مزرعة .

ونتيجة لهذا الظلم الذى يحس به كل افريقى ، فقد انتشر شعور بالسخط وعدم الرضاء بين الافريقيين من أهل الريف .. وقد هرع هؤلاء الريفيون (الذين يعتبرهم المديرون الاستعماريون محافظين) الى المؤتمر الوطنى الافريقى لروديسيا الجنوبية ، راجين منه تصحيح الاوضاع باخطار الحكومة بالحقيقة .. ولكن جهودنا الاولى قد فشلت فقد استندنا الى قانون الارض ، وقد أعلنت المحكمة العليا لروديسيا الجنوبية ، أن التراخيص المعطاه طبقاً لقانون ادارة اراضى الوطنيين ملفاه ، وغير صحيحة قانوناً ، ولا يمكن أن تترتب عليها أية آثار قانونية . وقد كلف هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا ، حزب المؤتمر الافريقى الوطنى كثيراً ، فقبض على أكثر من مائة من أعضائه مستندين الى قانون النظام العام .. ولكن المؤتمر استمر في جهوده مؤمناً بأن الشعب على حق ، وبأن القانون المذكور ظالم ، وبأن الحكومة لا ترغب في وقف العمل به ، أى بهذا القانون ، الذى ترجع عيوبه الرئيسية الى كونه منبثقاً من قانون تحديد الاراضى .

وقد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في السادس من فبراير سنة ١٩٥٩ ، بعد أن وجدت الحكومة أن قانون ادارة اراضى الوطنيين لا يمكن تنفيذه ازاء التفاف الافريقيين حول حزب المؤتمر الوطنى ، وازاء

الجهود التي يبذلها هذا الحزب لمقاومة تنفيذ القانون كما قامت الحكومة بإلغاء الحزب المذكور ، وقبضت على زعمائه وحبستهم حبسا مطلقا .

وبرغم ذلك ، فإن حزب المؤتمر لم يقم بأية اضطرابات أو إضرابات أو أى مظهر من مظاهر العصيان المدني .. وقد اتهمتنا الحكومة بأننا نريد الدخول فى كل مرافق الحياة : فى اتحادات العمال ، وفى مجالس المعازل ، وفى المجلس الاستشارى للأفريقيين .. الخ .. وكان عضوية الحزب الفيدرالى المتحد ، (الذى يرأسه ويلنسكى) تمنع الأوربى من عضوية اتحادات العمال ومجلس المدينة .

والتفرقة العنصرية هى الحاكم المسيطر فى روديسيا الجنوبية . والمنتظر مثلا الى الموقف الغريب فى القوانين الصناعية التى توصف بأنها غير عنصرية ، فطبقا لقانون المصالحات الصناعية الصادر سنة ١٩٥٩ ، على أن يبدأ تنفيذه اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٠ ، يستكن تكوين اتحادات عمالية تضم مختلف الاجناس على قدم المساواة ولكن زعامة الاتحادات فى يد العمال الاوربيين ، وأصوات المندوبين الاوربيين فى المؤتمر تساوى ثلاثة أضعاف أصوات المندوبين الأفريقيين ، الذين يمثلون أغلبية أعضاء الاتحادات .. وذلك لانهم يخشون أن تصبح الاتحادات الأفريقية أسلحة سياسية ماضية ، اذا تولى الأفريقيون زعامتها ، واذا تركت خالصة لهم . وقبل الموافقة على هذا القانون لم تكن الحكومة تعترف باتحادات العمل الأفريقية ، كما كانت إضرابات العمال الأفريقيين غير قانونية .. وبرغم ذلك فقد قامت اتحادات أفريقية خالصة .

ولارغام الأفريقيين على قبول مركزهم المهيمن فى ظل الاجراءات الجديدة فقد رأت الحكومة أن تقبض على زعماء العمال الأفريقيين ، وزعماء حزب المؤتمر الوطنى حتى يمكن ارغام صغار الزعماء الأفريقيين على الموافقة على قانون المصالحات الصناعية الذى كان يعارضه زعمائهم . اننا نتساءل ، كيف يمكن للأفريقى أن يقبل اجرا شهريا قدره ١٨ر٢٠ شلنا ، على حين يبلغ أجر زميله الأوربى العضو فى الاتحاد نفسه ، والذي يعمل فى المهنة نفسها ٢٨٠ر٠٠ شلنا فى الشهر ؟ هل العنصرية المتعددة هى المخدر الذى يفقده الاحساس بالعدالة والمساواة ؟ وهل يمكن لهذه العنصرية المتعددة أن تعوضنا عن كل المساوىء التى يذخر بها مجتمعنا ؟ وحتى الكلمة السحرية .. كلمة « المشاركة » ، هل يمكن لها أن تشفى كل أمراض مجتمعنا وتداوى التفرقة العنصرية الشريرة ؟

ان رجال الاعمال الأفريقيين ينوعون بما تفرضه عليهم لوائح وقوانين التفرقة العنصرية ، كما يتضح من المقتطفات التالية المستخرجة من القوانين الداخلية لبلدية سالسبورى .

« لا يسمح لاي شخص ببيع أى محصول فى احدى المناطق المخصصة لإقامة الاهالى ، الا اذا كان قد حصل على تصريح .. ويمنح هذا التصريح طبقا لرغبة المشرف العام .. ولا يسرى التصريح الا فى يوم صدوره فقط . »

« ولا يسمح لاي شخص بممارسة أية تجارة أو عمل أو وظيفة أو بيع أو إنتاج أية بضائع في إحدى المناطق المخصصة لإقامة الأهالي، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير . »

« يجب على كل صاحب عمل أن يدير بنفسه تجارته أو عمله أو وظيفته ، وأن يشرف على أعمال مساعديه أن وجدوا . . وذلك ما لم يرخص المشرف العام لصاحب العمل بالغياب ، على ألا تزيد مدة غيابه عن ٦٠ يوما . . وخلال هذه المدة يدير العمل مكانه شخص آخر ، بناء على تصريح كتابي من المدير . »

« لا يسمح لاي صاحب عمل أو شريك أن تكون له مصالح مالية مباشرة أو غير مباشرة في أي عمل يدار في منطقة مخصصة للأهالي ، إلا إذا حصل على ترخيص بذلك من المجلس . »

« يجب على أي شخص يقدم مالا لآخر ليتمكنه من البدء أو الاستمرار في أي مهنة أو عمل أو وظيفة ، أن يخطر المجلس بذلك مقدما . . كما يجب أن يفعل ذلك أيضا كل شخص ليست له أصلا أية مهنة ، ثم تصبح له بعد ذلك أية مصلحة في أي مشروع يدار في أية منطقة تجارية . »

« للمجلس الحق في إلغاء حق أي صاحب عمل في الاستمرار في عمله بأية منطقة تجارية بإحدى المناطق المخصصة للأهالي »

(المشرف العام هو رجل أبيض مسئول عن مدينة افريقية بالريف ، والمدير هو رئيس قسم الادارة الافريقية بإحدى المدن ، والمجلس هو مجلس بلدي المدينة التي قد لا يقيم بها أفريقي .) هذه هي اللوائح والقوانين المعوقة التي يعمل في ظلها الافريقيون في مدن روديسيا الجنوبية ، وهي لا تسرى على رجال الاعمال الاوربيين .

وقد كتب الكثيرون عن تراخيص المرور بجنوب افريقية ، ولكنهم لم يعرفوا الكثير بعد عن نظام التراخيص الآثم في روديسيا الجنوبية فكل الذكور البالغين - وهؤلاء يشملون كل الصبية الذين بلغوا السادسة عشرة من عمرهم - يجب أن يحملوا في كل مكان وثيقة تسمى « شهادة التسجيل » وإذا حدث أن كان الشخص من بين القلة المحظوظة التي تحمل تذكرة تحقيق الشخصية ، والتي تغني عن حمل العديد من التصاريح ، فيجب أن يحمل هذه التذكرة في كل وقت . وإذا لم يبرز الشخص « شهادة التسجيل » أو تذكرة تحقيق الشخصية حين يطلبها منه رجال البوليس ، فإنه يتعرض لعقوبة الحبس أو الغرامة وفي كل مدينة يجب على الأفريقي أن يحمل ترخيصا بالبحث عن عمل إذا لم يكن يعمل أما إذا كان يعمل ، فيجب أن يحمل معه دائما عقد العمل ، وتصريح المرور بالمدينة . وإذا كان من سكان إحدى المدن الافريقية ، فيجب أن يحمل معه شهادة إقامة تمنحه حق الإقامة في منزل معين ، أو غرفة معينة ، أو جزء من غرفة معينة . ولا يمكن أن يوجد في أية منطقة أوروبية بعد الساعة التاسعة مساء ، إلا إذا كان يحمل تصريحاً ليليا خاصا ، لأن

ذلك يعرضه للقبض عليه .. والتصريح الليلي يمكن الحصول عليه من الاوربي الذي يعمل عنده .

والاوربي الذي يريد زيارة منطقة افريقية لابد له من الحصول على تصريح بدخولها . والافريقيون المقيمون بمناطق افريقية مختلفة يمكنهم تبادل الزيارة فيما بين السادسة صباحا والسادسة مساء فقط . وطبقا للوائح الداخلية لبلدية سالسبورى يجب على الرؤساء الافريقيين أن يحصلوا ايضا على التراخيص اللازمة لدخول المناطق الافريقية ، الا اذا كانوا مرتدين ملابسهم الرسمية .

وفي كل عام يرسل آلاف من الافريقيين الى السجون ، بتهمة خرق لوائح أو قوانين مرور . وفي كل عيد من اعياد رأس السنة يطوق البوليس الاحياء الافريقية ويفتش عن العاطلين لاعتقالهم وارسالهم ليقضوا عيد رأس السنة ضيوفا على صاحبة الجلالة . وتصاريح المرور هي مصدر زراية دائمة لكل الافريقيين .. لانها تقيد حريتهم في التحرك والانتقال ، وحريتهم في الاجتماع ، وحريتهم في البحث عن العمل حيثما يشاءون .. وهذه التصاريح هي الوسيلة التي تفرض بها الحكومة قوانين تعسفية أخرى ، كما تفرض بها سياستها في التفرقة العنصرية .

ولقد أصبح من الصعوبة المتزايدة بالنسبة لاي افريقي أن يوجه النقد الى حكومة روديسيا الجنوبية .. فقانون شئون الاهالى الصادر سنة ١٩٥٩ ، ينص على أن :

« كل شخص من الاهالى يدلى بتصريح أو يقوم بأى عمل مهما كان ، يؤدي الى اضعاف سلطة أى موظف فى حكومة المستعمرة ، أو حكومة الاتحاد أو سلطة أى رئيس أو زعيم يرأسه ، أو يعرض هذا الموظف أو احدى المصالح الحكومية أو احدى الرؤساء أو الزعماء للاحتقار يعتبر متهما بتهمة توجيه الاهانة ، ويتعرض للحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . »

وبعد هذا القانون أصبح من المستحيل على أى افيقى أن ينقد أو يقترح أو يطلب تعديل آراء موظفى الحكومة . بل لقد صار الافيقى يخاطر بنفسه حين يدلى بأية ايضاحات أمام أية لجنة من لجان التحقيق لانه قد يتعرض للسجن الا اذا أدلى هذا الافيقى ببيانات لا تعرض الحكومة للتشهير أو الاحتقار .

والقانون نفسه يحظر على الافريقيين المقيمين بالمعازل عقد أية اجتماعات اذا زاد عددهم عن اثنى عشر شخصا ، دون تصريح من المأمور .. وتدخل فى هذه الاجتماعات الحفلات الافريقية التقليدية لاحتساء البيرة ، وحفلات الزواج والمآتم .

وهؤلاء الذين يعرفون الهوة السحيقة التى تفصل بين الاهالى الافريقيين والمأمور ، يستطيعون تقدير مدى الغبن الواقع على الافيقى من هذا القانون . وهدف الحكومة من هذا القانون هو منع الاجتماعات

السياسية التي يعقدها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذى انتشرت فروعه وسط الافريقيين كالنار فى الهشيم .

ان ربع المليون الاوربى المستوطنين فى روديسيا الجنوبية اليوم ، يجلسون بقلق فوق بركان يوشك على الثورة .. ولكنهم غافلون عن نتائج سياستهم ، ومطمئنون الى أن الغرب سيقف ، بجوارهم . وهم يتساءلون : هل يمكن للغرب أن ينسى قرابتهم و صداقتهم له ؟ ومن جانب آخر يتساءل الافريقيون عما اذا كان الغرب سيختار جانب العدالة والحرية فيناصر قضيتهم أم سيقدر أن الدم أثخن من الماء ، فيؤيد اقرباءه المستوطنين ؟ هل سيفضل الغرب خسارة صداقة اكثر من مائتى مليون افريقى ، ليحمى المصالح الخاصة لخمسة ملايين بيض فى افريقية ؟

ولقد قررت بريطانيا فعلا أن الدم أثخن من الماء ، حين وافقت على قانون تعديل الدستور سنة ١٩٥٧ ، وعلى القانون الانتخابى الفدرالى سنة ١٩٥٨ ، حين تجاهلت مجلس الشئون الافريقية الذى أعلن أن هذه القوانين تضر بمصالح الافريقيين . كما ظهر انحيازها الى جانب المستوطنين ، حين عينت لجنة مونكتون من أعضاء معظمهم معروفون بتأييدهم لآراء سير روى ويلنسكى وحكومته ، وذلك بغرض معرفة مدى التقدم المنتظر فى اتحاد روديسيا ونياسالاند . وفى نظر جميع الافريقيين فى كل مكان ، أن سبعة الملايين ونصف المليون الافريقى من سكان الاتحاد ، الذين يعارضون جميعا استمرار هذا الاتحاد ، لأنه سينشر فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، سياسة التفرقة العنصرية المطبقة تحت اسم « المشاركة » فى روديسيا الجنوبية ، هؤلاء سبعة الملايين ونصف المليون الافريقى ، تضجى بهم حكومة المحافظين ، لارضاء أقل من ثلاثمائة الف مستوطن أبيض يسكون اليوم بزمام السلطة .

وكيف استطاع البيض أن يسيطروا على السلطة ؟ استطاعوا ذلك بالتفرقة العنصرية التى أشهروا سلاحها ضد الافريقيين فى التعليم والتوظيف والقوانين الانتخابية ، وبانكار حرية الرأى والحركة على الافريقيين . ان عقول الافريقيين متعطشة الى المعرفة ، خاصة من خارج الاتحاد .. على حين تنفق الحكومة مبالغ طائلة لترسل الطلبة الاوربيين الى جامعات جنوب افريقية والمملكة المتحدة ، فانها لا تبعث بأى طالب افريقى الى انجلترا ليكمل تعليمه .. لماذا ؟ لانه يخشى أن يعلم مايجب ألا يعلمه الافريقيون .

ومن المفروض أن تكون الخدمة المدنية فى الاتحاد من العناصر المتعددة أى - تتساوى الاجناس جميعا - بيضاء وسوداء - فى المعاملة من حيث الدرجة والمرتب ولكنها سببت أخيرا ظلما بين الممرضات الافريقيات المسجلات ، اللاتى وجدن أنفسهن فى الفرع الثانى من سلك الوظائف بالخدمة ، على حين أن زميلاتهن البيضاوات وضعن فى الفرع الاول متمتعات بمزايا الاجر الاحسن والفرص المتاحة .. وحتى فى الفرع الثانى يقل مرتب الافريقيات عن مرتب زميلاتهن الهنديات والملونات اللاتى يحملن المؤهلات نفسها .. ما السبب ؟

السبب هو لون البشرة ، والاعتقاد بالسيادة البيضاء . ومن خبثهم أنهم وضعوا الاطباء الافريقيين في الفرع الاول ، لانهم يعلمون أن عدد من يكمل تعليمه الطبى من الافريقيين لا يتجاوز ثلاثة اشخاص كل عام .

هذه امثلة من « المشاركة » التى يموهون بها امام العالم ، ليجذبوا الاستثمارات والقروض ، حتى يستطيعوا بناء سد كاريبا . وسد كاريبا فى حد ذاته عمل رائع ولكنه وسيلة جديدة لتقوية قبضة المستوطنين ، ومساعدتهم ماديا على اضطهاد الافريقيين فى الوقت الذى يدفعون فيه أجورا خيالية الى العمال البيض من غير ذوى الكفاءة ليحافظوا على « مستوى معيشة الرجل الأبيض » .. وهو اصطلاح ابتكره البيض لابتلاع حقوق أهل البلاد ، دون أن يتعرضوا للحساب . ان الاجور العالية هى قلعة الرياسة والسيادة البيضاء .

وقد صمم حزب المؤتمر الوطنى الافريقى لروديسيا الجنوبية على تغيير هذه الحالة وبناء مجتمع قائم على احترام حقوق الانسان الاساسية وكرامته .. اننا نريد اقامة ديموقراطية على أساس «رجل واحد .. تصويت واحد » .. ونحن نعلم ان الديموقراطية الحققة لا يمكن أن تستمر فى وجود اقلية مفضلة ممتازة . وبسبب دفاع المؤتمر عن المساواة بين البشر ، اعتبرته الحكومة خارجا على القانون ، كما لو كان منظمة ارهابية .

وقوانين روديسيا الجنوبية الانتخابية وكذلك القوانين الاتحادية الانتخابية وقوانين روديسيا الشمالية المتعلقة بالانتخاب ، كلها قوانين صورية ، قائمة على أساس امتلاك المال والعقار ، ونظام انتخابى يقوم على المال ، وعلى شروط أخرى ، لا يمكن أن يثمر نظاما ديموقراطيا للحكم والديموقراطية فى افريقية يجب أن تقوم على أساس قبول حكم الاغلبية كما هى فى كل مكان .. وعلى مبدأ « رجل واحد .. تصويت واحد . » وفى ظل قوانين الانتخاب الحالية فى روديسيا الجنوبية لا يستطيع الشخص أن يدلى بصوته ، الا اذا كان يملك دخلا سنويا قدره ألفا شلن ، أو أملاكاً ثابتة قيمتها ٤٢٠٠ شلن ، وأن يكون قادرا على فهم الانجليزية ، أو أن يحمل مؤهلات دراسية تتدرج فى الارتفاع بتدرج نروته ودخله فى الانخفاض ، حتى أن الرجل الذى يبلغ دخله السنوى ألف شلن يجب أن يحمل على الاقل الشهادة الثانوية . ولكن الافريقيين يعارضون هذا بالطبع ، لان الاجور التى حددتها لهم الحكومة ورجال الصناعة البيض شديدة الانخفاض ، بحيث تجعل من المستحيل عليهم أن يحوزوا الشروط المطلوبة . وهؤلاء الذين لهم دخول كافية لن يتمكنوا أيضا من الادلاء بأصواتهم ، لعدم وفائهم بالشروط التعليمية . ومن السهل لكل البيض فى روديسيا الجنوبية أن يشتركوا فى الانتخابات اعتمادا على أجورهم فقط . فضلا على ذلك فإن التعليم بالنسبة للاطفال البيض مجانى والزامى حتى نهاية السنة الثانية الثانوية ... ولان التعليم مجانى ، فقد أصبح من السهل أن يكمل الطفل الاوربى تعليمه العالى . أما التعليم للافريقى فليس مجانيا ، وليس الزاميا .. ومعظم الاطفال الافريقيين يتركون المدرسة بعد

السنة الخامسة ، اما لانه لا يوجد شيء بعد ذلك ، أو لان - آباءهم لا يستطيعون دفع المصروفات المدرسية .. واحد في المائة فقط من الطلبة الافريقيين ، هم الذين يكملون تعليمهم الابتدائي ، وقلة محظوظة فقط هي التي تذهب الى المدرسة الثانوية . ولاشك أن كثيرين يطمحون الى دخول المدارس الثانوية والعالية ، ولكنهم لا يستطيعون ، لان هذه المدارس قليلة جدا وتكلف كثيرا . ومشمل هذا النظام الانتخابي الذي يقوم على أساس الشروط الثقافية والمالية ، ليس سوى وسيلة جديدة لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية ضد الافريقيين .

وفي القوانين الانتخابية المطبقة بروديسيا الجنوبية واتحاد روديسيا ونياسالاند لم ينص كتابة على التفرقة العنصرية .. فليس فيها مثلا شروط خاصة بالافريقيين وحدهم ، أو بالاوروبيين وحدهم .. ولكن هؤلاء الذين يعرفون النظم الاقتصادية والتعليمية للبلاد ، يرون ان الشروط التي تنص عليها هذه القوانين ، تهدف الى ابعاد الافريقيين من كشوف الناخبين .. بل ان القانون الانتخابي في روديسيا الجنوبية يذهب بعيدا في هذا الصدد أكثر من القانون الفدرالي ، اذ يعمل على أخافة الافريقيين من أن يطلبوا قيدهم في كشوف الناخبين ، وذلك بأن ينص على أن الموظفين المختصين بالقيود ، هم رجال البوليس ومفتشو المراكز الاوربية ، وهم الاشخاص الذين يطالبون الافريقيين بابراز تصاريح المرور ، وهم الذين يصدرون هذه التصاريح وهم أخيرا الذين ينفذون التفرقة العنصرية ضدهم .. ومن الطبيعي أن يخشى الافريقي الذهاب الى ادارة شئون الاهالي أو الى مراكز البوليس للراء الاستثمارات المطلوبة ، ذلك أنه يرهب البوليس ويخاف ألا يكون معه واحد أو اثنان من التصاريح العديدة التي يجب عليه حملها معه في كل مكان . ومن المعروف أن الناس في مختلف البلاد لا يهتمون عادة بقيد أسمائهم في كشوف الناخبين ، فما يالك لو أضعف الخوف الى عدم الاهتمام ؟

وعلى الرغم من هذه المعوقات ، فقد بذل حزب المؤتمر الوطني الافريقي كل جهده لحث الافريقيين على تسجيل أسمائهم .. كما تقدمنا الى حكومة روديسيا الجنوبية بمشروع يسهل تسجيل أسماء الافريقيين ، ولكنها لم تعن بالرد على خطابنا .

وقد أنشأ المؤتمر هيئة ثقافية تهدف الى ارسال الطلبة الى الخارج ، لاكتساب أكبر قدر ممكن من المهارات والتدريب ، ثم العودة للقيام بدورهم في دفع عجلة التطور في بلادهم . وقبل ان تلغى الحكومة المؤتمر كان بضع مئات من الطلبة الافريقيين قد تقدموا بطلباتهم للاستفادة من بعض المنح الدراسية التي تبرعت بها غانا .. ولكن الغاء المؤتمر قضى على آمالهم .

ولكن همة الانسان اذا مابدأت تتحرك في اتجاه معين ، فلا يمكن أن تتحول وكل أمل هو ان نعيد من جديد هذه الهيئة الثقافية . وقد تقدمنا بطلب الى الولايات المتحدة لتساعدنا في توفير فرص التعليم لعدد من الشباب والشابات الافريقيات من وسط افريقية .. وكذلك تقدمنا بطلبات مماثلة الى المملكة المتحدة . وكانت الاجابات مشجعة .

وسنرى بعد أن تقبل طلبات الافريقيين بالجامعات والمستشفيات
الاجنبية ، ما اذا كانت حكومة روديسيا الجنوبية سوف تمنعهم السفر
لتلقى هذا العلم ، برغم ضرورته للبلاد ، بسبب أنهم افريقيون .
واذا كان رفاقي الآن معتقلين . فاننى لن أهدأ أو أسـتريح .
سوف أخبر العالم كله بحقيقة الاحوال فى افريقية الوسطى . وطالما
ظل هؤلاء الرجال فى الاعتقال ، فلن تهدأ ارواح الاوربيين أو ذيوهم
من الافريقيين . والى أن تطبق الديمقراطية الحققة فى روديسيا
الجنوبية ، لن يهدأ قلب أى انسان وعلى مظام الاداة ونظام الحكم
الحالى ، وعلى آلام المئات من المعتقلين والمنفيين والمسجونين ، ومتاعب
اقاربهم واطفالهم ، سوف تقوم دعائم وطنيتنا . وسوف تتجمع قوى
أفريقية بمرور الاعوام لتنهض بمسئولية تلك الاجزاء التى ما زالت
ترزح تحت نير الاستعمار الاستيطاني الابيض . وكفاحنا فى أفريقية
الجنوبية يستلهم حركة الوحدة الافريقية من أجل الحرية ، وشرف
القومية الأفريقية . ونحن سعداء بتضامننا مع هذه الحركة ، وبالتشجيع
الذى نحظى به من تلك الدول غير الافريقية ، التى لا تحبذ هذه المظاا
التى يرتكبها اقرباؤهم وأصدقاؤهم فى أفريقية . وقد علمنا التاريخ
أن تطلع الانسان الى الحرية لم تستطع سيوف الدكتاتوريين أن تهدمه
كما علمنا التاريخ أن الباحثين عن الحرية قد يتقهقرون بعض الخطوات
على طول الطريق ، ولكنهم يكملونه فى النهاية لبعثوا انتصارهم .

مشكلات الاتحاد

بقلم د . س . جان فيلنرود (١)

في سبتمبر سنة ١٩٥٣ . قام اتحاد روديسيا ونياسالاند بمنتضى امر ملكي جاء فيه « حيث ان قيام اتحاد يضم المستعمرة والاقاليم التي سبق الكلام عنها ، يخضع لسيادة صاحبة الجلالة وينمتع بحكومة مسئولة طبقا لدستوره . سوف يحقق الامن والتقدم والرخاء لسكل السكان ، وسوف يساعد على تدعيم نظام المشاركة والتعاون بين سكان هذه المناطق جميعا ، كما أنه سوف يمكن الاتحاد - عندما يرغب سكانه في ذلك - من السير الى الامام في ثقة حتى يحصل على العضوية الكاملة لرابطة الكومنولث ، لذلك فقد امرنا أن تنتظم هذه المستعمرة وتلك الاقاليم في اتحاد » .

ومستعمرة روديسيا الجنوبية والحميتان نياسالاند وروديسيا الشمالية تعادل جميعا في مساحتها مجموع مساحة كل من المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا معا . كما يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين وربع مليون نسمة ، منهم حوالي ٢٧٥ ألف أوروبي يعيش ثلاثة أرباعهم في روديسيا الجنوبية ، وعلى الرغم من أنه يوجد رجل ابيض واحد مقابل ٢٦ أسود ، فلا يمكن تقدير مدى أهمية السكان البيض . فالبيض هم المسئولون عن العاصمة وعن المهارات وعن القدرة الادارية التي تكمن خلف هذا التقدم الاقتصادي الواسع الذي يجري في افريقية الوسطى .

وهم يسيطرون على كل الحياة السياسية بالاتحاد .. وتوجد بينهم أغلبية مازالت تعتقد باخلاص ان حل جميع مشكلاتنا ، بما فيها مشكلات العلاقات الانسانية ، يكمن في اقامة اقتصاد متين ، على حين تقول مقدمة الدستور ان الاتحاد سوف يدعم على الاخص المشاركة والتعاون بين السكان ، نجد ان لورد مالفون ، أول رئيس وزراء للاتحاد ، كان اكثر واقعية عندما صرح سنة ١٩٥٤ ، بأن الغرض

(١) مرة أخرى نورد هنا أقوال واحد من المستوطنين البيض في افريقية .. وهو هنا واحد من رجال الدين والسياسة في روديسيا الجنوبية . وأقواله تدل على الحال السيئة التي يرزح تحتها الافريقيون في اتحاد وسط افريقية . وربما يعود اعترافه بجزء من الحقيقة الى أنه ينتمي الى الحزب المعارض لويلنكسي رئيس الوزراء الحالي للاتحاد (المترجم)

الاول من الاتحاد اقتصادى بحث ، وليس تطبيق مبادئ المشاركة والتعاون التى قالت بها مقدمة الدستور . وقد أنهى تصريحه بقوله « فلنتحل بالصبر من أجل هذا الاتحاد ، والذي قام لتحقيق التقدم الاقتصادى ، وليس من أجل مقدمة دستور فرضت علينا فرضا » . والحقيقة هى أنه على حين يرغب معظم البيض فى أن يكونوا عادلين ومنصفين .. فانهم يعتقدون أن الأفريقيين ليسوا كذلك ... فهؤلاء (أى الأفريقيون) فى نظرهم متأخرون ، على الأقل فى الوقت الحاضر وفى الظروف الحاضرة ، مما يجعل مصلحة الجميع ، بيضا وسودا ، فى أن يظل الأوروبيون ممسكين بمقاليد السياسة . وقد أثبتت حوادث سنة ١٩٥٩ أنه للبقاء على سيطرة البيض على الشؤون السياسية ، لابد من تقوية البوليس والجيش ، وتقييد حريات الفرد ، والتشبه بالدول التى لديها مسجونون سياسيون . وبالرغم من عدم وجود تمييز عنصري أمام القانون ، فان الأفريقيين هم الذين قتلوا فى نياسالاند وهم الذين قيدت حقوقهم وسجنوا دون محاكمة . ومازال معظم الأوروبيين لا يحبذون هذه الأخطاء التى تهدد الاتحاد كوحدة سياسية ، أو تهددنا كمواطنين .

وفى رأى المستوطنين البيض باتحاد افريقية الوسطى أن السياسة التى كان يتبعها البلجيكيون فى الكونجو حتى نهاية ١٩٥٨ ، هى التى يجب تطبيقها بالاتحاد ، بما فيها منح الفرص الاقتصادية للجميع ، مع عدم السماح بالاشتراك فى الامور السياسية .. وحين نقول عدم السماح بالاشتراك فى الامور السياسية قائما نغنى عدم السماح للأفريقيين بذلك ... ولكنه ليس منعيا مطلقا ، لان قلة من الأفريقيين قد استطاعت الحصول على حقوق تصويت معادلة تماما لحقوق الأوروبيين . ومنذ عهد قريب عبر أحد قضاة المحكمة العليا بروديسيا الجنوبية عن مشاعر كثير من الأوروبيين حين قال ، « ان الأفريقيين يحتاجون الى الخبز وليس الى التصويت » وعلى الرغم من أن البلجيكيين قد اضطروا الى تغيير سياستهم كلية عقب حوادث العنف التى وقعت فى أحد أيام نهاية الاسبوع فى يناير سنة ١٩٥٩ ، فان ذلك لم يؤثر تأثيرا كافيا على وجهة نظر الأوروبيين بالاتحاد . وعندما ووجه البلجيكيون بأعمال العنف من جانب الأفريقيين ، كانوا يعلمون مايجب عليهم أن يقدموه لهم أكثر من الخبز ، فقدموا لهم « حق التصويت » واستمرت المناقشات منذ ذلك الوقت حول السياسة . والسؤال الذى يدور الآن على السنة البيض فى افريقية الوسطى هو هل سنواجه الحقيقة التى لابد أن تحدث يوما ما كما حدثت للبلجيكيين فى الكونجو ، من الآن والوقت مازال متسعا ، أم سيستمر فى الإيمان بالاشياء التى يحلو لنا أن نؤمن بها ؟

وانه لأمر شديد الاهمية ان يكون هناك تقدم اقتصادى واسع المدى .. ولا يستطيع أحد تقدير مدى التقدم العظيم الذى حدث حتى الآن .. فمئذ سبعين عاما مضت لم تكن النقود معروفة فى افريقية الوسطى .. ولكن الانتاج القومى اليوم يقدر بأكثر من ألف مليون دولار وبلغ عدد الأفريقيين الذين يعملون مع الأوروبيين أكثر من مليون

أفريقي . وسيتوافر للجميع مستوى معيشى مرتفع بفضل مشروعات المستقبل لاستغلال المعادن وتوليد الطاقة الكهربائية . وما يجب أن نعرفه تماما ، هو أن التقدم الاقتصادى يجب أن يسير جنبا الى جنب وبدون أى تأخير مع التقدم السياسى . ونحن الذين نعتقد ذلك ، نتعرض دائما للنقد ، بحجة أننا لانقدر أهمية التطور الاقتصادى وأنها تركز كل اهتمامنا على التقدم السياسى . ويقول الناقدون أن أحد الشئئين يجب أن يسبق الآخر (أى الاقتصاد والسياسة) . . . ولكننا نقول بأنه يجب أن يكون هناك تقدم متوازن فى الجهتين . ومالم تكن مستعدين للمشاركة فى السلطة السياسية ، ولاتمام هذه التغييرات بأمانة ، بحيث نبدأ فى توحيد شعبنا داخل نطاق وطنية واسعة ، وحسب عمام لبلادنا . فان مستقبلنا الاقتصادى سيكون معرضا لتهديد دائم . وحينما لا يرى الكثيرون ممن يعيشون هنا هذه الحقائق ، فان بعض المراقبين الأجانب يرونها بوضوح . . . ففى نشرة أصدرتها مصلحة التجارة بالولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ وعنوانها « الاستثمار فى اتحاد روديسيا ونياسالاند تبين أهمية التعاون بين العناصر بالنسبة للحالة الاقتصادية فنقول » أن الاتحاد مازال على كل حال أرضا بكر . . وما زالت ثرواته لم تمس الا مساحات خفيفة . والحق أن مصادره كافية لضمان اقتصاد متنوع ، على أسس دائمة لعدد من السكان يبلغ أضعاف العدد الموجود حاليا . ومصادر الثروة المعدنية من الوفرة بحيث تسمح بالتوسع الصناعى والتعدينى الكبير . والجزء الأكبر من السكان الأفريقيين أميون ، وغير مدرين وتنقصهم الخبرة . . وعدد قليل منهم هو الذى يعيش فى المدن ، أو يكون قد خبر الاقتصاد النقدى ! وعائد العمل مرتفع بين الأفريقيين ، وتكاليف العمل حين تقاس بمعايير الانتاج مرتفعة نسبيا ، بالرغم من أن الأجور منخفضة . والبلاد فى حاجة الى رأس المال . . وهى فى حاجة أيضا الى المال لانفاقه على المشروعات الاجتماعية ، ولكن الاكتفاء بانفاق رأس المال سيثير حالة من السخط ، مالم تبذل الجهود من جانب جميع الأوروبيين لوضع مبدأ المشاركة العنصرية موضع التطبيق . . ويعبر وليم آ . هانس عن هذه الأفكار فى مجلة « التطور الاقتصادى والأفريقي » فيقول « لقد أثبت آخر تحليل للاستثمارات الأمريكية بالاتحاد ، أن نوع العلاقات القائمة بين الأجناس المختلفة لا يوفر لها الاطمئنان الكافى ، خاصة فى روديسيا الجنوبية ، حيث لا تنتج العلاقات « الأبوية » هذا النوع من الظروف التى يمكن أن يزدهر فيها الاقتصاد المحلى ، وهكذا نجد أن لدينا فرصا واسعة . . نجد أرضا متنوع مصادر الثروة بها وتفزر ، حتى ليستطيع هذا الاتحاد أن يقود أفريقية كلها فى ميدان التقدم الاقتصادى . . ومع ذلك فانه بعد سنوات ست من قيام الاتحاد ، نجد أن الشعب أقل اتحادا ، وأقل اطمئنانا على مستقبله من الوقت الذى بدأ فيه الاتحاد عام ١٩٥٣ .

ومن المستحيل أن يكتب المرء بثقة عن مستقبل الاتحاد . . فنحن نعرف خطط الزعماء السياسيين المعاصرين . . ولكننا لا نعرف رد الفعل الذى تحدثه هذه الأفكار على حكومة صاحبة الجلالة فى

بريطانيا ، وهى الحكومة التى تملك السلطات . وتحمل المسئوليات الخاصة بالاتحاد . كما لا نعرف وقع القرارات التى سيتخذها المؤتمر المنتظر عقده لتعديل الدستور على الاغلبية العظمى من الشعب فاذا لم تجد التعديلات المنتظرة ترحيبا من الافريقيين والاوربيين الاحرار ، فاننا لا نعرف مدى تأثير ذلك على الاتحاد . ان الحكومة الاتحادية اليوم تمثل اتجاه اغلبيية البيض ، التى تعنى اغلبيية الناخبين . . ورئيس وزراء الاتحاد معروف باستعداده للانقياد طبقا لرغبات الناخبين . . وفى ظل الظروف التى يكون لكل افراد الشعب فيها فرص متساوية . يعتبر هذا الاتجاه من رئيس الوزراء اتجاها سليما . . ولكن فى مثل ظروفنا ، حيث لا تتولى الحكومات سلطاتها طبقا للموافقة الايجابية الصادرة من معظم الشعب ، فان عدم وجود قيادة حاسمة شجاعة تتحلى بالخلق الفاضل فى هذه المرحلة من تاريخنا ، قد يسبب ضررا جسيما لمستقبل الرجل الابيض فى افريقية الوسطى .

ان الحكومة الاتحادية يؤيدها اقل من ثمانين الفا من الناخبين البيض من بين مجموع عدد السكان البالغ سبعة ملايين وربع مليون نسمة . وفى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب اتخاذ قرارات لن تنال شعبية الا بين الناخبين البيض . وفى سنة ١٩٥٧ اتيحت الفرصة للحكومة لتوسيع القاعدة الانتخابية بتمكين الافريقيين من الرجال والنساء الذين نالوا حظا من الثقافة والمسئولية من التمتع بحقوق الانتخاب الكامل . . وبدلا من ذلك ، أصدرت الحكومة ، بعد موافقة حكومة صاحبة الجلالة بالمملكة المتحدة ، قانون الانتخاب الفدرالى ، الذى وضعت نصوصه خصيصا لابقاء السلطة السياسية بايدي الناخبين البيض فى المستقبل . وقد نص القانون على نوعين من القوائم الانتخابية الاولى تضم ذوى المؤهلات العلمية والمالية الكبيرة ، وهم الذين بيدهم السلطة الحقيقية . . والثانية لذوى المؤهلات المنخفضة ولسكنها لا تبيح التصويت للأفراد العاديين ، بل تهدف فقط الى انتخاب بعض الممثلين الافريقيين بالبرلمان . . وقد قدرت الحكومة ان حوالى ثمانين ألف افريقى تتوافر لديهم الشروط التى تؤهلهم ليدرجوا فى القائمة الثانية . وقد اعترض الافريقيون على هذا النظام الذى ينص على وجود ناخبين من الدرجة الثانية ، ولذلك فانهم قاطعوه عند اجراء الانتخابات الاتحادية ، فلم يقيد اسماءهم من الافريقيين غير ثمانمائة افريقى فقط . لقد قررت الحكومة نفسها - فى الحقيقة - الانشخاص الذين سيشتركون فى الحياة السياسية ، وحصرتهم تقريبا فى الاوربيين فقط . . وهى تعلم اليوم انها هى التى يجب ان تكون مسئولة سياسيا . وأنما تقوم بالاشياء التى يجب على الاوربيين ان يمنحوها من أجلها نفويضا صريحا . ان هذه دائرة آثمه وسوف تتحطم . . ولكن كيف يمكن تحطيمها ؟ هذا هو السؤال ؟

وبعد ان ضمنت الحكومة للبيض السيطرة على الحياة السياسية عن طريق قانون الانتخاب الذى أصدرته . . اتجهت الى سلب بعض الضمانات الخاصة التى احتفظ بها افراد الشعب المجردين من حق التصويت . . ولاشك ان سلب هذه الضمانات من اختصاص الحكومة

البريطانية فقط ، طبقا للسلطات التي منحها اياها الدستور تم اعلان رئيس وزراء الاتحاد بعد ذلك أن الخطوة التالية هي الوصول الى مرحلة « الدومينيون » ، ولكن أحدا لم يفهم مايعنيه ، لأنه لم يقسم بنوضيحه . فبعض الناس اعتقدوا ان حكومة المملكة المتحدة قد يطلب منها التنازل عن جميع مسؤولياتها المتعلقة بالمحميتين الى الحكومة الاتحادية التي ستباشر حينئذ سلطانها كاملة ، وستحتل مكانها عضوا في رابطة الكومنولث ، والبعض الآخر اعتقد أن مقالته رئيس الوزراء . يعنى أن حكومة المملكة المتحدة سوف تحتفظ بمسؤولياتها تجاه نياسالاند وروديسيا الشمالية حتى تصبحا أهلا للحكم الذاتى ، فيما يتعلق بمسؤولياتها التشريعية في ظل النظام الفدرالى . . . ولكن القول بأن الحكومة البريطانية قد تتنازل عن سلطاتها الباقية في الحال يعنى أنها قد تتنازل عن ذلك للحكومة الفدرالية نفسها ، لا للسلطات في نياسالاند أو روديسيا الشمالية . والتفسير الاخير لعبارة رئيس الوزراء وان كان اضيق من مرحلة الدومينيون الا أن السلطات التي سوف تستخدمها الحكومة الفدرالية ستؤكد وضع مستقبل الاتحاد في أيدي الاوربيين .

والافريقيون يرفضون كلا التفسيرين السابقين . لانهم يعلمون تماما ان رئيس الوزراء الفدرالى يعمل على أن يؤكد للبعض في روديسيا سيادتهم . وحين لم تقم حكومة صاحبة الجلالة باعطاء تأكيدات كافية بأنها ستعارض خطوات الحكومة الاتحادية تزيد قلق الافريقيين ، ولجأ المؤتمر الوطنى الافريقى في نياسالاند الى العنف . ولقد استمعنا جميعا الى القصة التي وقعت أحداثها سنة ١٩٥٩ ، قصة الاجراءات العسكرية ، قصة الاعتقالات الواسعة ، ومقتل خمسين افريقيا في نياسالاند ، والمحاكمات السرية والسجون التي امتلأت . . . وهذه القصة لن تنمى أحداثها من عقول وقلوب الناس في افريقية الوسطى . خاصة وأن السجون مازالت غاصة بالمسجونين السياسيين .

وحين وجد رئيس الوزراء نفسه يواجه الاضطرابات والقلق في الداخل ، والنقد من الخارج ، أمر بايقاف التمييز العنصرى في مكاتب البريد بروديسيا الجنوبية ، كما عين أحد النواب الافريقيين « وزيرا صغيرا » ، وقد أعلنت الحكومة البريطانية رأيها صراحة بأن وضع « الدومينيون » لن يمنح الا اذا كان سكان الاتحاد يرغبون في ذلك ، كما تحدث رئيس الوزراء الاتحادى عن الحاجة الى التفكير الجديد فيما يختص بشئون الاتحاد . . . ولكن كلا من الحكومة البرلمانية البريطانية وحكومة الاتحاد لم تقم بشرح ماتعنيه . . . وعلى كل حال فقد اهتمت حكومة صاحبة الجلالة بالأحداث الجارية ، وقررت انتداب لجنة مولكتون لكلى تدلى أمامها كل أقسام المجتمع بأرائها ، قبل أن تبدأ محادثات سنة ١٩٦٠ . ولقد بينت حالة القلق التي سادت الاتحاد والتي نتجت عن تأكيدات قادته خلال سنة ١٩٥٨ بأن الاحوال فيه مستقرة ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الاجناس المختلفة بعضها البعض الاخر ، بينت الحاجة الى تقارير مستقلة غير منحازة لتبين حقيقة مايجرى هناك .

ومما لاشك فيه ان الحكومة البريطانية قد علمت اخيرا ان الاحوال ليست على مايرام في وسط افريقية . كما بدا من المحتمل ان يكون رئيس وزراء الاتحاد ليس لديه الا فكرة ثانوية عن الخطة التي يسير عليها ، وانه يحتمل الا يتوقف عن المناداة بالحكم الذاتي للاتحاد ؛ اذا كان هذا هو مايعنيه بحالة « الدومينيون » ورئيس الوزراء يعلم اهم مايستطيع عمله طالما ظلت الانتخابات هي موضع الاهتمام ، هو ان يقطع كل رابطة بين حكومة الاتحاد والحكومة البريطانية . ولكن هناك احتمالان قد يسدان عليه الطريق :

الاول ، هو قوة الحكومة البريطانية واصرارها .. ولكن هذا قد لا يجعله يتردد ايضا في تنفيذ مايرمي اليه ولقد صرح مستشاره الاول مستر جرين فيلد وزير العدل - بقوله « اننى اظن أننا نستطيع الاستمرار بهذا الاتحاد دون تدخل من الوزارة البريطانية .. وفي حالة وقوع هذا التدخل فان لدينا القوة الكافية للتغلب عليه .

اما الاحتمال الاخر ، فهو مقاومة الشعب الافريقى .. وبما انهم (اى افراد الشعب الافريقى) لا يملكون الان حق التصويت فان تأثيرهم سيكون خارج البرلمان . وقد اتخذ هذا التأثير شكلا عنيفا في نياسالاند سنة ١٩٥٩ . وقد درس رئيس وزراء الاتحاد تقارير خبراء الأمن ، ويبدو انه قرر ان اى تهديد يثيره الافريقيون يمكن القضاء عليه بمجموعة قوانين العقوبات التى فرضت على الاقاليم الثلاث .. ولقد اعمل فكره ، ولذا جاءت رسالته في رأس السنة لا تختلف الا قليلا عن مطالبة الاخيرة . لقد تكلم عن «نبذ الاعتقاد بأنه يمكن تحطيم الاتحاد» ، وأعلن ان حكومة الاتحاد يجب ان تحصل على استقلالها التام في الميدان الذى تعتبر مسئولة عنه . ويجب ان تحصل عليه بسرعة اى في سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦١ على أقصى تقدير .

وهذه التصريحات تختلف قليلا عن المطالب الاخيرة الخاصة بحالة « الدمينيون » وان كانت مازالت تدل على القوة والتصميم من جانب حكومة الاتحاد ، والضعف الواضح من جانب بريطانيا .

وقد ناقش الامر رجال الكنائس المسيحية ، بما فيهم اساقفة الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الانجليكانية .. ولكن يبدو أن ويلنسكى يريد ان يختصر الطريق الى النجاح مستعينا بالضغط والقهر والقوة العسكرية . واذا كانت مثل هذه الاجراءات ستقود زعماء الاتحاد الى الاستقلال ، فان احدا لا يستطيع ان يوضح وهو متأكد مدى تأثير هذه الاجراءات على الاغلبية الكبيرة من الشعب في الاتحاد ، اى على الافريقيين وعلى الرجال الاحرار من الاجناس الاخرى .

ان الخطر المتزايد يتفاقم اكثر وأكثر حين تقفل صمامات الامان، وحين تغلق الطريق التى يستطيع الناس المحرومون من التصويت ان ينفسوا عن آرائهم من خلالها .. ولا توجد الآن الا بعض الوسائل القانونية القليلة التى تركت للناس للضغط على الحكومة . ومن جانب آخر ، فان استعراض القوة الذى تم في اوائل عام

١٩٥٩ ، واستمرار حبس المسجونين السياسيين ، كان له أثر ملحوظ على الافريقيين . وقد يكون هذا الاثر هو الخوف الزائد من السلطة التي ترسب في عقولهم ، مما يدل على أن اجراءات القمع قد نجحت نجاحا كبيرا ، اكثر من اية اجراءات اتخذت من قبل . واذا كان الامر كذلك ، فان الاتحاد قد يسوده السلام ، ومن ثم يستمر التقسّم الاقتصادي . . وهذا هو ماتعقده الحكومة ، بل أنها ترى أيضا أن المحافظة على القانون والنظام بالإضافة الى الفرص الاقتصادية المتزايدة ، سوف تؤدي الى التثام الجراح الحسالية ، وتحقيق آمال الشعب الافريقي . وقد وقع البلجيكيون في هذا الخطأ نفسه .

واعتقادي أن موقفنا نحن البيض لا يقاس بالارقام ، وانما بما يناله من استحسان العالم وتقديره . واذا استطعنا نحن في افريقية الوسطى أن نعيش جميعا ، سودا وبيضا في احترام وتعاون متبادلين ، فأننا نكون قد أدينا خدمة جليلة الى هذا العالم المتعدد الاجناس . . كما أننا سنكون قد أدينا خدمة خاصة للكومنولث لما سيحدثه نجاحنا من تأثير على المشكلة العنصرية باتحاد جنوب افريقية . . كما أن هذا النجاح سيكون ضربة قاضية توجه الى هذه السياسات العنصرية المتبعة هناك . وهذه بلا شك نتائج مثمرة تكفي لاثارة عزائم المغامرين . . وهنا يمكن أن تظهر العظمة الادبية للشعب البريطاني .

انفصال نياسالاند هو الحل الوحيد

بقلم م . و . كانياما شيوه

« المشاركة » ، « الحقوق المتساوية للشعب المتمسدين » .
« النقدم الاقتصادي » . هذه هي العبارة البراقة والكلمات الخادعة التي استعملها المستوطنون الاوربيون بتأييد افريقية الوسطى وقائمة هذه العبارات يمكن ان تصبح أكثر طولا كما يمكن اختراع عبارات أخرى اذا ثبت أن الأولى غير مقنعة لدرجة كافية وقد يتأثر العالم بهذه الكلمات بعض الوقت وقد يتأثر بها كثير من الناس طول الوقت ولكن عبارة لنكون الخالدة ستظل صادقة أبد الدهر قد تستطيع ان تخدع الناس بعض الوقت وقد تستطيع ان تخدع كل الناس طول الوقت والافريقيون في نياسالاند خصوصا ، وفي افريقية الوسطى عموما لن يمكن خداعهم طول الوقت .

ولا يعني هذا انه لا توجد قلة من الافريقيين تؤيد الاوربيين بل اننا لندهش في الحقيقة اذا لم توجد هذه القلة ذلك لاننا نؤمن أن مجتمعنا مجتمع عادي ومثل هذه القلة يجب أن توجد والبعض يفعل ذلك من أجل المال وتنفق فعلا نقود كثيرة لهذا الغرض والبعض من أجل الفرص المتاحة والمناصب والكثير من أجل عقد النقص التي يشعرون معها بالوضاعة والآخرين لعدم فهمهم الاوضاع .

ولكن وجود مثل هؤلاء الناس في مجتمعنا يجب ألا يؤخذ على انه انعكاس الرأي العام . . تماما كما أن وجود بعض الشيوعيين في امريكا يجب ألا يؤخذ على انه انعكاس الافكار السائدة هناك .

ونحن شعب نياسالاند جزء من القارة التي صممت على الا يكون لها سادة الا شعوب القارة نفسها . . . ومادام الامر كذلك فلا مجال للتراجع . . وهؤلاء الذين يتحكمون اليوم في مصيرنا يستطيعون فقط أن يؤخروا نجاح ارادة الافريقيين في تحرير القارة من الذل والاستعباد ولكنهم لا يستطيعون منع هذا النجاح من أن يتحقق ذات يوم .

ولماذا نعارض نحن الافريقيين في نياسالاند خصوصا وفي افريقية الوسطى عموما اتحاد افريقية الوسطى ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال يجب أن نذكر أولا أن نياسالاند بها من السكان ٢٧٢٠.٠٠٠ من الافريقيين و ٩٨٠٠ من الاوربيين و ١١٧٠٠ من الآسيويين وغيرهم وبها مجلس تشريعي عدد أعضائه ٢٧ عضوا منهم عشرون يمثلون ٩٨٠٠

أوربي والسبعة الباقون (ثلاثة منهم منتخبون وبانتخابات غير مباشرة وأربعة معينون يمثلون ٢٠٠٠ ٧٢٠٠٠ أفريقي) وبها أخيراً مجلس تنفيذي مكون من عشرة أعضاء منهم اثنان أفريقيان فقط معينون من قبل الحاكم العام ولذلك فهما غير مسئولين أمام الشعب .

لكي نفهم طبيعة المعركة التي نخوضها نياسالاند من المهم أن نتذكر النقاط الهامة التالية :

١ - أن نياسالاند بل أفريقية كلها في الحقيقة ليست امتداداً لأوروبا ولن تكون كذلك أبداً وبذلك فإن المعركة التي نخوضها نياسالاند هي جزء من المعركة الكبرى التي نخوضها أفريقية كلها ضد السيطرة والمهانة والضغط .

٢ - أن المشكلات الأفريقية يجب أن تجد حلها أولاً وأخيراً على أيدي الأفريقيين أنفسهم وقد يحتاج الأفريقيون إلى المهارة الفنية الأجنبية وإلى الاستثمار الأجنبي ولكنهم لن يسمحوا بأن تفرض هذه المساعدات الأجنبية شكل الحكومة التي يعيش في ظلها الأفريقيون وأخيراً وليس آخراً أننا نعيش الآن في عصر « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » و « ميثاق الأمم المتحدة » والأفريقيون مثلهم في ذلك مثل باقي شعوب الأرض يصرون على أن يكون لهم بمقتضى نصوص هاتين الوثيقتين الفريديتين الحق في اختيار شكل الحكومة التي يعيشون ويموتون في ظلها والحق في أن يكون لهم وجودهم المميز في بلادهم وهاتان الوثيقتان هما بالنسبة لنا الشاهد الحى على معارضة استغلال الإنسان لآخيه الإنسان .

وهؤلاء الذين يؤيدون بقاء اتحاد أفريقية الوسطى الذي فرض علينا فرضاً يقرون أن بقاءه هام للمحافظة على المدنية والحضارة في هذه المنطقة وهذا الادعاء الشرير يعكس أمرين أثيمين : الأول أن المستوطن الأوربي ينظر إلى نفسه باعتباره « وكيلاً للمدينة » وينظر للأفريقيين باعتبارهم برابرة جاء لتمدينهم ولكن يصبح الأفريقي متمديناً يجب أن يكون مرضياً عنه من الأوربيين وهؤلاء الأوربيون هم القضاة والمحلفون والشهود الذين يحكمون على مدنية الأفريقي وهذا الاتجاه في التفكير عند الأوربيين يعكسه النظام التعليمي في أفريقية الخاضعة للاستعمار كما تعكسه الدعاية التي تعمل في الخارج عن الأفريقيين سواء في الصحف أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو وسائل الاتصال الأخرى .

والأفريقي لا يقبل بل أنه يعارض في أن يقال له أنه غير متمدين بل أن الكبرياء والاستعلاء والادعاء الباطل وتآليه الذات التي نراها توجه نحونا كل يوم من المستوطنين الأوربيين في أفريقية الوسطى ليست من المدنية في شيء والأفريقي له ماض وتاريخ وميزات وقد أنكر الأوربيون على الأفريقي هذا التاريخ كما تجاهلوا ثقافته وبدلاً من ذلك أخذوا يزرعون فيه عقلية العبيد طبقاً لما تمليه عليهم مبادئ الاستعمار والإمبريالية وأفريقية الحرة هي فقط التي تستعيد مقدساتها وتحيي من جديد أمجاد ماضيها .

بل أن هذا الادعاء الباطل يمكن أن ينطبق أيضا على بلاد مثل غانا وأثيوبيا وليبيريا وغينيا بحيث تعتبر هي الأخرى بلادا غير متمدينة وهذه اهانته لا تغتفر لأن التاريخ يشهد أنه في الوقت الذي كانت فيه أوربا فوضى تعيش في حالة بربرية بدائية كانت أفريقية هي مركز الحضارة المدنية

والحاجة الى تدفق رأس المال هو تبرير آخر لفرض هذا الاتحاد وهم يفترضون أن رأس المال لن يأتي اذا كانت السلطة في أيدي الأفريقيين اننا مفضلون أن الاستقرار يتوقف في أية دولة على وجود خدمة تابعة من الشعب ونعمل من أجل الشعب ورأس المال والامكانيات البشرية المتدفقة اليوم على غانا نفوق ما كان يأتي اليها منها قبل استقلالها وقد كانت الادعاءات الكاذبه نفسها تثار ضد غانا وهي مشتبكة في معركتها من أجل الاستقلال وطالما كانت أفريقية الوسطى ميدانا للصراع - كما هو المتوقع اذا أصر المستوطنون البيض على ابقاء امتيازاتهم - فان رأس المال لن يكون آمنا في هذه المنطقة واذا لم تبعد السيطرة البيضاء فان النفوذ البريطاني ونفوذ المغرب سيقوى ويشهد كذلك فان النفوذ البريطاني سوف يستمر اذا كان البريطانيون مستعدين لاعتبار الأفريقيين أصحاب حق يجب أن تحترم آمالهم ورغباتهم لا أن تحتقر .

وهناك أيضا هؤلاء الذين يقولون بعدم أهلية الأفريقيين لحكم أنفسهم ولكن وصاياه الاوروبيين على الأفريقيين أصبحت غير معقولة خاصة اذا كان نصيب هؤلاء فقط هو الاعتداء على النساء بالضرب كما حدث في جنوب أفريقية واطلاق الرصاص على الآمنين كما حدث في أفريقية الوسطى واستعلاء الاوروبيين كما يحدث في كينيا وأفريقية الوسطى وأماكن أخرى وليس لاحد الحق في أن يحدد متى وكيف يستطيع الأفريقيون حكم أنفسهم بأنفسهم ونحن مقتنعون أننا بمجرد حصولنا على الاستقلال فأننا سنستطيع أن نجعل من بلادنا وقارتنا قوة ثالثة في ميدان السياسة العالمية .

والادعاء الذي يحتج به الاوروبيون المستوطنون لاختفاء اصرارهم على بقاء الاتحاد هو ادعاء يدل على انانيتهم الفاضحة أنهم يصرون على أنه بدون الاتحاد فان نياسالاند - بالذات - لن تستطيع الوقوف على أقدامها وهذا الادعاء مبني على تمويه الحقائق فأولا لم تكن نياسالاند أبدا شحاذا فقيرا يقف على باب البلد المحسن « روديسيا الجنوبية » عندما أرغمت على الدخول في اتحاد أفريقيه الوسطى لقد كانت لها ميزانية متوازنة بل أنها كانت تحقق فائضا لقد كان دينها العام يبلغ ثلاثة ونصف مليون جنيه انجليزي فقط على حين كان الدين العام في روديسيا الجنوبية يتجاوز ١٣٠ مليون جنيه وبذلك فان مركز نياسالاند الاقتصادي المتين قد ضاع حين اندمج اقتصادها في اقتصاد روديسيا الجنوبية التي تنفق مبالغ طائلة على شكل قروض لتشجيع هجرة البيض اليها واستيطانهم بها . . . وفوق ذلك فان الايدي العاملة النياسلاندية هي التي تعمل في مناجم « حزام النحاس » وفي المزارع بروديسيا الجنوبية . . . وبدون هذه الايدي العاملة فان اقتصاد هذه البلاد سيصاب بالشلل وحين يقول البعض أن نياسالاند هي التي تستفيد أولا من تشغيل ابنائها في روديسيا الجنوبية نقول أن هذا اخفاء للحقيقة الواقعة

لأنهم يخفون تاريخا طويلا من التجنيد لم يكن لتأييده الحكومة بالرغم من معارضة الأفريقيين له اذا كانت رفاهيه نياسالاند موضع الاعتبار .

ومن بين النتائج الخطيرة لاستغلال الايدي العاملة النياسلاندية في روديسيا الجنوبية ان الامكانيات الزراعية للبلاد لم تتطور وقد يتغير اقتصاد نياسالاند لصالح شعبها بعد اتمام مشروع توليد القوى الكهربائية من نهر سيو ولكن بدلا من التركيز على تطوير البلاد فان القوانين الزراعية كما لاحظت ذلك لجنة دلفن - جعل الناس هناك ينظرون الى الزراعة باشمئزاز وبذلك يسقطون فريسة لوكلاء تجنيد العمال مما أدى الى تدمير المجتمع وانهيار نظام القرية .

والادعاءات الاقتصادية استعملت لاستغلال العالم والرأى العام البريطانى أما الاهداف الحقيقية فهي منع نياسالاند وروديسيا الشمالية من أن تصبحا دولتين مستقلتين أفريقيتين نقعان على حدود روديسيا الجنوبية التى تطبق بها سياسته النفرة العنصرية . . وقد أعلن هذا صراحة سير روى ويلنسكى ولورد مالفرن وقت النضال لتحقيق الاتحاد وبمعنى آخر فان الدوافع الحقيقية لانشاء الاتحاد دوافع سياسية ولكن اضيف على الفكرة قناع شخص بالقول ان الاتحاد ضرورى اقتصاديا لنمو نياسالاند وبقائها ولكن الأفريقيين فى نياسالاند لن يقبلوا ذلك أبدا .

وفى سنة ١٩٥٢ جمع الأفريقيون الملايم من أجورهم الضئيلة التى كان متوسطها حينئذ هو أربع دولارات شهريا للعامل الواحد ليرسلوا بعثات منهم الى لندن وقد عقدوا العديد من الاجتماعات وقابلوا موظفى الحكومة ولكن آراءهم قوبلت بالاحتقار كما أهملت مطالبهم .

ولم يجد الزعماء والرؤساء الأفريقيون حينئذ بدا من استخدام سلاح لجأت اليه من قبل كثير من الشعوب الضعيفة الا وهو المقاومة السلبية وعدم التعاون وهنا أرسلت القوات من روديسيا وتانجانيقا واستعملت حجة الشيوعية الكاذبة لقتل أحد عشر شخصا كان بعضهم يمسك بالانجيل فى يده - واصابة اثنين وسبعين بجراح وهم يتظاهرون ضد الاتحاد وقد انتزع أحد الرؤساء الأفريقيين واسمه جوماني من فراشه وهو مريض ومات فى المستشفى بعد ذلك حين كان ينتظر أن يوجه له البوليس احدى التهم الملفقة ومن قبل فى سنة ١٩٠٠ قتل أحد الجنود الانجليز أباه وكان مع جوماني أحد التساوسة ميشيل سكوت وقد جرد من رتبة الكهنوتية وصودرت أوراقه وأدواته كما عزل رؤساء القبائل الذين ظاهروا الحركة وصدرت عدة قوانين جعلت من الصعب على المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند أن ينظم نفسه ويجمع نقودا وتبرعات علانية ومن بين هذه القوانين قانون له مثيل فى روديسيا الجنوبية يعطى للحاكم سلطة طرد أى زعيم أفريقى يدخل الى نياسالاند من البلدين الآخرين عضوا للاتحاد .

وقد ترتب على صدور القانون السابق فى روديسيا الجنوبية أن دكتور سننجزباندنا وآخرين من زعماء المؤتمر فى أفريقية الوسطى بما فيهم شخصي قد منعوا دخول هذا الاقليم أو ذاك من الاقاليم الثلاثة .

وعلى كل حال فإن كل هذه الإجراءات التعسفية لم تجد وعندما صدر دستور يعطى لثلاثة ملايين أفريقي خمسة مقاعد فقط في المجلس التشريعي من مجموع عدد المقاعد البالغ ٢٣ تاركا الثمانية عشر مقعدا للباقيين للاوربيين فاز أعضاء من حزب المؤتمر الوطني الافريقي بالمقاعد الخمسة جميعا برغم ان المؤتمر يتخذ شعارا «الاستقلال خارج نطاق اتحاد افريقية الوسطى» .

واذا كان الاوربيون في افريقية الوسطى ، او اذا كانت الحكومة البريطانية مؤمنين حقا بالديمقراطية لوجب عليهم أن يقبلوا تلك النتيجة التي تعبر عن ارادة الشعب ورغبته في الخروج من الاتحاد وأن يمنحونا الاستقلال خارج الاتحاد . . ولكن بدلا من ذلك فقد ازدادت دعايتهم عنفا ضد المؤتمر . وضد كل حركة تدعو للانفصال وحين ذهب الاعضاء الجدد في المجلس التشريعي لالقاء خطبهم الافتتاحية كان زعيم المؤتمر وسكرتيره العام يجيبان عن أسئلة الاتهام في احدى المحاكم التي وقفا امامها متهمين باثارة الاضطرابات والقتل بعد أن هاجم البوليس منزليهما واعتقلاهما .

ولذلك كان من الواضح أنه يجب علينا أن ندعم قوتنا المنظمة . . وذلك باختيار زعيم يتصف بالجدية والامانة والشجاعة والتصميم وقد وجدنا هذا الزعيم في شخص دكتور باندا الذي جعل من المؤتمر الوطني هيئة منظمة تنظيما جيدا يتزايد أعضاؤه باستمرار كما يتزايد تصميمه على الكفاح وقد بث الامل في قلوب الشعب وأصبح بالنسبة لهم بطلا محبوبا .

وقد كانت استجابة الشعب الى نداءات دكتور باندا خير تكذيب للدعاية التي انتشرت في كثير من جهات العالم من ان معارضة اتحاد افريقية الوسطى مقصورة على قلة من الناس وفي سبتمبر ١٩٤٨ أرسلت قوة عسكرية الى نياسالاند لاشاعة الذعر والخوف بين الافريقيين في القرى بحجة اجراء تدريبات عسكرية عادية وفي نوفمبر استجاب الافريقيون في نياسالاند لنداء المؤتمر الوطني فقاطعوا الانتخابات الاتحادية ولم يسجلوا أسماءهم في قائمة الناخبين باستثناء ستين أفريقيا . . كما قاطعت الانتخابات أيضا المجالس البلدية المكونة من رؤساء القبائل ومندوبى المراكز ونتيجة لذلك لم يتقدم من الافريقيين للانتخاب غير هؤلاء الذين عينهم الحزب الفدرالى المتحد وهو حزب سير روى ويلسنكى وقد فاز هؤلاء تقريبا بالتزكية وفي الوقت نفسه كتب تقرير بطلب قوات الاتحاد لاستخدامها ضد من سموهم « المخلون بالامن والنظام » وأخذت السلطات فى اعتقال الناس حين يحيون دكتور باندا حتى ولو كان ذاهبا للقاء الحاكم . . كما أخذت الصحف تكتب عن اضطرابات لم تقع ولم يكن لها وجود وبلغ عدد من حكم عليهم بالغرامة أو السجن لتهم ملفقة ثلاثمائة شخص من بينهم سبعة وثلاثون امرأة ضربن ذربا مبرحا فى يناير ١٩٥٩ فى زومبا .

وأصبحت نياسالاند تندفع بسرعة هائلة نحو حكم بوليسى كانت بذرتة قد ظهرت منذ فرض عليها الاتحاد وقد أرغم رؤساء القبائل على عدم اصدار أى اذن أو تصريح وعلى عدم التعاون مع أعضاء المؤتمر الوطنى وبذلك أخذت الشقة تتسع بين الحكومة والشعب أكثر فأكثر بسبب الاتحاد وقبل أن ينعقد أى اجتماع فلا بد من الحصول على تصريح أما من البوليس أو من

رئيس القبيلة ومن تلك الفترة كان ضباط البوليس يرفضون اصـدار التصاريح أو يصـدرونها متأخرة وكذلك فان حاكم نياسالاند أعلن في بيان له تأييده الرسمي لكل أعمال الارهاب البوليسية التي تجرى حينئذ في البلاد ويقول هذا البيان في جزء منه :

« يجرى الآن القبض على زعماء المؤتمر الوطني الافريقى بنياسالاند. وابعادهم خارج البلاد » .

كما أعلن الحاكم العام عدم سرعيه المؤتمر الافريقى في نياسالاند. ورابطة الشباب ورابطة الشابات التابعين للمؤتمر وكل من يدير هذه الهيئات أو يساعد في ادارتها معرض للسجن مدة ١٤ عاما وهؤلاء الذين يستمرون في عضويه المؤتمر أو يسمحون بعقد اجتماعات له معرضون للسجن سبعة أعوام .

وحيث أن حالة الطوارئ معلنه الآن بالبلاد فان للحكومة سلطة فرض غرامات اجبارية على كل الناس في أية منطقة يقع فيها اضرار بالروح أو بالملكات وما دمت تذهب الى عملك اليومى في سلام فليس لك أن تخاف شيئا ولكن اذا قمت بمعارضة الحكومة بالقول أو بالفعل أو بالمظاهرات فستجد نفسك وسط متاعب خطيرة .

ان قرارات البوليس القويه والقوات الحربية هنا لتحمى ارواحكم وممتلكاتكم ما دمت لا تخرقون القوانين .

من واجبكم أن تساعدوا الحكومة حتى تقضى على الفوضى والخروج على القانون ابتعدوا عن الاجتماعات والمواكب والمظاهرات .

افعلوا ما تأمركم السلطات بعمله .

اذهبوا الى أعمالكم كالمعتاد .

قد أصدر الحاكم العام بيانه هذا بعد أربع وعشرين ساعه من تصريحه. بأنه لا توجد ضرورة لاعلان حالة الطوارئ .

وهكذا أصبحت نياسالاند دولة بوليسية بين عشية وضحاها وكما يحدث في الدول البوليسية فقد شن البوليس حملات ارهابية ضد المؤتمر الوطني الافريقى وزعمائه كما احرق بيوت الافريقيين وأعلنت عليهم حرب تخويف واسعة النطاق .

وقد أعلن الحاكم أنه سيقدم دليلا حاسما يثبت أن المؤتمر قد اشترك في مؤامرة لاغتيال الموظفين الاوربيين وأعلن سير روى ويلسنكى أن هذا الدليل سوف يهز العالم المتحدين . وأعلن وزير المستعمرات البريطانى الآن لينوكس بويد ان هذه المؤامرة تشبه مؤامرات الماو ماو وقد رفضت الحكومة طوال شهر كامل بعد ذلك أن تشكل لجنة تحقيق ولكن نتيجة لضغط الرأى العام البريطانى والنقد الذى وجه الى الحكومة الاستعمارية اضطروا الى تشكيل لجنة تحقيق وصفها مستر لينوكس بويد نفسه في مجلس العموم بأنها تتكون من « خبراء محايدين لهم خبرتهم القانونية

والادارية والافريقية ، وقد وضعت الحكومة البريطانية ثقتها الكاملة في هذه اللجنة .

مؤامرة اغتيال ٠٠٤ ولكن اللجنة اكتشفت أنه لا يوجد اية مؤامرة دبرها الافريقيون بل وجدت بدلا من ذلك ان الحكومة قتلت واحدا وخمسين افريقيا من بينهم سبع سيدات « كانت سيدتان منهن حاملتين والآخرى تحمل طفلها الصغير » وان « هذه القوة الغاشمة قد استخدمت خلال عمليات القبض » وان الناس يسجنون ويعتقلون لاسباب سياسية أكثر منها لاسباب أخرى . . . وقد أثبتت اللجنة أيضا أن المعارضة ضد اتحاد افريقية الوسطى معارضة واسعة في جميع أنحاء البلاد وحتى بين رؤساء القبائل الافريقية وبعضهم ليسوا أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي وكلهم يتقاضون مرتبات من الحكومة ، لا يوجد من يؤيد الاتحاد وبرأت اللجنة دكتور باندا زعيم المؤتمر الافريقي من التهم واثبتت أن المؤتمر هو حزب الاغلبية الافريقية في نياسالاند .

وذكرت اللجنة في تقريرها أن « نياسالاند » دولة بوليسية لا يأمن أحد فيها أن يوجه نقدا لسياسة الحكومة .

وقد كان المرء يتوقع أن تقبل الحكومة البريطانية التي نتشدد دائما بالحديث عن الديمقراطية تقرير لجنة دلفن كنقطة بداية في محادثات عن مستقبل نياسالاند وبدلا من ذلك اقتبست بعض الفقرات التي تؤيد وجهة نظرها وأعلنت أن الحكومة عليها أن تعمل أو تنسحب ولكنها نسيت - كما في تقرير لجنة دلفن - أن الشقة قد اتسعت بين الحكومة والشعب بسبب الاتحاد .

ما هو مستقبل نياسالاند ؟ الجواب هو أنه اذا كنا نعني الافريقيين في نياسالاند فليس لهم أو للافريقيين عموما في أرجاء الاتحاد أى مستقبل ان الاتحاد هو تشكيل سياسى يهدف الى تدعيم الاوربيين كجنس سيد فى افريقية الوسطى ففى المجلس التشريعى المكون من تسع وخمسين عضوا يوجد سبع وأربعون عضوا أوربيا معظمهم انتخبه البيض الذين يسيطرون على قائمة الناخبين والباقيون من الافريقيين الذين انتخبوا بطريقة تجعل هؤلاء الذين يؤيدن الاوربيين هم الذين يقع عليهم الاختيار فقط . . . وقد أدى هذا الى وضع العراقيل فى طريق التطور السياسى الطبيعى للافريقيين فى نياسالاند . . . كما اجلت المحادثات الدستورية بناء على طلب الاوربيين مدة تزيد على العام وقد نالت التغييرات الدستورية التى أعلنها أخيرا الحاكم العام الاحتقار الذى تستحقه لانها بكل بساطة أضافت بعض الافريقيين الذين يختارهم الحاكم العام الى المجلس التشريعى .

ان الافريقيين فى نياسالاند يريدون الديمقراطية على أساس « رجل واحد تصويت واحد » وهم لايقبلون أن يكون وجود ٧٥٠٠ أوربي سببا لتحرير الديمقراطية لتلائم المؤامرات السياسية الاثيمة التى يحكمها البيض .

وقد حدد المؤتمر الوطنى الافريقى أخيرا المركز القانونى للاوربيين فى ظل الاستقلال . . . أننا نرحب ببقائهم فى افريقية ولكن يجب « أن يكونوا

مستعدين لاداء الواجبات الملقاة علي عاتق أى مواطن فى أية دولة وفى الوقت نفسه يجب ألا يطالبوا بأية حقوق، تزيد عن الحقوق التى يتمتع بها أى مواطن، فى أية دولة .

ولن تتحقق الديمقراطية فى نياسالاند الا اذا نالت استقلالها وحينئذ فقط سوف تتمكن نياسالاند من مساعدة الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية فى نضالهم من أجل حريتهم .

وما يهدد به بعض البيض من أن روديسيا الجنوبية سوف تنضم الى جنوب أفريقية اذا استقلت نياسالاند ليس الا شبحا يلوحون به لتخويف هذا الجزء من العالم الذى لا يعلم انه لم يعد يوجد فرق بين روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقية فيما يختص بالفرقة العنصرية . فالأفريقيون فى البلدين يعاملون المعاملة نفسها ولكن العالم يعرف شيئا عن التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقية لان جرائد الانجليز هناك تنشر وقائعه حيث أن البوير يضطهدون الانجليز أيضا وفى روديسيا الجنوبية حيث يقوم الانجليز باضطهاد الأفريقيين تطلق الجرائد التى تسمى نفسها أفريقية والتى تصدر عن وكالة « ارجوس » الانجليزيه تطلق على الاضطهاد اسم « مشاركة » .

والبريطانيون يكرهون جنوب أفريقية بسبب اضطهاد مواطنيهم هناك والبوير لن يسمحوا لروديسيا أن تخل بالتوازن الموجود بين هاتين الجماعتين . الأوربيتين اللدودتين بانضمامهما الى اتحاد جنوب أفريقية وفضلا على ذلك فان اقتراح ضم روديسيا الجنوبية الى جنوب أفريقية اعتراف بأن الاضطهاد فى روديسيا هو شبيه بالاضطهاد فى جنوب أفريقية وهدم للحجة القائلة بأن نياسالاند ملحقه بالروديستين لاسباب اقتصادية وليس من المعقول فى رأينا أن تسعى دولة غنية للانضمام الى دولة شريرة لان دولة فقيرة لا تريد الاتحاد معها .

وتجميع الاقاليم الأفريقية نوقش بحماس فى مؤتمر اكرا وكان رأى الأفريقيين فى نياسالاند وما زال هو أن نياسالاند المستقلة فقط هى التى تستطيع تحديد الاتحاد الذى تدخله وأى من جاراتها ستدخل معها فى هذا الاتحاد .

ولذلك فإن الأفريقيين فى نياسالاند يطالبون بأن يسمح لبلادهم بالانسحاب من اتحاد أفريقية الوسطى . ان هدف نضال نياسالاند من أجل الحرية هو أن تظهر نياسالاند المستقلة التى تقوم الحكومة فيها على أسس ديمقراطية تتحقق فى ظلها المساواة بين المواطنين بما تتضمنه من تطبيق لمبدأ « رجل واحد تصويت واحد » فى انتخابات حرة .

وقد قدمت غينيا الاجابه الى هؤلاء الذين يدعون أن الأفريقيين غير مستعدين للاستقلال وأنهم عاجزون عن النهوض بصناعاتهم دون مساعدة السلطات الاستعمارية فعلى الرغم من أن الفرنسيين قد جردوها من الموظفين والخطوط التليفونية والأسلحة والذخائر وأدوات المستشفيات وغيرها من الأدوات والمهمات التى أغرقوا بعضها فى المحيط الاطلسي - فان غينيا فى ظل حكومة من الأفريقيين وحدهم لم تظهر كوناكرى العاصمة فحسب بل قامت أيضا ببناء أكثر من ثمانية آلاف كيلو متر من الطرق البرية والـ ١٠٠٠ كيلو متر من الطرق المائية وألف وخمسمائة مدرسة وبدأت تشغيل أول

خطوط للاتوبيس بعد عام واحد من اسفلانها ونسطيع نياسالاند ان نعمل
النشء نفسه وعلى كل حال فان الافريقيين يفضلون الفقر مع الحرية فى ادارة
شئونهم وارتكاب آخطائهم على العبودية فى ظل ما يزعمونه من الرفاهية
الاقتصادية .

والافريقيون فى نياسالاند يريدون دستوراً جديداً يحقق رغبات أغلبية
شعب نياسالاند فى أن تكون للافريقيين أغلبية المقاعد بالمجلسين التشريعي
والتنفيذي ان المجلسين الحاليين اللذين يضمن عدداً اسماً من الافريقيين -
معينان غالباً بوساطة الحاكم العام - ليس انعكاساً لتوزيع السكان الحقيقى فى
نياسالاند وفى الحقيقة أن الطبيعة الشاذة لتكوين هذين المجلسين يعكسه
ضعف المستوى الثقافى والاقتصادى والهوان الاجتماعى الذى يعانيه الافريقيون
ان الافريقى يعامل اليوم كمواطن من الطبقة الرابعة فى وطنه وهذا الحال
لا بد له من نهاية . . ولا نهاية له الا بمنح الافريقى الحق فى حماية نفسه
بنفسه .

والامريكيون عليهم واجب فى هذه المعركة . . ولا يمكن لهم ان يظلوا
ساكنين ولقد كان صوت أمريكا مسموعاً وحاسماً ضد الغزو البريطانى
الفرنسى لقناة السويس . . وكان مسموعاً أيضاً فيما يخص بالمجر والتبت . .
وبالطبع فقد أثر الرئيس الأمريكى على ديجول حتى يعترف بحق الجزائريين
فى الاستقلال وصوت أمريكا يجب أن يسمع من جديد ولا يمكن أن يكون
هناك نوعان من السلوك احدهما تتعامل به أمريكا بخصوص مسائل المجر
والتبت والاخر يتبع حين تكون الشعوب المختصة هى الشعوب الافريقية
فى نياسالاند وأوغندا وكينيا . . الخ تلك الشعوب التى يضطهدها ويقتلها
حلفاء أمريكا ولا يمكن أن يكون هناك قانونان احدهما ينطبق على شعب
بريطانيا القوى والاخر على شعب نياسالاند الضعيف وأمريكا يجب أن
ترتفع الى مستوى مركزها الادبى كقوة عظيمة والاجراءات التى تتخذها
يجب أن تقوم على اساس من ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق
الانسان وبهذا فقط يمكن للاخاء الانسانى أن يكون حقيقة واقعة .

ولقد قال ادموند بيرك قبل قيام حرب الاستقلال الأمريكية مباشرة
لا يمكن حكم أمة ما بالضغط والاضطهاد المستمرين » وكذلك فان الشعب
الافريقى من الكاب الى القاهرة ومن زنجبار الى السنغال وسواء كان فى
نياسالاند أو انجولا أو باسوتولاند أو الجزائر أو القاهرة لا يمكن أن يحكم
بالضغط والاضطهاد .

وحل مشاكل القارة لا يمكن أن يتم باقامة حكومات صورية أو بمساندته
الحكومات غير المرغوب فيها بافريقية الوسطى وجنوب افريقية وموزنبق
عن طريق مدها بالقروض والاستثمارات والاسلحة وبغض النظر عن أصوات
جماهير الافريقيين المضطهدين فان هذه السياسة تساعد على بذر السخط
والتدمير الذى قد يؤدى الى أى شئ فى المستقبل ان افريقية تخص الافريقيين
فقط وهى ليست امتداداً لاوروبا ولذلك فان الافريقيين مثلهم فى ذلك مثل
باقى الشعوب فى مختلف أنحاء العالم يجب أن ينالوا حقهم فى ادارة
شئونهم بأنفسهم سواء أحسنوا الادارة أم أساءوا وحينئذ فقط يستطيعون
المساهمة فى رخاء الجنس البشرى وتدعيم السلام فى العالم .

أفريقيا البرتغالية

أقدم المستعمرات في إفريقيا بل أقدم المستعمرات الأوروبية في العالم اليوم هي المستعمرات البرتغالية غينيا وأنجولا وموزمبيق التي تبلغ مساحتها جميعا قدر مساحة أوروبا الغربية تقريبا وعدد سكانها حوالي عشرين مليونا نسبة الأفريقيين منهم حوالي ٩٨٪ وعلى الرغم من أن تاريخ انصال هذه بأوروبا يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي فإن هذه الأقاليم الثلاثة تعتبر من أكثر المناطق تخلفا في القارة وتاريخها يتسم بالاضطراب والازدواج لأن المستعمرات البرتغالية في أفريقيا كانت مسرحا لأعذب الكلمات عن النوايا الطيبة وفي الوقت نفسه تجرى على خشبته أخطر أنواع الاستغلال البشري وأقسى أنواع التفرقة العنصرية وأشد حوادث الاضطهاد للأفريقيين .

ولقد نشأت من السياسات والاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي تقاليد تدعى حكومة البرتغال الحالية التي يرأسها دكتور أوليفيرا سالازار (١) بأنها هي السبب في هذا الهدوء السطحي الذي يسود المستعمرات الثلاث ويصر المستعمرون البرتغاليون على أنهم قد تعلموا خلال أربعة القرون والنصف الماضية كيف يعيشون مع الأفريقي وكيف يكتسبون تقديره واحترامه ولكن السجن ممثلة والهجوم مستمر على النظام الشيطاني للعمل بالعقود والحاميات العسكرية تقوى باستمرار وتسعى البرتغال ديبلوماسيا لكسب التأييد لسياستها التي تتبعها في المستعمرات ولكن باستقلال دول غرب أفريقية والكونجو البلجيكي فإن حدود الازمة تقترب كل شهر من أفريقية البرتغالية التي كانت حرمة معزولة مصونة .

وفي المقال التالي يتحدث هنريك جالفوا عن المعارضة التي تلقاها سياسة دكتور سالازار في أفريقية والسنينور جالفوا مؤرخ وأديب مشهور وقد كان من كبار المديرين بالمستعمرات ونائبا عن أنجولا في الجمعية الوطنية البرتغالية وفي سنة ١٩٤٩ أعلن اتهامه الدرامي المشهور ضد الإرهاب الحكومي الظالم في أنجولا . وفي سنة ١٩٥٧ ألقى القبض عليه وصدر عليه حكم بالسجن ثمانية عشر عاما وعملا معاملة ظالمة وقد جذبت قضيته اهتمام العالم وبينما كان قابعاً في السجن كان جالفوا الصامت هو خير شاهد على النظام الحر المطبق في أفريقية البرتغالية وفي سنة ١٩٥٩ هرب جالفوا من السجن ولجأ إلى فنزويلا وهو في المقال التالي يؤكد الحاجة للتفاهم أكثر من الحاجة للعمل السياسي وذلك إذا كنا نريد أن نجد حلولاً للمشاكل المعاصرة في أفريقيا .

(١) لم تعد هذه الحكومة قائمة اليوم .

افريقيا البرتغالية اليوم وغدا

هنريك جالفاو

قبل أن نناقش الموقف الحالى فى أفريقية البرتغالية فى ضوء مشكلات اليوم والغد المعقدة يبدو لى من الضرورى أن نعرض باختصار كثيرا من الحقائق التى اسهمت فى استدال الغموض على معلوماتنا وفهمنا للمشكلات العميقة القائمة فى القارة كلها جنوبى الصحراء التى تعتبر أفريقية البرتغالية جزءا منها .

وانا لاحظ أنه على خريطة أفريقية السياسية توجد قارتان لأفريقيه تكونان المثلث الهائل الممتد عند قدم أوربا كالاسفين بين محيطين ويفصل هاتين القارتين الأفريقيتين محيط هائل من الرمال والفراغ هو الصحراء فى شمال الصحراء توجد أفريقية التى تعتبر جزءا من الشرق الاوسط أكثر من كونها أفريقيه وهى أفريقية المسلمة التى تضرب فى أغوار التاريخ بحضارتها العريقة البارزة وفى جنوبى الصحراء تقع أفريقية التى تسمى أحيانا أفريقية السوداء وهى جديدة على التاريخ والجغرافيا لم تتكشف لنا حدودها الخارجية الا منذ عهد قريب وأفريقية السوداء هذه تختلف عن أفريقية الاخرى شمال الصحراء اختلافها عن بقية أنحاء العالم (١) .

ولكن هناك بعض وجهات النظر التى نقول أن هناك عددا كبيرا من أفريقية ولكن هذا ليس حقيقة لان المقصود بذلك « أفريقية » التى يتحدث عنها كل شخص وتكون موضوعا للمناقشه وقبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر حينما كانت البرتغال هى الدولة الاوربية الوحيدة الموجودة بأفريقيه كان يشار الى أفريقية بكلمة « افريقيات » جمع أفريقية التى كانت تتضمن معنى يسيطر عليه التنوع الغامض مثل أفريقية ميدان المستكشفين العظام وأفريقية مسرح الحيوانات المتوحشه المخيفة وأفريقية مصدر العبيد وأنصاف الآدميين وأفريقية أرض الغابات العذراء والصحراء القاتلة .. وفى الحقيقة ما زالت أفريقيه أرض الاساطير التى يشار اليها باعتبارها أرضا مجهولة لقد كانت أفريقية حينئذ هى أفريقية الاسطورية التى خلقها خيال المغامرين الذين عادوا ليرووا عنها حكاياتهم على الرغم من أنهم لم

(١) لانستطيع ان نقر وجهة النظر هذه فى الفصل بين ما يسمونه أفريقية المسلمة شمال الصحراء وأفريقية السوداء جنوبها .. فما كانت الصحراء الكبرى ولن تكون فاصلا بينهما أبدا .

يعكسوا حقيقة القارة ولكن هذه « إفريقياات » قد اختفت فى مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر لتحل « إفريقياات » أخرى محلها تختلف عنها كثيرا بلا شك وان كانت غير حقيقية هى الأخرى خاصة اذا حكمنا عليها بالحقائق التى يفيض بها اليوم سيل الكتب والصحف والتقارير والمراجع العلمية .

أفريقية - هذه التى كانت مجهولة كما لو كانت توجد فى كوكب آخر غير أرضنا هذه - أصبحت بعد سنة ١٨٥٠ موضع اهتمام الاستعمارية الأوروبية المادية واخذت الأمم الغربية تهتم بكشفها علميا وان كان هدفها من ذلك هو الطمع فى امتلاكها واستغلال ثرواتها وفى نفس الوقت على كل حال كان يوجد علماء مخلصون مبشرون لهم مثلهم العليا بل بعض المغامرين الوطنيين ومن هذه المنافسة بين الأمم الطامعة فى القوة والمصادر المادية ظهرت أفريقية الجديدة أفريقية اندفع الجميع الى اكتشافها والى اقتسامها فى الحال دون معرفة سابقة بالأرض أو بالشعوب . . وقد ظلت أفريقية هذه تخضع حتى الحرب العالمية الثانية لنظام الاستعمارية الكشفية الامبريالية

والى أفريقية هذه العامرة بالثروات من ذهب وماس ونحاس ويورانيوم وأخشاب ثمينة ومنتجات استوائية ومناظر سياحية والمليئة بعسدد من السكان الذين انتقلوا بسهولة من العبودية الى العمل الاجبارى باحث الاجور الى هذه القارة هرع خليط من التجار ورجال الصناعة ومن السياسيين والصحفيين ومن العلماء والسياسيين والمغامرين . . الكل تدفقوا على القارة كالسيل المنهمر اما بدافع من الآمال المادية أو من حب الاستطلاع لرؤية الاجناس البشرية أو أنواع الحيوان وبدأ العالم كله يسمع الحديث عن « إفريقياات » عديدة بعدد الاشخاص والسياسات المهتمين بالقارة وقد ذل هذا الخليط العجيب كل الصعاب الخطيرة التى اعترضت طريق المستكشفين الأوائل ورسوموا على عجل صورة جديدة لأفريقية ليست فى الحقيقة سوى خليط مشوش زادت من غموض معلوماتنا وفهمنا للقارة السوداء . . ومما زاد فى هذا الاضطراب الذى أصاب معلوماتنا ذلك الصراع الذى نشب بين المصالح المختلفة وطمع الآخرين فى نصيب أكبر من ثروات أفريقية .

وعندما كانت هذه الإفريقاات تستخدم للاستهلاك المحلى مثل تسليية الاصدقاء الراغبين فى القراءة أو موضوعا لمذكرات تكتب عن بعض الرحلات لارضاء الميول الرخيصة لم يصب العالم أو أفريقية نفسها بأى ضرر من زيف هذه الوقائع ، وكذبها .

ولكن عندما يتحدث عن أفريقيه السياسيون أو كبار الموظفين المسموعة أصواتهم فى الدوائر السياسية أو المالىون الكبار أو المراسلون ذوو الشهرة العالمية أو العلماء ذوو الميول السياسية أو الكتاب الذين يقضون أجازاتهم باحثين عن مواد جديدة وباختصار كل ذوى الاسماء اللامعة الذين حين يكتبون أو يتحدثون الينا عن أفريقية نتقبل كلامهم لانه محوط بهالة من شهرتهم وأسمائهم الرنانة عندما يتحدث هؤلاء عن أفريقية فان أى خلط أو اضطراب لا يمكن اعتباره غير ضار كما أن أفريقية التى يمكن أن يقرر هؤلاء مصائرهما سوف تعاني الكثير .

ويبدو لي أن الفروق الأساسية التي توجد والتي يجب أن نعيها تماما في ذاكرتنا بين هذه «الافريقات» وبين أفريقيه الحقيقية هي ان تلك الافريقات قد هبطت الى أقل من حقيقتها كارض تشاهد من وجهة نظر المنافسة السياسية أو الاقتصادية التي لاتعنى بحقائق انسانية معينة عن السكان الافريقيين وافريقية الحقيقية كما ترى من وجهة نظر المسدنية التي تدعى المسيحية واعتناق الفلسفه الديمقراطية ليست سوى قارة أهيا متقصرون للمصير الانساني للبشر .

ويجب أن نتأكد أن أفريقية اليوم تلك التي نراها على الخريطة قد تم استكشافها خلال السنوات الثمانين الاخيرة سواء بطريق البر أم عن طريق الجو ولم يبق غامضا فيها إلا أجزاء صغيرة كما أن روايا الدفينة قد عرفت وسوف تجذب مزيدا من هؤلاء الذين يصنعون « الافريقات » بل أنه من الصحيح تماما أن أحجار أفريقيه وتربتها ومياهها ومعادنها أو بمعنى آخر جسدها المادى كل هذا قد أصبح معروفا عند طلبة المدارس وغيرهم أحسن بكثير مما كان معروفا لدى الرواد الاوائل ، رواد عهد الاساطير الذين اخترقوا أفريقاتهم سواء على أقدامهم أم في عربات البوير التي تجرهم الشيران .

ولكن من الصحيح أيضا أن الاسرار الانسانية لافريقية والحقائق التي ستكون حاسمة في تقرير مستقبل أفريقية السياسي والاقتصادى وفي تحديد مكانها في خضم المصالح الانسانية هذه الاسرار والحقائق معروفة بدرجة أقل مما كانت عليه منذ خمسين عاما . وكل ما حاول المرء أن يتعلمه قد انقلب رأسا على عقب بوساطة المصالح المادية والسياسية التي تعتبر غريبة عن مصالح أفريقيه الانسانية . . أفريقية الحقيقية والانصال « بالأسياء » قد أصبح أكثر وثقا ولكن الصلة بالحقائق الانسانية في أفريقية قد أصبحت لاسطحية فقط بل قد شوهتها المعلومات الواردة في الكتب والافكار الثابتة التي تشبه عوارض الجنون والتي تسعى اما الى طبع أفريقية بالطابع الغربى بوساطة السياسة التي أفسدتها روح الرأسمالية الخالصة أو طبعها بطابع غير غربى بوساطة الافكار الثورية ذات الطابع السوفييتى ومعظم المثقفين الذين يذهبون الى أفريقية اليوم مثل الاساتذة والموظفين الاداريين وكبار مراسلي الصحافة العالمية والسياسيين والكتاب والعلماء لم يعودوا يعبرون أفريقية سيرا على أقدامهم كما كان الحال منذ خمسين عاما وذلك ما عدا قلة قليلة منهم وهم بذلك يتصلون اتصالا سهلا بالمظاهر الملموسة للاحداث المضطربة التي تقع في المدن وأماكن التجمع الكثيرة وهم يحكمون ويحللون بدقة لا يرقى اليها الشك ولكنهم يمرون سريعا على حقائق أفريقية الغريبة التي يمثلها أناس مبعثرون ما زالوا في حالتهم البدائية بالرغم من المضايقات الكثيرة التي بدأت تغمرهم . . وبذلك يغفل هؤلاء المثقفون في تقدير الحقائق الانسانية الخاصة بأفريقية الاخرى . . أفريقية مجهولة ولكنها حقيقة واقعة .

وبجانب هؤلاء لا نجد سوى التجار ذوى الامكانيات القليلة والمعنوية الضعيفة والموظفين الصغار ذوى الاستعداد العقلى الضعيف ورجال الارساليات الذين لا يعبتون كثيرا بالايمان الذى يمثلونه . وما أريد قوله هو أن هؤلاء

المتصلين اتصالاً وثيقاً بأفريقية الانسانية ليس لديهم المقدرة الكافية على الدراسة والتعلم . . . وهؤلاء الذين يملكون هذه المقدرة ليس لهم اتصال بأفريقية ومما لاشك فيه أن المرء يجد السمات الحقيقية لأفريقية لدى هؤلاء السكان القبليين الذين مازالوا يعيشون على الفطرة . . . وهذه المظاهر لا تمثل كما يعتقد الكثيرون في بعض الافريقيين من الطبقة الراقية الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الاوربية والافريقية لان هؤلاء الناس ليس لهم جذور عميقة في ثقافتهم الافريقية الخاصة مثل ما لهم في الثقافة التي حصلوا عليها .

اننى أخشى ان هؤلاء الافريقيين الذين يشبهون السراب الذين يتحكمون في الادب والسياسة سوف يكون لهم تأثير مدمر على المصير الانسانى لأفريقية الحقيقية لانهم فشلوا بصيرتهم كبشر ان أفريقية التي نراها كل يوم في الصحافة والأدب ليست هي أفريقية ذات الحضارة المسيحية وليست هي أفريقية الجديرة بسياسة الانسان وأنا مقتنع أنه اذا فشلت القوتان المتصارعتان في العالم في معرفة الحقيقة فسوف تقع اضطرابات في أفريقية الحقيقية بين الشعوب التي تسكنها .

ومع ذلك فلن تستطيع القول أن الثورة التي تبدو وشيكة الوقوع في أفريقية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاضطراب وعلى كل حال فإن الثورة في أفريقية كانت ضرورية مثلها في ذلك مثل الثورة العالمية التي لم تمنع قيامها الحربان الماضيتان اللتان لم تستطع أفريقية تجنب الاشتراك فيهما . . . والاشكال غير الموحدة لهذه الثورة والآثار المتوقعة سلفا التي أوجدت هذه الاشكال وفقدان الانسجام بين الحركات الثورية المختلفة هذه هي النتائج المباشرة والمنطقية للاضطرابات الهائلة الناتجة عن هذه الافريقيات التي تراها السياسات المصطنعة ومصالح عصرنا المادية .

عندما أقول أفريقية الانسانية فاننى لا أشير فقط الى الجنس الزنجى بل الى أعضاء كل الاجناس المقيمة حالياً في أفريقية وكثير منهم ولد وتعلم هناك ومصيرهم يجب أن يتحدد مع المصالح المشتركة للاجناس الاصلية في مصير أفريقى واحد ولكن من الطبيعى أن أفترض أولاً أن الجنس الاسود الجدير بالاعجاب كما كان بائساً في الماضي وكما هو كذلك في الحاضر فسيظل بائساً في المستقبل وسط قارة خالية من الانسانية .

ودعنى الآن أقص عليك صوراً من هذا الاضطراب الذي يخفى الوجه الحقيقي لأفريقية والعامل المشترك بين هذه الصور هو أنها في طورها ونائجها العملية ليست سوى أدلة صارخة على اخطاء سياسات معينة وعلى التناقض العميق في معرفة حقائق أفريقية معينة ولكن هذه السياسات لا تتغير كما أن أحدا لا يهتم بتعمق معرفته بالحقائق .

هذه السلبية التي تراقب بها هيئة الامم المتحدة الحرب المكشوفة المستمرة ضد الزنوج في اتحاد جنوب أفريقية وهذه المناقشات عن سير الحوادث في أفريقية التي لا يمكن تصديقها والتي تستمر في جمعية الدبلوماسيين والسياسيين الذين يمثلون الحكومات أكثر من تمثيلهم للشعوب وهذه اللعبة الفظيعة التي تدور في نفس الجمعية العامة لتحديد مصير

أفريقية الانساني بوساطة المصالح الدياسية للشيوعية التي لا تقبل استعمارية عن الغرب وان كان لها كل مساويء الغرب دون أى حسنة من حسناته ومصالح الرأسماليه الفاتمه على انظمة ديمقراطيه اسطورية والتي فى بعض الاوقات لاتقل شرا واثما عن الشيوعية السوفييتية والصراع القاتل ضد الماو ماو واللوائح التي ما زالت تفرض وتجد من يدافع عنها لتخفى نظم العمل الاجبارى الذى يعتبر فى بعض حالاته أسوأ من العبودية والتأييد غير الانساني الذى تضيفه حكومات الديمقراطيات الغربية الكبرى التي تعتبر نفسها المدافعة عن حقوق الانسان وكرامه الفرد على سياسه الديكتاتور سالازار فى أفريقية والتي يستنكرها ، ليس الديمقراطيون البرتغاليون ، فحسب بل مشاعر الاخاء الانساني التقليديه لدى ٨٠ ٪ من الشعب البرتغالى الذى يعارض النظام، والبراكين التي تغلى فى كينيا وانحاد وسط أفريقية وفى الامم حديثه التكوين . كل هذه الأمثلة هي الحقائق الصارخة والتعبير الحى عن التهديد الموجه ضد المستقبل القريب للشعوب كلها من جميع الاجناس التي تسكن أفريقية ، وبدرجة أقل ضد العالم كله

وفى نطاق الحقائق السابقة ، تكمن اليوم وغدا مشكلات أفريقية البرتغاليه .

ولأوضح الآن نقطة واحدة . . ان الشعب البرتغالى يريزح تحت نير دكتاتورية غاشمة منذ ثلاثين عاما ، كاداة لقوة طاغية تؤيده سلطنة حاكمه غاشمه ، فى الثروات والامتيازات ، حكمت البرتغال وكأنها جيش احتلال اجنبى . . لقد عزلت الشعب . . عزلت ممثليه الشرعيين وقادة الفكر والعمل البرتغاليين عن كل المشكلات وفرضت بالقوة اتجاهاتها وآراءها وقد حدث هذا كله خلال الثلاثين سنة الاخيرة تحقيقا للرغبات الشخصية للرئيس وارضاء لاهواء الطغيان الذى يمتله حدث هذا كله فى البرتغال نفسها وفيما وراء البحار . . . وأصبح البرتغاليون الذين يعيشون فى الوطن الاصلى أو فى أفريقية البرتغاليه وقد انحطوا الى مستوى الاهالى الاصليين الذين لا يفعلون شيئا الا دفع الضرائب واطاعة أوامر البوليس . ولذلك فمن الخطأ الانتساب الى البرتغال بما ترضه من شعب وممثلين ومسئولية المشكلات الحاضرة التي تسبب الحجل والعار للسياسات والادارة التي تديرها وتعدها يقع الجزء الاكبر منها على عاتق حكومات بعض القوى الديمقراطية التي شجعت واعلنت اغتباطها باستمرار الديكتاتور البرتغالى ونظامه الاستبدادى . . بالرغم من أن هذه الحكومات تحارب بعض اشكال الديمقراطية .

وحين اكتب ذلك اعتقد اننى أعكس وجهة نظر الديمقراطية البرتغالية بشأن المشكلات الافريقية الحاضرة والمستقبلية اننى اتهم سياسة سالازار بانها ضد البرتغال وضد مشاعر ومبادئ الشعب البرتغالى وأنا أؤكد أن هدف الديمقراطية البرتغالية لا القضاء على سياسة سالازار فحسب ولكنها تقود تصرفات البرتغال فى أفريقية الى رحاب الكرامة الانسانية وقد أثبتت الديمقراطية البرتغالية ونعنى بها البرتغال من خلال تجربتها الطويلة كمشييدة للأمم أن لديها الادارة والمقدرة اذا منحت الحرية الكافية على حل المشكلات الخطيرة التي أوجدها الديكتاتورية المستقرة منذ أمد طويل وعلى قيادة الشعوب التي تسكن مستعمراتها فيما وراء البحار الى المصير الانساني .

وأثناء محاولة الوفاء برسالتها في أفريقية سقطت البرتغال صريعة غدر وخيانة دكتاتورية نازية فاشستية وهي عاجزة عن تحرير نفسها من الاضطهاد بسبب المساعدة التي تمد بها القوى الديمقراطية الكبيرة الحكومة الحاضرة .

وقد طبق سالازار في الاقاليم البرتغالية بأفريقية أساليب العهر غسها التي يستخدمها في الوطن الام ليفرض ما يسمى بـ « سلام سالازار » وما يسمى بـ « نظام سالازار » الذي هلت له دعايته كثيرا . . ومنل هذا السلام والنظام لا يعرفهما الا من في القبور . . فمن جهة تضغط قوة قاسية على الرأي العام وتجبره على كتمان آلامه ومن وجهة أخرى فان محاربة التقدم والمعرفة التي أصبحت ديدن الحكومة قد دلت على انحطاط واجب الطاعة المفروض على المواطنين نحو الحكومة الى سلبية الحيوانات المنزلية . . وقد خلقت هذه الوسائل التي ينفذها البوليس والرقابة ضد المواطنين في الوطن الأم حالة من الثورة المكتومة تضاعف فيها البؤس المتزايد الذي يزرح تحته الأغلبية والغنى المتزايد الذي يبدو على الطبقة الحاكمة المستبدة وهذه الثورة يحبسها في الافواه الخوف الذي يعتبر المرض الذي أصابت به الديكتاتورية الناس ولقد توقف العمل على رفع مستوى الاهالى في أقاليم ما وراء البحار وسمح لاسوأ أشكال العمل الاجبارى بالظهور وحملت أحسن العناصر الانسانية على الهجرة . . وفضلت الديكتاتورية نظاما اداريا شريرا ظهرت آثاره الاجرامية في استغلال القوة العاملة الوطنية . . وهذه الحالة السيئة معروفة في داخل الوطن وفي العالم كله وقد حاولت بصفتي المفتش السامى لما وراء البحار ونائب انجولا وكائر برتغالى ضد هذه الظروف أن أبصر الراى العام البرتغالى حتى تتوقف هذه الاحوال ونعود بأسرع ما يمكن الى سياسة أفريقية تعتبر برتغالية حقيقية ولكن التأيد الذي يناله نظام سالازار من الديمقراطيات الكبيرة لم يسمح لنا بأن نفعل شيئا .

ولذلك فان أفريقية البرتغالية اليوم هى شىء مضاد لآمال واردة وروح نمائين فى المائة من مجموع الشعب البرتغالى انها مجموعة من المستعمرات على الطراز القديم تحتلها وتستغلها قلة سياسية ورأسمالية مستبدة بكل معانى الكلمة، ومن هذا الموقف تنبت كل الصعاب التي تقف في طريق التطور الطبيعى والمنطقى لأفريقية البرتغالية نحو مصير انساني وهو المصير والسياسة السليمة الوحيدة التي يستطيع المرء أن يتمناها لأفريقية وأنا أعتقد جازما اننا سنسير على هذا الطريق اذا عادت البرتغال الى سياستها القديمة التي اتبعتها فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن والتي دعمتها تجارب أربعة قرون من الاتصال بالسكان الافريقيين والتي أظهرت اتجاه البرتغال لان تعيش فى وحدة روحية ومالية مع السكان من الاجناس الاخرى ولم تقف فى وجهها دكتاتورية سالازار وعصابته من الانتهازين .

وكلمة الاستعمار أصبحت اليوم موضع اتهام الكثيرين . . وهى بمعانيها المختلفة التي تتضمن الاستكشاف والاحتلال بالقوة المسلحة والطمع السياسى والاقتصادى وبمعناها العضوى الآن الذي يهدف الى

تحقيق الحرية للشعب هذه الكلمة بأخطائها وأنامها الكثيرة لها لحظات من العظمة ، العظمة بأبطالها وقديسيها وشهادتها .. وقبل أن نوجه الاتهامات للاستعمار يجب أن نسأل أنفسنا سؤالين - الاول هو هل كان يمكن للاستعمار أن يوجد بشكل آخر فى عصره الذهبى وان يعطى آداب وروح العصر ؟ والثانى هل كان يمكن لشعوب أفريقية أن تستمر فى الحياة اذا كانت قد تركت وحدها أمام عوامل الفناء التى كانت تهدد قبل تدخل الاوروبيين بزمان طويل الجنس الزنجى وأهم هذه العوامل هى الاسترقاق والحروب القبلية وأعمال السحر والشعوذة وأكل لحوم البشر ؛ فضلا عن ذلك فانه من الاستعمار بكل أخطائه وإثامه نشأت الشعوب التى حصلت اليوم فى أفريقية على استقلالها أو هى فى الطريق الى الاستقلال .

وقد حدث الانفصال من مرحلة المعنى البطولى البربرى القديم للاستعمار الى مرحلة المعنى العضوى المعاصرة حين ألغى الرق وفى مجال هذا المعنى الجديد للاستعمار بدأت البرتغال بتأريخها الطويل وحبرتها الكبيرة فى أفريقية التى نفوق خبرة وتاريخ تلك الدول التى ظهرت عند تقسيم القارة وعلى الرغم من الصعاب السياسية والاقتصادية الكثيرة بدأت سياسه لرفع مستوى الشعوب الواقعة فيما وراء البحار وتحقيق استقلالهم تدريجيا وقد ظهرت هذه السياسه فى مجال القانون والادارة والاشراف الحكومى بشكل أقل مما ظهرت به فى مجال العلاقات والصلات بين البرتغاليين وأهل المستعمرات وقد بدأ الزنوج يظهرون فى المدارس الثانوية والجامعات فى كوينيرا ولشبونة وعين أحد الزنوج حاكما على غينيا البرتغالية ... وهذه هى بداية تكوين طبقة ممتازة من الزنوج وبداية استعدادها للتدخل فى الحياة السياسية والادارية للأقاليم .. تدخلها كبرتغاليين لا يعرض طريقهم فروق قانونية أو أدبية .. وهذا أيضا صورة لمجتمع المستقبل الحالى من مشكلات التفرقة العنصرية .. وهذه هى السياسة التى خلقت البرازيل وقادتها نحو الاستقلال بغض النظر عن فروق الزمان والمكان واذا كانت البرتغال سينقصها المصادر المالية اللازمة لتنفيذ التطور الاقتصادى بأقاليمها الافريقية فى الحال الذى يجب أن يصحب التطور السياسى والاجتماعى ذلك النقص الذى يظهره ما يقوم به الاحتلال الاقتصادى للقوى الأخرى فى أفريقية فان ما يعرض عن ذلك هى تلك العلاقات الانسانية التى نشأت عن البرتغاليين الافريقيين .

والسياسه البرتغالية التقليدية فى أفريقية والتى تبرر اقامتنا الطويلة هناك قد قلبتها دكتاتورية سالازار رأسا على عقب .. والمشكلات التى نجمت عن هذا الانقلاب والعودة الى السياسات الاستعمارية التى سبق أن تعرضت لاتهام البرتغال قبل أن يتهمها العالم كل هذا وكرر ذلك مرة أخرى تقع مسئوليته على رأس الديكتاتور وعصابته وليس على رأس البرتغال .

وعلى كل حال لا يعنى ابعاد كل هذه المسئوليات ان الديمقراطية البرتغالية لا تعرف مدى خطورة هذه المشكلات ومدى توغلها فى العالم السياسى والمبادئ المعنوية وحقوق الشعوب ومستقبل أفريقية .. على

العكس نحاول الديمقراطية البرتغالية أن نقدر حقيقة هذه المشكلات وان نجد لها الحلول فى حدود الامكانيات التى تملكها .

وما سوف يجذب انتباه الديمقراطية فى أفريقية البرتغالية هو المشكلات العديدة التى تنشأ عن سياسة مبنية على القهر والضغط . . . سياسة لا تفيد الا فى الدعاية وفى التمويه والكذب ، ولكنها غير انسانية وقد غيرت هذه المشكلات التعبير الأفريقى التقليدى وأعطت أفريقية البرتغالية الوجه الزائف الذى يبدو منها الآن .

وبمجرد أن تحل هذه المشكلات الأساسية التى أوجدها الدكتاتور وبمجرد أن تتحرر البلاد وتصبح ممارسة المهام الديمقراطية حرة لا قيد عليها فان برنامجا جديدا للعمل سوف يفرض نفسه على أفريقية فمن جهة سوف تصحح الاخطاء والآثام التى سببها النظام القديم وسوف تبدأ من جديد مشروعات التنمية الاقتصادية والادبية والسياسية ورفع مستوى السكان الاصليين والمستوطنين الدائمين ومن جهة أخرى سوف نهتم بقيادة أفريقية البرتغالية فى طريق الحكم الذاتى وتكوين اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى بين الدول المتحدثة بالبرتغالية ذلك الاتحاد الذى سيكون أكثر الاتحادات طبيعية وانسانية .

ويبدو لى أن البرنامج السابق هو الوحيد الذى يتلاءم مع المصالح الادبية والسياسية والروحية والاقتصادية للبرتغال كأمة حرة تحتل مكانها بين مجموعة الدول الحرة كما يتلاءم أيضا مع مصالح الأفريقيين والمستوطنين فى أفريقية البرتغالية الذين لا يمكن الآن الاضرار بمصائرهم أو معارضتها دون أن يحدث لهم جميعا بل لأفريقية نفسها ضرر جسيم .

ان افريقيا التى تهب الآن فى ثورة عارمة لتخرج من ظلام الجهل والنسيان أفريقية تحتاج فى قيادتها الى العواطف وليس الى المبادئ . . الى نبضات الثورة وليس الى تقدير احتمالات الثورة وفى وسط لعبة العواطف هذه لعبة المصالح المشكوك فيها أعلم أنه سيكون هناك هؤلاء الذين سيريدون - مخلصين أو غير مخلصين - برنامجا اصلاحيا أصيلا دون أن ينظروا لحظة ليتساءلوا عن مدى امكان تنفيذ خططهم الاصلاحية . وهؤلاء الناس الذين استقوا معلوماتهم عن أفريقية من مصادر سيئة أو من مصادر نظرية بحيث أن أفريقية التى يتصورونها فى مخيلتهم لم توجد بعد وآخرون غيرهم يعرفون معلومات جيدة عن أفريقية ولكنهم شركاء فى سياسات توسعية سوف ينصحون بالاستقلال الكامل لكل المناطق الافريقية التى مازالت تحت الوصاية وهو الاصطلاح الذى تطلقه الامم المتحدة على الدول غير المستقلة دون أن يعبئوا بشئ الا بمبدأ حق جميع الشعوب على ظهر الارض فى الحرية وانى لأظن أن أى شخص يعرف أفريقية الانسانية بأقسامها القبلية السياسية وميراثها فى المنازعات والمعارك القبلية والمشكلات الناجمة من عدم أهليتها لممارسة المهام الموكولة اليها سوف يقرون أن هذا الاستقلال التام لن يصبح ممكنا قبل أن تعد الشروط اللازمة للحكم الذاتى . . ولولا ذلك لتضاعفت المتاعب التى يعانيها الجنس الزنجى كما سيزداد انتهاك حقوق الاجناس البشرية الاخرى

التي دعمت نفسها في القارة الكبيرة ولكن الى من يمكننا أن نعهد بهذا وبعضها جرب بالفعل وقد ثبت ان بعض هذه الحلول تخدم مصالح القوتين الكبيرتين المتنازعتين في العالم اكثر مما تخدم مصالح الشعب الافريقي نفسه ؟ اذ أن كل ماستحدثته من تأثير هو احلال احدي السلطتين مكان الاخرى ولا شيء يدل على أن هاتين القوتين سوف يكونان أكثر قدرة على اعداد الافريقيين للحكم الذاتي من القوى التي ظلت هناك منذ وقت طويل ان الاستعمار التقليدي هو المسئول عن الاخطاء والآثام التي يهاجم من أجلها اليوم حين تنور الشعوب التي كانت موضع استغلاله ذات يوم . . ولكنه قد اكتسب أيضا خبرة ومعرفة لا يمكن تعويضهما الا بعدمضي وقت طويل ونزف كثير من الدماء والعرق والدموع وبما أننا متأكدون ان الاستعمار القديم لا يستطيع أن يستمر بعد ذلك وانه نوجد مبادئ جديدة وروح جديدة ونظرية جديدة عن العلاقات السياسية بين الناس ، وحيث اننا نقدر أنه بتطوير المصالح غير المتعلقة وليس بالثورة تستطيع أفريقية أن تقاد الى مصيرها الانساني فيجب ألا يكون هناك شك في أن الامم الموجودة اليوم في أفريقية والتي لها ماضي هناك وتجربة هي التي تقدم أحسن ضمان لاعداد شعوب أفريقية للحكم الذاتي .

ولقد ظلت البرتغال في أفريقية مدة أربعة قرون حتى الآن ، ومثل هذه الاقامة الطويلة التي تعتبر أطول اقامة في كل أنحاء القارة الافريقية والتي مكنتها دولة توقفت عن أن تصبح خلال القرون الثلاثة الماضية سلطة اقتصادية وعسكرية هذه الاقامة لم تكن لتستمر دون أن توجد المقدرة على الحياة مع الاجناس الاخرى ودون المعرفة العميقة بهذه الاجناس .

ولا أحد اليوم من سكان المستعمرات البرتغالية في أفريقية في مركز يسمح له بالمطالبة بالاستقلال السياسي في الحال دون أن يتعرض للمأساة التالية - العودة الى البربرية مع القضاء على أعضاء الاجناس الاخرى التي تعيش هناك وذبحهم أو ابتلاعهم في الحال بوساطة واحدة من القوى التي تطلع اليوم الى مراكز جديدة في القارة . وطبعاً ليس في صالح الشعوب الافريقية أي حل من تلك الحلول وعلى كل حال فإن مثل ذلك الابتلاع قد يخدم مصالح قوة أخرى والحل المؤكد الحل الذي يقدم اعظم الضمانات الانسانية هو الذي يضمن وضع العراقيين في الطريق الذي تريد البرتغال الحرة أن تتبعه لتنفيذ مهمتها في تحرير أقاليمها واقامة مجتمع متحد حينئذ سوف يصبح هو النتيجة الطبيعية لجوار حياة مشتركة استمرت أربعة قرون حتى الآن .

اتحاد جنوب أفريقيا

يبدو جنوب افريقيه كما لو كان منعزلا وهو فابع فى موقعه بضرف القاره ومدنه الكبيره مثل جوهانسبرج ودربان وكابتاون ومناجمه الغنيه وحداثته الجميله ومزارعه البديعه تجعل من اتحاد جنوب افريقيه اقرب البلاد الافريقيه الى الغرب كما يبدو أنها نحميه من امواج الازمات التى تتدفق قادمة من الشمال ولكن الحوادث الاخيره قد بينت أن الاتحاد هو أرض الغضب الاعمى والحزن وسكانه العشرة ملايين من السود وبلانة الملايين من البيض والمليون من المليونيين والنصف مليون من الآسيويين يعلمون جميعا ان مشكلات جنوب افريقيه تحل اليوم عن طريق الحزم ولكنها قد تحل غدا عن طريق وسائل أخرى أكثر حزما . . والكثيرون يخشون أن يصبح من المستحيل أن يسود السلام الاتحاد .

ان ايجاد حلول لمشكلات جنوب افريقيه هذه المشكلات التى تمتد جذورها لأكثر من ثلاثة قرون مضت هي تاريخ الاستعمار الابيض هناك ، لن يكون سهلا ولم يستطع المسئولون فى لندن « قبل أن يخرج الاتحاد من الكومنولث » ان يفعلوا شيئا لتهدئة المشكلات العنصرية التى تكمن فى أعماق مأساة جنوب افريقيه ولكن من المحتمل أن تؤدي الإجراءات شبه الرسمية مثل مقاطعة بضائع الاتحاد والتهديد بوقف استثمار رهوس الاموال الاجنبية هناك الى التأثير على السياسة العنصرية الرسمية ومن الواضح انه لن يكون هناك حل سهل لمشكلات الاتحاد المعاصرة على حين ترفض الاغلبية غير الاوربية بشدة قبول سياسة التمييز العنصرى وفى الوقت نفسه تبدو الاقلية البيضاء مصممة على عدم السماح للافريقيين أن يصبحوا مواطنين ذوى حقوق متساويه وفى أماكن أخرى من افريقيه يبدو هناك أمل فى التقريب بين الطرفين وعقد صلح بينهما وفى افريقيه البرتغالية قد يبدو هذا الامل بعيدا ولكن اتحاد جنوب افريقيه يبدو كأرض مخيفة لا يمكن أن يتم فيها هذا الصلح والتقارب الا بمزيد من المآسى والدماء .

وحين نقرا المقالات الآتية ستبدو لنا طبيعة الموقف المحتم القاسى واضحه جليه .

وكاتب المقال الاول ورت فيرست وهو صحفى وكاتب سياسى وأحد زعماء المؤتمر الوطنى لجنوب افريقيه أما م. د. سي. دي. وت. ميل الذى كتب المقال الثانى فهو وزير شئون البانتو (الافريقيين) فى حكومة الاتحاد. وأخيرا يكتب المقال الثالث رونالد سيجال الروائى والصحفى ومنشئ ورئيس تحرير صحيفة جنوب افريقيه - يصدرها الآن من المنفى خارج الاتحاد - وهى واحدة من أكثر الصحف الافريقيه تأثيرا .

جنوب افريقية اليوم

بقلم
ووت فيرست

إذا كنتم قد واجهتم مشكلتنا نفسها بصرفهم كما نتصرف نحن الآن - هذه هي الحجة التي يرددها البيض في اتحاد جنوب افريقية دفاعا عن سياسية بلدهم ولقد جعلهم التاكيد من أن بلدهم أصبحت محل سخط العالم حساسين ذوى طباع حادة . واعلانات حقوق الانسان التى تنادى بالفرص المتساوية للجميع وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقيات المتتابة التى عقدها منظمة العمل الدولية كل هذا عظيم جدا ويمكن أن يطبق فى بلاد أخرى . ولكن ليس فى جنوب افريقية لان هناك فى الطرف الجنوبى من القارة يوجد مجتمع متعدد العناصر مجتمع معقد تجتاز فيه المدنية الغربية اختبارا عصبيا .

وأفريقية الجنوبية تعتبر نفسها هى النار الذى يرشد الى طريق المحافظة الدائمة على السيادة البيضاء فوق القارة . وقد آنت حكومات وذهبت أخرى وتشكلت أحزاب ثم حلت ولكن سياسة السيطرة البيضاء لم تزل ثابتة لم تتغير ان أعضاء حكومة الوطنيين الحالية هم أكثر المدافعين عن السيادة البيضاء نظرا وقد بدأ وضع أسس سياستها قبل سنة ١٩٤٨ بكثير حين تشكلت الحكومة تحت رئاسة مالان . والسياسة الرسمية التى تحكم العلاقات بين الجماعة المسيطرة المكونة من ثلاثة ملايين أبيض وبين الاغلبية الافريقية التى تبلغ عشرة ملايين هذه السياسة تسمى اليوم أبارثيد ولكن أطلق عليها من قبل وفي فترات مختلفة أسماء التفرقة و « الوصاية » وصيانة الحضارة البيضاء والتطور المقسم أو الموزع وسواء أكانت تسمى التفرقة أو الوصاية وسواء أكان ذلك فى أيام حكومة سمطس أو فى عهد حكومة الوطنيين الحالية فان الجميع ينكرون وجود صفة أو مبدأ العنصرية فى هذه السياسة العامة .

والقول بأن الرجل الابيض هو المسيطر هناك أمر لاشك فيه ولكن ذلك يرجع - كما يدعى البيض - الى أنه متمدين والى أنه اسمى من غيره وليس الى أنه أبيض اللون . وقد نشأ على مر الزمان تراث شعبي من الاساطير والاكاذيب لتسويغ التفرقة العنصرية وتختلف الحكايات باختلاف الرواة والمستمعين .

فهناك مثلا ادعاءات البيض انهم قد وصلوا الى الطرف الجنوبى للبلاد فى الوقت الذى عبر فيه المهاجرون الناطقون بلغة البانتو الذين حضروا من أواسط افريقية ليمبوبر عند الحدود الشمالية للاتحاد . . . وهذا

ادعاء يبدو عاما على نظر أحد ممثلي الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . . . وهناك ادعاء آخر بأن التمييز العنصري هو أمر من الله وأن التعرف بين الاجناس قد ذكرت في التوراة . . . وهناك ادعاء يقول ان الافريقيين لم يقدموا شيئا للمدنية وان الافريقيين - سواء في الاتحاد أو في الغارة كلها - ليس لهم تاريخ بل عاشوا في حالة وحشية وهناك من يقولون ان الافريقيين محاربون عن البيض من نواح عديدة يصعب ايضاحها بل ان عملية التجهيل قد تضاعفت في عهد حكومة الوطنيين الحالية فملا منعت الحكومة تدريس التطور في المناهج الدراسية لانها تتضمن الحديث عن وحدة الجنس البشري . . . كما اقحمت الحكومة لوائح التعرف العنصري في عمليات نقل الدم وذلك حتى لا تنقذ حياة رجل أبيض بدم مأخوذ من افريقي . . . بل لقد منع الاطباء السود من تشريح أجساد البيض .

ان حكايات جوناس سويفت الخيالية تبدو باهنة بجواب الوقائع الموجودة في جنوب أفريقية . . . وقد قيل بحق أن حياة الاتحاد تقوم على السخرية المرة وذلك على الرغم من أن الاساطير الشعبية التي تكون هذا العنصر لا تخو جميعها من الرقة وان كان معظمها يشترك في القول بأن الافريقي متخلف ومنحط وان المدنية سوف تتحطم اذا انضم الى مجتمعها كشخص مساو للابيض .

وهذا الادعاء فيه نقطتا ضعف : الأولى هي أنه اذا كان الافريقيون منحطين بالوراثة فلم يكن هناك داع اذن لاصدار التشريعات التي تبقيهم كذلك والمجموعات القانونية في جنوب أفريقية مليئة بالدوائج التي تقصر شغل الاعمال الفنية على البيض وقد أضيف قسم خاص الى نظام تعليم البانو (الافريقيين) يهدف الى الايجاد الافريقيون مكانا في المجتمع الاوربي فوق مستوى أشكال معينة من العمل كما قال رئيس الوزراء فيرفورد . كما استمرت الجهود لتحويل عدد من عمال المصانع الراقين الى الحياة القبلية من جديد .

ونقطة الضعف الثانية في هذا الادعاء الذي يقول ان المدنية سوف تتحطم اذا قبل الافريقي فيها على قدم المساواة مع الابيض هي أنه يفترض ان الاوربي لديه بعض الصفات الخاصة والمواهب التي تجعل منه متمدينا بالطبع اما الافريقي فلا يمكنه أن يقترب من المدنية حتى بعد أجيال من الحياة في ظل المدنية .

وقد اتبنت التجربة الافريقية في الاتحاد ان الفرصة لم تنسح بل قد انكمشت . وبعد ان كان حق الانتخاب مكفولا للافريقيين في الماضي أخذ يضيق حتى أصبح مقصورا على حق التصويت فقط ثم ضاق شيئا فشيئا حتى الغى تماما في النهاية . وانها لنتيجة مرة حققتها رسالة البيض الحضارية في جنوب افريقية ان يظل الافريقيون بعد ٣٠٠ عام متأخرين الى درجة أنه يجب ابعادهم عن الاشتراك في الحضارة حتى لا يفسدوها .

والعنصرية كانت ومازالت عاملا رئيسيا في وسيلة فرض السيطرة في الاتحاد وقد وضعت هذه العنصرية وزر تخلف الافريقي على عاتقه وقد وضع

حل المشكلة العنصرية في أول الامر على أساس التخفيف من الكراهية العنصرية تدريجيا خلال فترة ممتدة من الزمان تكون من الطول بحيث تكفى لتحضير البدائل واعادة تعليم المتمدنين في سماحة وصبر .. وقد جذب هذا الحل الانباه بعيدا عن المشكلة الرئيسية .. ذلك ان العنصرية قد فرضت طبيعة السيطرة والاستغلال واستخدمت البغضاء النابعة من اللون لا كساب وسائل السيطرة الغموض . وحيث تعمل الامنيات لتكون موافقة للون فانها تندعم على هذا الاساس ولا يصبح من اسهل ازلتها أو الغاؤها وحيث تتمكن البشرة البيضاء من أن تصبح المؤهلات اللازمة للحصول على الامتيازات بحيث تمكن البيض من الاستئثار بالمهن والوظائف الممتازة وتمنحهم الحق في احتكار التمييز السياسي والفرص التجارية فان ربع السكان فقط يمكن السيطرة عليهم ليروا ان المحافظة على « الحضارة البيضاء » أو « السيطرة البيضاء » شرط لبقائها واستمرار رفايتها .

ووجود عديد من المجموعات الجنسية في الاتحاد قد مكن جنس افريقية من الادعاء ان موقفها فريد في ذاته ولا يجب مقارنتها بغيرها من الدول وفي الحقيقة تعتبر مشكلاتها من نوع المشكلات التي تعانيها دولة تتطور بسرعة في الميدان الصناعي مع ما يصاحب ذلك من حاجة ماسة الى قوة عمل ضخمة تؤخذ من الارض والعمل الزراعي وتوجه الى العمل المأجور وجنوب افريقية ليست هي الدولة الوحيدة التي عانت هذه المشكلات فقد كان لها نظائرها في بلاد كثيرة بينها من كان يوجد بها ذلك الخليط من السكان يذكر أوليفر كوكس في كتابه « الطبقات والجنس » في الحقيقة كان على الطبقة المتوسطة البيضاء في أول عهد اناسمالية أن تتحمل الاعباء وتقاسي مثلما يقاسي اليوم كثير من الملونين ويقول انه لتسويغ هذه المعاملة كانوا يزعمون ان العمال غير موهوبين بالطبيعة ومتخلفون وعلى ذلك فهم يستحقون حالتهم تلك » .

وقوانين المناطق المغلقة التي كانت ترغم الفلاحين على العمل في مصانع انجلترا في بدء قيام الصناعة بها تشبه نظام المعازل الموجود بالاتحاد .. تلك المعازل التي تبلغ مساحتها ١٠٪ من مساحة الاتحاد ومع ذلك يعيش عليها ٧٠ ٪ من عدد السكان والفقر المدقع بالاضافة الى الضرائب الثقيلة يرغم الافريقيين على العمل في مؤسسات البيض وقوانين التشرذم التي صدرت في انجلترا خلال الثورة الصناعية كانت تعتبر التعطل اهانة والكسل خطيئة وكان الغرض من تعليم الفقراء ليجس الثقافة وانما تعليمهم العمل والهوان وذلك بغرض حماية للنظام في المجتمع الذي كان يحتقر الفقراء ويعتبر استقلالهم تهديدا لطبيعته الاصلية .

وقد دخلت جنوب افريقية ميدان الصناعة منذ جيل مضى فقط وبعد الدول القديمة المتقدمة بكثير .. دخلت في فترة كانت دروس التاريخ فيها قد عرفت تماما وثبت ان السياسات المشابهة لسياسة جنوب افريقية سياسات قاسية مدمرة ولكن العنصرية قد أعمتهم عن رؤية الحالات المشابهة ودراسة الأمثلة مما لم يؤد فقط الى تحويل الانتباه

عن التكوين الاساسى لاقتصاد جنوب افريقية ولكن الى اخفاء مدى عنف الاستغلال والمعدل المرتفع الذى وصلت اليه الثروة بغض النظر عن الرخاء الانسانى

الوقائع تنطبق على جاز جنوب افريقية الشمالى اى على اتحاد افريقية الوسطى وعلى كل حال فقد وجد كل من الاتحادين مستعينا بالعنصرية المتعصبة والقوة الهوجاء انه من الضرورى تغيير وسائله وأشكاله متهربا هنا وهناك من ضغط الرأى العام المستنير وكاسيا السياسات القديمة أقنعة زائفة جديدة ومحاولا اخماد معارضة الافريقين وغيرهم وايقاع الاضطراب فيها .

ولذلك فان سياسة اتحاد وسط افريقية التى تعتبر شبيهة بسياسة جنوب افريقية الخاصة بالسيطرة البيضاء توصف بأنها سياسة « المشاركة » وانها مرحلة جديدة من العلامة العنصرية . . . وفى الاتحاد الذى تدير دفة الحكم به حكومة الوطنيين قد اضطرت تلك الحكومة برغم احتقارها وعدائها للرأى العام العالمى الى تقديم سياساتها العنصرية فى ضوء مقبول .

لقد قامت حكومة جنوب افريقية المكونة كلها من البيض بعدة محاولات أصابت النجاح بدرجات متفاوتة لتجديد البيت القديم . . . واذا كانت تلك الحكومة قد استطاعت ان تؤثر على بعض الذين يعيشون فى الاتحاد فتقنعهم بأنها تسير الى الامام بدلا من الخلف فذلك يرجع بدرجة كبيرة الى أن فكرة السيادة البيضاء متأصلة فى البناء الاساسى لجنوب افريقية . . . وقد استغرقت احقابا كثيرة لتعمق لنفسها فيه .

ومنذ الايام الاولى لاتصال الافريقين بالبيض وأرضهم تنتزع منهم وقد اكتملت هذه العملية وأصبحت قانونية فى سنة ١٩١٣ حين صدر أول قانون للاراضى الذى خصص للملايين الافريقين مناطق صغيرة لا تكفى لهم أو لحيواناتهم . . . وسياسة الاتحاد الخاصة بالاراضى مرتبطة بسياسة الضرائب قد أصبحت المحور الذى يرغب رجال القبائل من الافريقين على الهجرة الى المدن للعمل بأجور منخفضة واتساع تعددين الذهب والماس والصناعات التعدينية الاخرى وكذلك تقدم الصناعة قد أدت الى الاسراع بالعملية ذلك انه طالما اسنمرا الافريقيون حياة المزارعين المستقرة فلا يمكن ارغامهم على الخدمة فى المناجم والصناعة وهجرة العمل قد أدت الى تدمير الزراعة الافريقية لان المعازل تخلو من الرجال الاشداء القادمين فى أوقات كثيرة فضلا على ان هذه الهجرة قد جعلت من الاجور نظاما ثابتا . والتعديل الذى أدخل على هذه العملية هو أن هؤلاء الرجال أصبحوا زارعين مقيمين ولكنهم يعملون على زيادة دخلهم بالعمل فى المناجم أو فى المدن فترات متقطعة .

وتطور آخر أصاب السيادة البيضاء هو ادخال نظام العزل فى الحكومات المحلية فقانون المناطق المزدهمة الاول الذى قدمته حكومة سمطس سنة ١٩٢٣ ينص على مبدأ صاغته اللجنة ويقول « لا يسمح للافريقين بدخول المدن التى هى من صنع الرجل الابيض وحده الا اذا عمل فى خدمة الرجل الابيض . . . ويجب أن يرحل من هذه المدن فوراً حينما تنتهى هذه الخدمة » .

ومما يزيد من مرارة هذه التفرقة العنصرية ما نصبت عليه التشريعات المتوالية بعد ذلك ، فهي لا تسمح للأفريقي بأن يوجد في المدينة على حسب مشيئته وهي تحرمه التدريب الفني وتغلق في وجهه أبواب اكتساب المهارات الفنية ونقيم فوارق ضخمة بين أجور الاعمال الفنية وغيرها .. وهي تقيد حرية الأفريقي في الحركة التي تعتبر عاملا حيويا في تدعيم حرية الأفريقي في البحث عن العمل المجزى وقد ورثت حكومة الوطنيين هذه المظاهر من التفرقة العنصرية ولكنها قامت بتنفيذها بقسوة ووحشية أكثر من أية حكومة مضت .

وقد أكسبت السنوات الطويلة التي فرضت خلالها اتفرقة العنصرية على الاغلبية العظمى من سكان الاتحاد أكسبت السيادة البيضاء منطلقا جديدا للمحافظة على نفسها ، ويسود الآن الخوف من الأفريقيين ، الخوف من انتقامهم ؛ الخوف من انقلابهم على مضطهديهم ، الخوف من انتقاض ما يسمى بالوطنية السوداء التي يجسب على البيض أن يحصنوا أنفسهم منها ، ووسيلة الحماية الوحيدة هي سياسة التفرقة العنصرية التقليدية نفسها .. انها اللجوء الى العنف والقسوة للتفادي من الاحتكاكات التي يجب أن تنشأ بالضرورة في الاماكن التي تقيم بها أجناس متعددة .

والدواء الجديد الذي تعالج به حكومة الوطنيين مشكلة الأفريقيين يخفف مرارته ما يصرح به زعماءها من أنهم سيشجعون الأفريقيين على التطور بطرقهم الخاصة وهي النعمة التي تشبه النعمة التي يرددها البيض للأفريقيين في كل مكان من القارة من أنهم سيشجعونهم على التطور حتى يصلوا الى مرتبة الحكم الذاتي ان لم يكن الاستقلال الكامل .

وسياسة « البانتوسان » أو تشكيل أفريقيين لحكومات في مناطقهم ليست هي الاستجابة لمطالبة الأفريقيين بالمساواة والاشتراك في ادارة البلاد بل هي محاولة لتبديد مطالب الأفريقيين وإيقاع الفرقة بينهم باختيار بعضهم وارغامهم على قبول النظام الجديد وتغيير هذه الظروف التي سمحت بقيام حكومة سياسية شفوية .

ذلك أنه على الرغم من كل المصاعب التي وضعت في طريقهم فقد تقدم الأفريقيون ونهضوا ونسبة الأمية أقل في الاتحاد منها في أي مكان آخر في أفريقية الزنجية لان (جنوب أفريقية) هو أكثر البلاد الصناعية في القارة تقدما كما أن نظمه التعليمية هي أقدم النظم وقد ازدادت مطامح العمال الأفريقيين وخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة على الرغم من سوء مركزهم عن ذي قبل وخاصة فيما يتعلق بالثروة المنتجة واشتراكهم في انتاجها وفيما يتعلق أيضا بارتفاع أجور البيض في الفترة نفسها وقد اكتسب الأفريقيون المهارات الفنية على الرغم من سياسة الاتحاد العنصرية ولكن اذا كانت السيادة البيضاء لها منافع وفوائد فان هذه الفوائد ليست في الحقيقة سوى ثمرة للتعبيرات الفنية في مجتمع يتحول نحو الصناعة .

وحتى هذا التقدم نجد أنه يمثل خطرا على تكوين جنوب أفريقية . فالعملية يجب أن تتكثف وتجمع والا فسوف يدمر معزل البيض التقليدي

وسوف يبدأ الافريقيون يغزو معازل البيض الاقتصادية ، وسوف ينول الأمر الى غزو معازلهم السياسية فهل يمكن تغيير هذه العملية ؟ وهل يمكن الاستغناء عن الايدي السوداء العاملة الضرورية ؟ هذه هي المشكلة الحقيقية اننى تعانيها حكومة البيض .

والحل الذى تقدمه حكومة ابيض لهذه المشكلة سهل وذلك اذا كشفنا عنه ستار الكلمات الزائفة الذى يخفى طبيعته الحقيقية ! فالمعازل الافريقية التفليدية سوف نصلح أوطان السود القومية وسوف تكون سبع ولايات فى مجموعها لكل منها جهازها التمثيلي ومندوبها العام للمحافظة على الصلة بينها وبين العاصمة فى بريتوريا والسفراء القبليين فى المسندن لابقاء العمال الافريقيين تحت التأثير والاشراف القبلى .

وقد اختيرت بعض اللجان للبحث عن الاساس النظرى الذى نعام عليه هذه الولايات الخيالية فى داخل دولة جنوب أفريقية ولتضع نخطيط النطور الاجتماعى والاقتصادى لهذه الاوطان الخاصة .

ونتيجة لذلك ألغيت البقية الباقية من مظاهر تمثيل السود فى البرلمان ومجلس الشيوخ وقطعت الخيوط التى كانت تربط الافريقيين بانظمة السياسية العامة .

ومن الآن فصاعدا سوف يتولى ابرؤساء الافريقيون والسلطات القبلية وممثلوهم فى المدن والريف الاشراف على تنفيذ فوانين التفرقة العنصرية محافظة على حقوقهم القبلية القديمة كما يقولون ، وهذا ليس الا محاولة جديدة لتطوير وسائل الحكم غير المباشر الذى كان السبب فى فشل الادارات الاستعمارية فى أجزاء كثيرة من القارة .

والحكم الذاتى فى مواطن الافريقيين الخاصة سيكون حسنا جدا اذا كان مقبولا من سكان هذه المناطق واذا كانت اقتصاديات هذه المناطق كافية . . ولكن اتخاذ هذه المواطن فى المعازل الافريقية التى أصبحت اليوم غاصة بالسكان ومتأخرة ومتخلفة لان مهمتها طوال مئات السنين كانت أن تظل كمخزن للايدي العاملة التى تحتاج اليها المراكز الصناعية التى على بعد مئات الاميال - اتخاذ هذه المغازل مواطن جديدة سيجعلها عاجزة عن البقاء مستقلة .

واللجنة التى انتدبتها حكومة الوطنيين لبحث المشكلة وظلت تعمل سنين عدة اقترحت تخصيص مبلغ ٢٩١ مليون جنيه لتنفق على تحسين المعازل خلال عشر سنوات . . ولكن لم يحظ بالموافقة كل ما اقترحته خاصا بالاصلاحات الاجتماعية . . وكل ماوافق البرلمان على انفاقه كل عام على المعازل هو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ ر ١ جنيه فقط بل ان هذا المبلغ لا ينفق كله

وتحويل المعازل الى أوطان تعتمد على نفسها لا يتضمن فقط انفاق مبالغ طائلة من المال لن يقبل دافع الضرائب الابيض تحملها على الاطلاق كما أن الحكومة لن تطالبه بها خوفا من غضب الساخبين بل انه يعنى أيضا قلب الشكل الاقتصادى كله لاتحاد (جنوب أفريقية) .

وفكرة « البانتوستان » أو « ولايات الافريقيين الخاصة » هذه ليست سوى حيلة شيطانية تهدف الى معاملة الافريقيين معاملة الاجانب في اوطانهم وسوف تلغى حقوق الافريقيين التي مازالت باقية لهم في المدن ولن يسمح لهم بدخولها الا كعمال مؤقتين أما حقوقهم الكاملة فانهم يتمتعون بها في مناطقهم الخاصة فقط وفي تلك المناطق سوف يحكم الافريقيين رؤساؤهم الذين لن يتولوا وظائفهم الا اذا قبلوا تنفيذ ماأمر به الحكومة . . وسيكون هذا الحكم بمقتضى القوانين التي سيصدرها برلمان الاتحاد وتشرف عليها إدارة شئون البانتو التي تشبه الاخطبوط والتي تقوم بالاشراف على أدق تفاصيل حياة الافريقيين .

وفي خلال الاحتفال بوحدة من هذه السلطات القبلية قال رئيس الوزراء للافريقيين :

« لقد كان للرجل الابيض شجرة تقدمه الخاصة التي زرعها منذ وقت طويل جدا . وقد نمت الآن وأثمرت ومن أجل التقدم لابد للبانتو (الافريقيين) أن تكون لهم شجرتهم أيضا . . اذ يجب ألا يشعروا بالمرارة والحقد حين ينظرون الى حديقة رجل آخر . . ازرعوا شجرتكم الصغيرة الخاصة وسوف تنمو وتكبر !

وهذا كلام حال من المنطق السليم : ذلك أن حقيقة الامر هي أن الافريقيين هم الذين زرعوا شجرة الرجل الابيض ومازالوا يفعلون . . وعم يقضون معظم أيامهم يعملون في أراضي البيض ومناجمهم ومصانعهم فلا يستطيعون رعاية شجرتهم الا اذا انتهوا من شجرة سيدهم وبرغم ذلك يقال انهم لم يزدهروا كالبيض لانهم كسالى ولا طرق زراعتهم متأخرة وعتيقة .

وآمال حكومة الوطنيين لا يقف تقدم الافريقيين معلقة على سياسة البانتوستان ولكن القبلية لاتلائم اقتصاديات البلاد وسوف تؤخر مشروعات التقدم الوطنية ومن هنا وجدت سياسة حكومة الوطنيين معارضة من جانب قطاعات صناعية هامة وهذه المعارضة تزداد حدة كل يوم .

والمعارضة السياسية في بلد به أحزاب وجماعات سياسية كثيرة يمكن الحكم عليها بالدرجة التي تتلاءم مع نظرية جنوب أفريقية الاساسية من أن البيض يجب أن تكون لهم السيادة الكاملة . . وتطور المناقشات حول احتمال أن هذه السيادة مؤقتة أو دائمة ، وحول المدى الذي يسمح للتقدم الافريقي أن يصل اليه ، وحول درجات المشاركة التي يسمح بها للافريقيين . .

وبرامج الانتخاب الخاصة بالاحزاب البيضاء كانت تعبر دائما عن قصة طويلة من التغيير والتلاعب بالقائمة الانتخابية ومن التشديق بالالفاظ لمنح الافريقيين مزيدا من الحقوق بفرض تخفيف وقع قوانين المرور التي تحد من حرية الحركة .

ولكن ما مدى تجاوب الافريقيين مع ما سبق ؟ ان الحركة السياسية

الافريقية فد ملت هذا الخداع وضافت بها ذرعا ٠٠ ولقد ضيقت الحكومة الحناق كثيرا على الاجتماعات والمواكب السياسية الافريقية حتى انه فى السنوات الاخيرة لم تعد أية اجتماعات أو مواكب .

وقد انتهى تماما الاعتقاد الذى كان سائدا بين الجماعات السياسية البيضاء القريبة من الحزب الوطنى (حزب البوير) بأن غسير البيض يقبلون فكرة استدلالهم وانهم ينتظرون بفارغ صبر أن تتغير قلوب البيض والحق ان حدة المناقشات والمنازعات السياسية بالاتحاد قد ازدادت ينمو الحركات السياسية لغسير البيض والمناقشات حول مستقبل الافريقين تدور باستمرار بين البيض ولكن من ناحية النضال السياسى الافريقى .

والبرنامج المفضل لمطالب الملونين يتضح فى برامج المنظمات السياسية الرئيسية للافريقين وهو المؤتمر الوطنى الافريقى المتضامن مع المؤتمر الخاص بالهنود والمؤتمر الخاص بالملونين واتحاد العمال الوحيد غير العنصرى (مؤتمر «جنوب أفريقية» للديمقراطيات) .

ونتيجة هذه الجهود قد انعكست فى ميثاق الحرية الذى ووفق عليه فى اجتماع لندوبى كل الاجناس فى يونيو ١٩٥٥ بعد مجهودات واسعة لمعرفة آمال الامة وآلامها فى كل مناهج الحياة وهذا الميثاق هو أكثر المناهج السياسية تقدما فى البلاد .

وسياسة المؤتمر - وهو المسئول الأول عن الميثاق - تقوم على مبدئين رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر :

المبدأ الاول - هو أن البيض يحتكرون الحكومة وأن أحزاب المعارضة معرضة للقمع والكبت وغيرها من المتاعب الانتخابية والدستورية ولذلك فان الامر سيحتاج الى معجزة لادخال أية تعديلات على السياسة الوطنية عن طريق البرلمان .

والمبدأ الآخر - هو ماورد فى ديباجته من أن (جنوب أفريقية) ينتمى الى كل من يعيشون فيه بيضا وسودا ولا تستطيع أية حكومة أن تدعى السلطة الا اذا كانت تستند على رغبة كل أفراد الشعب .

والميثاق عبارة عن تسجيل للمآسى التى وقعت وهو كذلك اعلان للمطالب الأساسية التى يطالب بها المؤتمر ٠٠ والجزء الاكبر منه مطالبة بالحقائق التى تم الاعتراف بها كجزء من ميراث كل البشر فى عصرنا الحديث وهو يتضمن المطالبة بأن تكون حقوق الجميع متساوية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العنصر فلا يسجن أحد دون محاكمة وأن يحفظ القانون حق الجميع فى الكلام والعبادة ولقاء بعضهم لبعض وأن تحترم حرية العاملين فى تكوين اتحادات عمل ، وأن يصبح التعليم اجباريا ومجانيا وعلى قدم المساواة لكل الاطفال ، والامية عند الكبار يجب القضاء عليها عن طريق خطة حكومية لتعليمهم ، وأن تعنى الدولة بكبار السن واليتامى والمعجزة والمرضى ، وان تلغى الاماكن المخصصة لاقامة الزنوج ، وكذلك تلغى القوانين التى تحطم العائلات

وتفرقها ، وان ينتهى حاجز اللون فى الرياضة والحياة النكافية وأن نفوم
الدونة بوضع وتنفيذ قانون للصحة الوقائية .

وهكذا تتوالى المطالب خلال الاقسام العشرة الرئيسية واست
وانخمين مادة من مواد الميثاق .

والميثاق لا يعترف بالنظرية التى نقول أن التعليم يجب أن يكون
من المؤهلات اللازمة لممارسة حق التصويت وان الناس المتأخرين فى
المجتمع يجب أن يعدوا لحمل المسئولية المدنية قبل أن يعهد اليهم بها .

والميثاق لا يقترح على غير البيض أن يهتموا بالحصول على مطالبهم
العاجلة كالمسكن الطيب والاجور المرتفعة والخدمات الاجتماعية بدلا من
الاهتمام بالتصويت . وسياسة الاتحاد ترى فى الحقوق السياسية ضمنا
ضده استمرار المشرع فى الاعتداء على مصالح أغلبية السكان . . كما خلا
الميثاق من أى اقتراح بأجراء اصلاحات صغيرة فرعية أو طلب تعديل
هذا القانون أو ذلك من قوانين التفرقة العنصرية كما سيحدثه ذلك من
تغيير حيوى فى الموقف العام للتفرقة العنصرية .

ولكن . . كيف يمكن تغيير طابع السيادة البيضاء التى تبلغ
من العمر ثمانمائة سنة ؟

ان الميثاق يذكر فى مادة من مواده الاقتصادية : كل الناس سيكون
هم الحق فى الاتجار حيث يختارون وأن ينتجوا ويعملوا فى كل
الحرف والمهن والوظائف ، ولكن مجرد التفوق بالحقوق واعلانها دون أن
يحدث أى تغيير فى نظام الاشياء الذى يجعل هذه الحقوق مقصورة على
البيض لا يجعل لهذه التصريحات كبير جدوى أو فائدة .

والمؤتمر يتبع سياسة تطالب بالقضاء على الفقر ومنع مصادرة الاراضى
واستبدال الاكواخ والاحياء القذرة بمساكن واحياء لائقة وضمان الاجور
المتساوية للاعمال المتساوية وانهاء هجرة الايدى العاملة وتشغيل
الاطفال والعمل بعقود . .

وكل هذا يتوقف على تحطيم الطابع الاجتماعى الاقتصادى الذى يسود
البلاد . . والذى يشكل هذا الطابع هو الاحتكارات التى تحتكر صناعة
تعددين الذهب مرتبطة بالمصالح الصناعية الاخرى كذلك ملاك المزارع
الواسعة وهم جميعا يتحكمون فى الثروة القومية للبلاد .

ويطالب الميثاق أيضا بحفظ الثروة القومية للبلاد وبمنع ملكية
النروات المعدنية والبنوك والصناعات الاحتكارية الى الشعب كله .

وتأميم صناعة تعددين الذهب والاحتكارات الصناعية واعادة توزيع
الارض تلك الخطوات الضرورية لحل المشكلة الرئيسية الخاصة برفع
مستوى أفراد الشعب من غير البيض ليست من خصائص الاشتراكية
فقط . ولذلك فان الميثاق لم يطالب على الاطلاق برسم برنامج اشتراكى
والمؤتمر يهدف فى الميثاق الى عرض آمال كل الطبقات والجماعات
المتطلعة الى الحرية فى اتحاد (جنوب افريقية)

والسبب في تعقد الموقف في (جنوب افريقية) يرجع الى أنها لاتدار بوساطة قوة مهيمنة من وراء البحار بل بوساطة مستوطنين بيض يقيمون في قاعدة محلية آمنة ويؤيدهم البريطانيون والامريكان ومستثمرون آخرون من وراء البحار . .

وبما ان الاستقلال الكامل لاية دولة جديدة في أفريقية يعنى فهم روابط التبعية السياسيه والمالية فان حرية الاغلبية العظمى من الشعب في الاتحاد تعنى كذلك انهاء السيطرة القديمة بكل أشكالها .

وحركة المؤتمر في اتحاد (جنوب افريقية) ليست حركة قومية سوداء خالصة . . ذلك أن الحريات التي يطالب بها الميثاق هي لكل الذين يعيشون هناك مهما كان جنسهم أو لونهم .

واحدى المفاجئات في الموقف اخرج بالاتحاد هي أن حركة غيرالبيض ومطالبهم انسانية كلها وأنها لا تدعو الى عنصرية سوداء كرد فعل للنظام الحالي البغيض .

وحركة المؤتمر لا يمكن ان تغلق نفسها في داخل اطار ضيق من البرلمانية السياسية لانها لم تتركس نفسها لذلك . . ولقد بنت قوتها من خلال المعارك السياسية مستغلة أساليب المقاومة السلبية والمقاطعة والاضرابات والمظاهرات الجماعية .

ولا تعنى وسائل الكفاح هذه أن حركة المؤتمر لانقدر أن التفكير السياسى للبيض قد غير من أساليبه ، فبينما يحتمل الا تطراً تغييرات كبيرة على مقاومة الملونين لمحاولات البيض اعاقه تقدمهم نجد أن مقاومة البيض ولأى تغيير يمكن أن تصنف ، ذلك أن البيض قد وجدوا أن القوانين الكثيرة التي صدرت للحد من حريات الملونين وتقييد حركتهم السياسية قد حدت من حريات البيض أيضا . . وأصبحت الحكومة تسمى معارضيها من البيض بأنهم ليسو من (جنوب افريقية) وأنهم غيروطنيون

وقد لوحظ حدوث تطور في الفكر الاوربي في السنوات الاخيرة منذ تكوين جماعات كحزب الاحرار والاطار الاسود والمؤتمر الديمقراطي والجذب التقدمي الذي انشق من الحزب المتحد ومثل الحركات التي تدعو الى سياسة العناصر المتعددة والمعارضة لحكومة الوطنيين .

والسبب في ظهور هذه الحركات هو أن بعض البيض في (جنوب افريقية) بدعوا يؤمنون أنه - وان كان التمييز العنصرى يجلب لهم ايام فوائده مادية عاجلة - له عواقب خطيرة ، (فجنوب افريقية) كدولة تعتبر احتمالات التوسع الاقتصادى كبيرة هائلة - أصبحت النظم الاقطاعية الظالمة التي يسير عليها البيض تعوق من حركاتها وتشمل تقدمها كما أن التفرقة العنصرية وارهاب الملونين يعملان على تآكل المجتمع الابيض وتحطيمه ببطء . . ذلك المجتمع الذي يطبق قوانين تهدد آدمية الافريقيين بدعوى ابقائهم في أماكنهم .

والبيض في (جنوب أفريقيا) وهم متربصون خلف أبوابهم

ونوافذهم المغلقة خائفون من اليوم الذى سيجرفهم فيه الطوفان ويتأثرون بالاتهامات التى يوجهها اليهم العالم الخارجى وقد بدءوا يتيقنون الضعف المتزايد الذى يطرأ على موقفهم .. لقد أصبح الرجل الابيض فى أفريقيا يحمل على عاتقه عبثا جديدا .. هل سيتمكن من التغاى من النتائج المترتبة على طريقته فى الاستعمار وسط عالم أصبح ينبذ تلك النظريات والطرق ؟

وقد يستطيع الرجل الابيض أن يحافظ على مكانته فى الاتحاد بعض الوقت ولكن من يعرف الى متى ؟ وعلى كل حال فان أى تغيير فى الاتحاد سيكون مرجعه الى ثلاثة عوامل على الاقل : النمو المتزايد فى قوة لحركة الملونين السياسية وتسرب الضعف الى النظام الحالى فى (جنوب افريقية) وأخيرا اتجاهات رأى العام فى باقى أجزاء افريقية وفى العالم الخارجى .

السياسة المنبثقة نحو البانتو في جنوب افريقية

بقلم : م . د . سي . دي . وت . نل
وزير شؤون البانتو بحكومة اتحاد (جنوب افريقية) (١)

هناك بعض الحقائق التاريخية المعينة كامنة خلف التوزيع الحالي
للسكان في اتحاد (جنوب افريقية) .

(أولا) ان التاريخ قد قسم (جنوب افريقية) الى مناطق للبانتو
ومناطق للاوروبيين فعندما وصل المستوطنون الاوروبيون الأوائل منذ
أكثر من ثلاثة قرون لم يكن البانتو يحتلون الارض وكان السكان
الاصليون في منطقة « الرأس » هم الهوتنتوت والبوشمن وقد وصل كل
من الاوروبيين والبانتو في وقت واحد تقريبا تحركت قبائل البانتو من
وسط افريقية جنوبا وتحرك الرواد الاوروبيون تجاه الشرق والشمال
وعندما تقابل الاثنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقعت
بينهما مصادمات حدود . . ولكن بعد ذلك احتل الاثنان الارض بسلام
فاستقر البانتو في المناطق التي احتلوها أولا وكذلك الاوروبيون في
الارض التي استولوا عليها منذ الملاحظات الاولى . . وبذلك فان كلتا
الجماعتين لها مطالب تاريخية وحقوق أصيلة في الارض التي يجب
الاحتفاظ بها ليعيش عليها الاثنان بسلام .

(ثانيا) لقد حمى القانون الاراضى التي تشغلها قبائل البانتو الكثيرة
وذلك لمنع البانتو من أن يصبحوا طيقة من البروليتاريا التي لا أرض لها
فلا أحد غير البانتو يستطيع تملك الارض في هذه المناطق . . ولو لم
توجد هذه الحماية لكان الاوروبيون المتحضرون الاغنياء قد اشتروا هذه
الارض من البانتو اليدائيين ولكن هؤلاء قد تحولوا حينئذ الى مجرد
عبيد . . فالبانتو في (جنوب افريقية) لم يطردهوا الى البرية والارض
القفر .

(١) في هذا المقال الذي كتبه الوزير الابيض المسئول عن اضطهاد
الافريقيين وغيرهم من الملونين نقراً كل الحجج التي يبرر بها البيض أعمالهم
الوحشية . . ولعل المقال السابق الذي كتبه مستر رث فورست والمقال
التالى الذي كتبه مستر رونالد سيحال وهما افريقيان . يعانيان ظلم
البيض - فيهما الرد الحاسم على هذه الحجج الواهية التي يسوقها وزير
الاضطهاد .

والمناطق التى يختص بها البانتو وحدهم تتضمن بعضا من أجود الاراضى الزراعية فى (جنوب افريقية) التى تقع فى الشرق حيث الامطار الغزيرة والتربة الخصبة ولو كان الاوربيون قد منحوا بعض الملكيات الصغيرة والكبيرة فى مناطق البانتو لكان الاقتصاد هناك قد أصبح فى مستوى أعلى مما هو عليه الآن . . ولكن المبدأ الذى وضع هو ألا يصبح البانتو مجردين من ملكية الارض .

وأكثر من ذلك فان الارض الاضافية الواقعة على حدود مناطق البانتو كانت ومازالت ملكا للبانتو وبرلمان الاتحاد يوافق كل عام على تخصيص مبالغ كبيرة لشراء أرض تضاف الى ١٥٣ مليون فدان المخصصة للبانتو بمقتضى صندوق البانتو وقانون الارض الصادر فى سنة ١٩٣٦ وقد أضيف أكثر من عشرة ملايين فدان حتى الآن من هذه الاراضى الاضافية الى المساحات المخصصة للبانتو والاراضى تشتري من المزارعين الاوربيين الذين تقع أراضيهم على حدود مناطق البانتو بسعر السوق . . وقد بلغت مساحة مناطق البانتو ٦٤٣٤٨ ميلا مربعا .

وبالمقارنة يتضح أن مساحة أراضى البانتو تبلغ قدرا أكبر من مساحة انجلترا وويلز (٥٨٨٢٥) ميلا مربعا وتقترب من أربعة أضعاف مساحة الدانيمارك (١٦٥٧٦) ميلا مربعا وقدر مساحة النمسا مرتين. (٣٢٣٧٣) ميلا مربعا وتقل قليلا عن مساحة ولايات انجلترا الجديدة السبع بالولايات المتحدة (٦٦٦٠٨) أميال مربعة وقدر مساحة ليبيريا مرة ونصف المرة (٤٣٠٠٠) ميل مربع .

ومناطق البانتو ما زالت متخلفة الى حد كبير . . ولكن جهودا كبيرة بذلت لتحسين وسائل الزراعة البدائية التى يتبعها البانتو ولزيادة مقدرة الارض على استيعاب أكبر عدد ممكن من السكان والمصادر الطبيعية لهذه المناطق مخصصة لاستعمال البانتو وحدهم وسوف تستغل بوساطتهم فقط وستوجه رءوس أموال البانتو للعمل على تقدم هذه المناطق . . وقد كانت البداية حين أنشئت مؤسسة الاستثمار الخاصة بالبانتو لمساعدة رجال الاعمال منهم وقد روعى عند وضع الخطط اللازمة لرفع مستوى مناطق البانتو المقدرة الاستيعابية للأرض ومدى نشاط السكان . وهذا يتفق مع النتائج التى توصلت اليها وكالات الأمم المتحدة من أن الاراضى المتخلفة لا يمكنها أن تتقدم أسرع مما يستطيع سكانها استيعابه من مساعدات .

وسياسة التطور المختلف على حسب الاجناس المعروفة عادة باسم الابارثيد (أو التفرقة العنصرية) قائمة على أساس التجربة التقليدية (فى جنوب افريقية) تجربة تشجيع تطور الاجناس التى توجد بينهم فروق شاسعة فى الثقافة والحضارة . . وهذا هو الطريق الوحيد لضمان المستقبل وتحقيق العدالة فيما بين البيض وغير البيض (بجنوب افريقية) ومن الناحية التاريخية نجد أن البانتو ليس لهم ادعاء سابق فى هذا الجزء الذى تشغله الامة الاوربية وكذلك نجد أن الاوربيين ليس لهم حق سابق فى المناطق التى يشغلها البانتو .

والأوروبيون ليسوا مستعمرين جاءوا الى جنوبى افريقية لفترة محدودة فمنذ ثلاثة قرون كان هدف الاوربيين الذين هاجروا الى المنطقة وخاصة من دول غرب أوربا هو تكوين أمة واحدة وقد قطعوا علاقاتهم بأوربا ولم يصبح لهم موطن آخر أو أرض آباء أخرى غير (جنوب افريقية) وإذا كانت مطالبهم فى هذه الأرض موضع المناقشة باستمرار فانهم لم يعد لهم هدف سوى أن يجعلوا منها مكانا آمنا لأولادهم انها ميراثهم الوحيد .

ومن حسن الحظ أن هناك سياسة خاصة بتقديم هذه الاجناس المختلفة ولن يشوب هذه السياسة الاحتكاك والتصادم الذى صاحب التطور المختلف أو التقسيم الذى حدث فى البلاد المستقلة الاخرى بالعالم وهذا الخليط الموجد فى (جنوب افريقية) مكون من ملكية البانتو المنفصلة ومن قوة الأرض الفائقة ومن التجمع الطبيعى للعناصر الجنسية المختلفة ذات الفروق الثقافية المتباينة ليس فقط بين الاوربيين والبانتو بل بين جماعات البانتو انفسهم الذين يتحدثون لغات مختلفة ولهم عادات وتقاليدها متباينة ومن ناحية الاجناس نجد أن توزيع البانتو فى (جنوب افريقية) كالتالى : ٢٨ من الملايون من الهوسا و ٢٥ مليون من الزولو وملايون من السوتو الجنوبيين وملايون من السوتو الشماليين و ٨٠٠ ألف من الستوانا و ٤٠٠ ألف من الثونجا و ٣٠٠ ألف من السوازي ومائتى ألف من الفندى ومائتى ألف من الديبيلى و ٣٠٠ ألف من جماعات أخرى أصغر .

والهدف من سياسة التطور الخاص بكل فريق هو أن يسير البانتو المتخلفون نحو الحكم الذاتى تحت اشراف أوصيائهم من البيض فى نطاق مجتمعاتهم الخاصة فى مناطقهم وسوف تعطى للبانتو حقوقهم كاملة فى مناطقهم بمجرد أن يصبحوا قادرين على ممارستها وسوف يدرّبون على تحمل المسئوليات التى تصاحب الحكم الذاتى . وآمال الفرد من البانتو محصورة فى نطاق مجتمعه الخاص بحيث انه حين يحقق تقدما فانه لن يترك قومه وشأنهم بل سيستخدم مهارته الجديدة المكتسبة فى خدمة قومه . وبذلك فان هذه السياسة تهدف الى تزويد الفرد من البانتو بوظائفه الخاصة ، ومنحه مجالا أوسع لخدمة مجتمعه ، مما سيمكنه من التقدم والتطور بالسرعة التى تؤهله لها قوته الموروثة .

وعملية رفع مستوى مجموعات كاملة من المتخلفين - وليست قلة مختارة منهم فقط كما يحدث غالبا فى البلاد المتخلفة الاخرى - هى عملية بطيئة بطبيعتها ، حيث أن استعداد هؤلاء لها يكون ضعيفا . وعلى كل حال ، فالفرص المتاحة للأفريقيين بقدر ما يستطيعون انتهازها وفى حدود الوسائل المتاحة ، حيث أن البرلمان لا يمكن أن يعتمد مبالغ الا فى حدود سنة قادمة فقط . وبذلك لا يمكن تحديد وقت محدود ليحصل المتخلفون على تحررهم المعنوى . على حين يقول البعض أن الحكومة لاتفعل الا القليل جدا من أجل البانتو ، نجد آخرين يقولون ان الحكومة تنفق أكثر مما يجب ارفع مستوى البانتو ولكن كل حكومة لا يمكنها ان تتحرك الا بالسرعة التى يحددها لها الناخبون عن طريق نوابهم بالبرلمان .

والمراقبون الاجانب الذين حضروا الى (جنوب افريقية) بعقول مفتوحة ، صرحوا بان جهود الحكومة لرفع مستوى البانتو في كل ميادين النشاط الانساني ليس لها مثيل في العالم ولكن الحكومة لا تسدى بذلك احسانا الى الافريقين وهي لا تؤمن بالوطنية المحدودة الضيقة وعند هذا المستوى نجد أن الافريقين لم يفسدوا ما فيه الكفاية ليسيروا أمورهم بأنفسهم فما زالوا يحتاجون الى ارشاد الاوربيين . والمستولون من البانتو يرجون ألا يترغمهم الاوربيون متخلفين .

وقد أعطيت الفرصة للبانتو ليبدءوا في تعلم كيف يديرون شئونهم الخاصة في كل نواحي الحياة والمخربون الذين يريدون اشعال النار في مصححة أقيمت لنفعهم الخاص بوساطة السلطات الاوربية ومن أموال دافع الضرائب الاوربي سوف يفكرون مرتين قبل أن يحاولوا تدمير مستشفى تقيمه سلطة من البانتو وبأموال جاءت من جيوبهم كدافعي ضرائب .

وبذلك فان روح سياسة «التفرقة العنصرية» هي اشباع الافريقين بروح الاستقلال والاعتماد على أنفسهم حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يشاءون .

والتقدم الملحوظ في حياة البانتو قد تم بنشاط البانتو في كل الميادين في ميادين الحكم الذاتي والتعليم والتقدم الاقتصادي وفي الخدمات الاجتماعية فمن الناحية السياسية نجد ان البانتو يتقدمون نحو الحكم الذاتي بكل الامكانيات والوسائل التي تملكها حكومتهم والتي تسمح بها درجة تقدمهم والنظام القبلي المعروف لدى البانتو قد اتخذ أساسا لتقدمهم بنفس الوسيلة التي اتخذت بها طرق أخرى بسيطة كأسس لنظم الحكومة الاوربية . مع وجود فارق واحد هو أن تقدم البانتو قد سار بخطا أسرع وقد روعيت ثقافات وتقاليد البانتو في خلال تطورهم السلمى من البدائية الى المجتمع .

والنظام القبلي عند البانتو له جذوره وقد ظل قرونا عديدة محكوما بقوانينه وعرفه وقطع هذه الجذور بضربة واحدة سيكون معناه آتية تار معنويات البانتو وجعله عاجزا عن الاقتباس من تراثه الثقافي . . ولذلك فان تطوير النظم الحكومية لدى البانتو بدأ بتلك النظم التي يعرفونها ، وبالطبع ستكون هناك اقتباسات واضافات فيما يختص بمطالب الحضارة الحديثة وسينجرى ادخالها بمعونة الاوربيين .

والقول بان (جنوبى افريقية) تحاول أن تعيد البانتو الذين تحرروا من النظام القبلي الى ذلك النظام قول غير صحيح فعسدد قليل جدا من البانتو الذين تحرروا كاملا من النظام القبلي . . فمثلا لا يوجد حتى الآن فرد واحد من قبيلة الزولو لا يستطيع الكلام بلغة قبلية أو لا يمارس عادة من عاداتها وحين تطور النظام القبلي ونطبعه بطابع المدنية ونطوره الى قوة تقدمية فلا يعنى ذلك أن نتوقع من البانتو المتعلم العودة الى القهقرى في القرى القبلية والاكواخ الطينية ولكن ذلك يعنى العودة الروحية الى تراثه ، عاداته الكامنة في اعماقه حتى لا يضيع بالنسبة الى قومه ومتى يساعدهم

ويعمل على رفع مستواهم بمهارته الجديدة المكتسبة وبهذا سوف يخرجون من الظلام الى النور .

ولذلك فان بدء عملية التقدم هو النظام الذى نما عبر السنين بين البانتو وقانون سلطات البانتو الصادر سنة ١٩٥١ يشكل الأساس الذى تقوم عليه سلطات البانتو القبلية أو الاقليمية ونظام البانتو يبدأ من السلطة القبلية البسيطة عند قاعدة الهرم الى السلطة الاقليمية ، الاقاليم (هي مجموعة القائل) فى المنتصف وأخيرا الى السلطة العليا التى تضم عدة أقاليم فى القمة والتى تعتبر برلمانا للبانتو نتعاون فيه مختلف السلطات لممارسة سلطة التشريع لمنطقة ضخمة هي الوطن القومى للبانتو وهذه المستويات الثلاث من الحكم الذاتى قد ترتبط بسلطة محلية خاصة وبسلطة اقليمية وبسلطة قومية .

وقد نشأت حتى الآن ٣٧١ سلطة قبلية واجتماعية من بين عدد يتردد بين ٤٥٠ الى ٥٠٠ وبالأضافة الى ذلك أنشئ ٢٦ مركزا و ٢٢ مديرية واقليم واحد وهذه السلطات تتكون كلها من أعضاء ورؤساء وسكرتيرين من البانتو وقد أنشئت أيضا سلطات للضرائب والقضاء المدنى والجنائى وفى المستقبل ستسلم كل الوظائف الادارية الموجودة فى أوطانهم القومية للبانتو أنفسهم .

وحين يتعلم البانتو حكم أنفسهم سينسحب الاوربيون تدريجيا من مراكزهم كأوصياء وحينئذ ستكون الحكومة ممثلة بقومسييرين عموميين سيكون عملهم الرئيسى هو تقديم النصائح والارشادات مع الاهتمام بالتطور والنظام الادارى .

والبانتو الذين يعملون بالمناطق الاوربية سوف يرتبطون بأوطانهم عن طريق ممثلين محليين منهم كانوا موظفين نم هم يتلقون الآن تدريبا خاصا . وهؤلاء الذين يعملون بعيدا عن أوطانهم القومية سوف يمارسون حقوقهم السياسية وغيرها فى أوطانهم نفسها وفى المستقبل سيتركز البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى الكامل للبانتو فى أوطانهم .

ومن الناحية السياسية والاقليمية ستسير الوحدات القومية للبانتو وللبيض نحو تكوين كومونولث خاص (بجنوب افريقية) يقترب فى الشكل من الكومونولث البريطانى ومن الناحية الاقتصادية سوف يكون هناك تعاون بين الوحدات المختلفة على طريقة التعاون القائم بين الدول الغربية .

ولا يسمح للتجار من غير البانتو بالدخول الى أوطان البانتو والتجار الاوربيون الذين صرح لهم فى الماضى بالاتجار هناك سوف ينقلون مؤسساتهم تدريجيا الى اشراف أشخاص من البانتو حينما تسنح الفرص المناسبة والبانتو اصبحوا يظهرون اهتماما متزايدا بالتجارة وفى السنوات السبع بين ١٩٥١ و ١٩٥٨ تضاعف عدد التجار من البانتو فى مناطقهم الخاصة من ٣٨٠٠ الى أكثر من ستة آلاف تاجر .

والقدرة الشرائية المشتركة للبان্তু فى جنوبى أفريقيا تقدر بمبلغ يتردد بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون جنيه سنويا وهى تتزايد باستمرار .

والبان্তু يشاءون فى الرخاء والاستقرار العامين لجنوبى افريقية ومستوى معيشتهم يرتفع بنسبة أسرع من النسبة التى يرتفع بها مستوى الافريقين فى أجزاء أخرى من القارة والظروف المعيشية الطيبة والأجور الأكثر ارتفاعا ، واحتمالات العنور على أعمال قد جذبت آلاف من البان্তু من أجزاء أخرى من افريقية الى الاتحاد ٠٠ ويفدر عدد الغرباء من البان্তু الموجودين بالاتحاد بحوالى ٧٥٠ ألف شخص سواء أكانت هجرتهم قانونية أم غير قانونية .

والتطور بأوطان البان্তু سيتقدم فى خطوط ثلاثة الاول وهو يتضمن وسائل تطوير الزراعة والغابات والتعدين والناني هو تنشيط التجارة واقامة الصناعة وتكوين طبقة من رجال الاعمال الافريقين والخط الثالث من خطوط التطور يتم حين يدخل البان্তু فى أعمال النقل والمهن العلمية والادارة والهدف العام لهذه الخطة هو تشجيع الانتقال من مرحلة الحياة البدائية الى مرحلة الاقتصاد والحديث المتنوع .

وليس معروفا بشكل عام ان البان্তু فى (جنوب افريقية) يتقاضون أجورا أعلى ويقيمون فى مساكن أرقى ويتناولون غذاء أحسن ويتعلمون تعليما أرقى من معظم الافريقين فى بلاد أخرى كثيرة فمثلا نجد أن (جنوب افريقية) هى على رأس الدول الواقعة جنوبى الصحراء التى تهتم بحل مشكلات البان্তু المقيمين بالمدن وتزويدهم بالمساكن وحينما شرع فى إعادة بناء كوريا اهتمت وكالات الأمم المتحدة بطرق بناء المساكن الرخيصة المحترمة التى تتبعها (جنوب افريقية) وعن طريق الانتاج الكبير والتنظيم الحسنى وخفض تكاليف مواد البناء الاساسية . أمكن القضاء على مشكلة الاكواخ الافريقية والاحياء الحفيرة التى كانت تضمها ففى ظرف ثمانى سنوات بنى مائة ألف مسكن مصنوعة من الطوب والاسمنت المسلح فتهيات سبل الاقامة لحوالى نصف مليون شخص .

وفى ميدان تعليم الاميين كان تقدم الافريقين مذهلا وحتى الى عهد قريب كان اتحاد (جنوب افريقية) هو البلد الوحيد (جنوب الصحراء) الذى يدرّب محليا عددا لا بأس به من البان্তু الفنيين لان الاحسان يبدأ بالبيت كما يقولون (وجنوبى افريقية) تحتاج الى المثقفين من البان্তু لرفع مستوى زملائهم من سكانها وقد ارتبط الاوربيون فى الاتحاد بسياسة تهدف الى تعليم وتمدين البان্তু وبينما كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من البان্তু سنة ١٩٤٦ هى ١٢٪ أصبحت النسبة الآن ٣٥٪ وفى نهاية هذا القرن ستكون الامية قد انتهت تماما .

ومنذ صدور قانون تعليم البان্তু سنة ١٩٥٤ زاد عدد أطفال البان্তু الملتحقين بالمدارس من ٧٠٠ ألف الى ١٣٠٠ ر٠٠٠ تلميذ أى انه تضاعف تقريبا فى خمس سنوات واليوم بها ٦٣٣٦ مدرسة للبان্তু يديرها قسم

تعليم البانتو وبالإضافة الى هذا العدد بها مئات من المدارس الرومانية الكاثوليكية وغيرها من المدارس الخاصة وبها أكثر من ٢٥ ألف مدرس من البانتو بالاتحاد وستة آلاف طالب في ثلاث وأربعين كلية للمعلمين ينخرج منهم ألفا معلم كل عام وقد أنشئت ثلاث كليات جامعية كاملة بأوطان البانتو حيث نجد ان جزءا من هيئة التدريس من البانتو المؤهلين تأهيلا علميا كاملا ولأول مرة يصبح للبانتو حياة جامعية كاملة من النواحي الأكاديمية والثقافية والاجتماعية وبالإضافة الى هذه السبل يتلقى عدد كبير من البانتو مناهج تعليمية كاملة في جامعة (جنوب افريقية) وهي جامعة تلقي دروسها بالمراسلة .

والانفاق السنوى على تعليم البانتو فقط يبلغ ٨,٥٥ مليون جنيه منها ٦٥٠ ملايين جنيه تساهم بها الدولة ويتيح قانون تعليم البانتو للآباء لأول مرة رأيا حقيقيا في تعليم أولادهم فقد أنشئت لجنة منهم في كل مدرسة ومجلس مدارس في كل منطقة ويوجد الآن حوالي ٤٨٣ مجلس مدارس و ٤١٠٠ لجنة مدرسة تتكون من الآباء والامهات ورجال الكنيسة وغيرهم من المهتمين بالتعليم . وهذا النظام يمكن النظر اليه أيضا كبرنامج لتعليم الكبار من البانتو وتدريبهم على الاعتماد على النفس وعلى ممارسة الديمقراطية .

ان سكان (جنوب افريقية) من البانتو يجدون العناية من المهد الى اللحد والعجزة وغير القادرين والمرضى والمسنين هم موضع اهتمام أقسام الخدمة الاجتماعية التابعة للدولة ووسائل العناية بهم تتخذها الحكومة المركزية والادارات الاقليمية والسلطات المحلية والكنائس ومنظمات خاصة أخرى ومسئوليات الدولة في هذا الخصوص تتجلى في المعاشات والعلاوات والهبات والامداد بالخدمات الضرورية ونوادي الشباب . الخ . وينفق سنويا مبلغ أربعة ملايين جنيه على معاشات العجزة والعميان والمساعدات التي تقدم لغير القادرين من البانتو والخدمات الصحية التي تقدم للبانتو تكلف الحكومة والادارات الاقليمية والبلدية حوالي ١٤ مليونا كل عام . وفي كل المراكز الرئيسية توجد المستشفيات والعيادات الطبية حيث يستمتع البانتو بالعلاج المجاني والعمال الصناعيون من البانتو يستركون في مشروعات خيرية وتأمين ضد الحوادث . والمناجم تمد عمالها بخدمات طبية كاملة ومجانية في مستشفيات وعيادات طبية ممتازة .

وواحدة من أكبر المستشفيات المتخصصة في العالم هي مستشفى برجوانات لغير الاوربيين بالقرب من جوهانسبرج حيث بها ١٨٢ طبيا . متفرغا (منهم ١٦ من البانتو) وألف ممرضة من البانتو وسيرتفع قريبا عدد الاسرة بالمستشفى الى ٢٥٠٠ سرير وما ينفق على هذا المستشفى سنويا يبلغ ١٥٠ مليون جنيه تقدمه ادارة الترنستال المحلية ويحسب البانتو حاليا حوالي اثني عشر ألف ممرضة وعدد لا بأس به من الاطباء . كلهم من البانتو .

وقد شنت حملات ناجحة ضد بعض الامراض . . كما صرفت ملايين
انجنيهات لمكافحة مرض السل الرئوى .
وما زال كثير من البانتو ينظرون الى العلاج الحديث بشك عميق
ولكن الممرضات والاطباء من البانتو يتمكنون تدريجيا من التغلب على
أعمال السحر والشعوذة .
وفي هذا الاتجاه وغيره يسير البانتو عبر الطريق نحو الاعتماد على
النفس فى اطار مجتمعهم الخاص .

الوجه الآخر للعالم الأحمر

بفلم
رونالد سيجال (١)

يخالجنا بعض الشك في أن الولايات المتحدة قد اكتشفت افريقية -
وخلال الجولة التي قمت بها في الولايات المتحدة لالقاء بعض المحاضرات
في أواخر سنة ١٩٥٨ ، وجدت هناك اهتماما ودهشة ، واعتقادا بأن
أفريقي الغد سيكون أمريكيا أيضا ، وأن ما يحدث في أكرا ولاجوس يتردد
صداه في بوستون ومونتجومري . لقد بدا لي حينئذ ، ولا يزال يبدو لي ،
أن هذا الاعتقاد يتسم بالجهل والبساطة ، وأنه يتطلب حدا أدنى من
الجهد والتدخل . ومع وجود بعض الاستثناءات فإن من تحدثت معهم في
ذلك الوقت وهؤلاء الذين قرأت تقاريرهم ومقالاتهم ، كانوا يبدون أنهم
لا يهتمون إلا بالحوادث السطحية وإن اهتمامهم موجه إلى افريقية غير
المعقدة ، إلى تلك الدول السوداء التي ساعدوا أو سيساعدون قريبا على
استقلالها . إن اهتمام الشعب الأمريكي كله بأفريقية يبدو كشعور طيب
بعيد المنال ، أو كأمانى طيبة من صديق للعائلة عند الاحتفال بالاستقلال

إن افريقية السوداء تستطيع أن تكون شاكرا ومعترفة بالجميل
للحماس الذي تقابل به انتصاراتها ، وأن تتطلع إلى الهدايا في أغلفتها
اللامعة التي تقدم لها في هذه الاحتفالات .

ولكن إذا توغلنا في المساحات الشاسعة من القارة ، لرأينا افريقية
ذات الاجناس المتعددة التي تعاني وتقاسي . تلك المناطق من القارة التي
تتحكم فيها أقليات من المستوطنين البيض . وبالنسبة للسكان السود في
تلك المناطق ، يعتبر الاستقلال هو نهاية النضال الأعزل الذي لا نهاية
له . . ذلك النضال الذي يجب أن تستمر فيه متحملة آلاما قاسية
وتجاهلا من الجميع . وهذه الشعوب تعتقد أن الولايات المتحدة تكتفي
بإبداء مظاهر القلق بين الحين والآخر . ولكن ليس هناك شيء سهل . .
فالشعور الطيب يجب أن يتحول إلى عمل ايجابي للإصلاح . . والشخص
لا يستطيع أن يكتسب أصدقاء دون أن يجعل من بعض الناس أعداء ألداء
له في داخل الوطن وخارجه .

(١) تلقينا مقال مستر سيجال قبل وقوع حوادث شاربفيل بوقت
قصير . وبعد وقوع تلك الحوادث هرب مستر سيجال إلى إنجلترا . وعلى
كل حال فإن هذا المقال يدل على أن أحداث شاربفيل لم تكن غير استمرار
لحوادث المقاومة المشابهة .

ولا يمكن أن يوجد الا عدد قليل من الشعوب نعاني من اليأس والهوان مثلما يعاني شعوب أنجولا وموزمبيق .. هؤلاء الافريميون الذين سبهم الجميع وهم يرزحون تحت عبء الحكم البرتغالي ، ولم يتقدم أحد بعد لهذه الشعوب بوعده بالاستقلال أو الحرية ولذلك فإن على الولايات المتحدة أن تنتظر طويلا لتؤثر فيهم ، وتتخذ من بينهم أصدقاء لها ، اذا كانت بعد تنتظر احتفالات الاستقلال كمنااسبة لتقديم مشاعرهما الطيبة . ومع ذلك فانها اذا أرادت التدخل في هذه المناطق قبل ذلك ، فلا بد من أن تصطدم بسالازار ٠٠ والبرتغال التي يحكمها سالازار هي واحدة من القلاع التي يعتمد عليها العالم الحر للدفاع عن نفسه ضد الهجوم ٠٠ وعلى ذلك فانه اذا أرادت الولايات المتحدة أن تثبت وجودها في افريقية ، فسوف تصطدم ببعض حلفائها هناك ٠٠ واذا أصرت على التضحية بمبدأ الاستقلال الذاتي لتدعيم سياستها وخططها الاستراتيجية ، فانها ستربى في افريقية شعورا بالمرارة ضد الغرب سيؤدي الى تعزيز صفو السلام العالمي لعشرات السنين القادمة . ومن المهم أن نشير الى أن عملية الاختيار التي يجب عليها القيام بها لن تكون بين افريقيا وأوروبا ، ولكنها ستكون عملية اختيار بين جانبين من شخصيتها هي ٠٠ وبما أن الولايات المتحدة سوف تساعد على تقرير مستقبل افريقية ، فان الشيء الذي لا يمكن تفاديه في هذه العملية هو أنها ستقرر بالتالي مستقبلها هي .

وفي جنوبى افريقية نصل المأساة الى قممها . وفي كل يوم يصل الامريكيون الى هناك لفتح فروع جديدة لبنوكهم وبيوت استثمارهم ، وانشاء امتدادات جديدة لصناعاتهم والاستثمار الامريكى المباشر في الاتحاد يفوق مجموع كل ما تستثمره أمريكا في باقى أنحاء القارة ٠٠ وهو يبلغ ، بالاضافة الى الارصدة المقنعة التي تأتي عن طريق بورصة العقود بلندن ، مبلغا يقل قليلا عن بليون دولار ٠٠ والرقم الرسمي للاستثمار الامريكى المباشر في (جنوب افريقية) هو ٢٥٠ مليون جنيه انجليزى أى حوالى ٧٠٠ مليون من الدولارات . وحكومة (جنوب افريقية) مؤدبة مع رأس المال الأجنبى الذى يغطى كل نواحي الاقتصاد هناك ٠٠ وكما هو معروف ، فان (جنوب افريقية) لا تنتج فقط معظم حاجة العالم من الذهب وجزءا كبيرا من حاجته من اليورانيوم وكل حاجته من الماس تقريبا ، ولكن حكومته تقف أيضا الى حد التعصب ضد الشيوعية . وبرغم ذلك ، فهناك يسيطر ثلاثة ملايين أوربى على عشرة ملايين افريقى ومليون ملون وأقل قليلا من نصف مليون آسيوى .. وهذه السيطرة ليست سيطرة كاملة فحسب ، ولكنها مدمرة أيضا . ويرجع هذا الاعداد الى أن الافريقين ليسوا مجردين من كل الحقوق الانتخابية ومن كل الحريات المدنية (الا بعض المظاهر الشكلية التافهة) فقط ولكنهم أيضا مكبلون بقوانين تصاريح المرور ، سواء كانوا فى ظل العبودية الصامتة بالمزارع التي يملكها الاوربيون ، أو يموتون جوعا ببطء فى المعازل الخائقة فالمليونان ونصف المليون من الافريقين الذين بقيمون بالمدن ، مجردون من كل الحقوق ومن أى ضمان للاقامة أو العمل . وبما أن القانون يمنعهم من الاضراب ، ويفرض عليهم عقوبات صارمة اذا ارتكبوا هذا الخطأ ،

تصل الى فرض غرامة قدرها ٨٤٠ شلن والسجن ثلاث سنوات ، فانهم يتعرضون دائما للطرد أو سحب تراخيصهم ، الأمر الذى يجعلهم هدفًا لاعادتهم الى المعازل المزدحمة الفقيرة ، أو ارسالهم الى مزارع البيض ليعيشوا هناك منسيين محترقين . لا يتجاوز أجر العائلة منهم المكونة من ستة أشخاص أو سبعة . ٢٥ شلن فى الشهر . ومن هنا يتضح سبب مخاطرة الافريقين بالاقبال على المدينة . وتعريض أنفسهم للسجن ، اذ يبلغ متوسط الاجر هناك ٤٥ شلن فى الشهر . ولا نعجب بعد ذلك حين تذكر التقارير أن ٩٥٪ من الافريقين المقيمين بمدينة دربان يعيشون فى أقل مستوى حتى أن أجورهم لا تكفى لشراء ما يحتاجون اليه ، من الخبز فقط ، وان معدل الوفيات بين الاطفال الافريقين يتردد بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فى الألف .

وقد يبدو عجيبا أن يظل الافريقيون على قيد الحياة فى ظل هذه الظروف المليئة بالاضطهاد واليأس . ولكن من بين كل شعوب القارة يرد الملايين العشرة من الافريقين المضطهدين بجنسوى افريقية كل ضربة بأقسى منها . وبالرغم من العقوبات الوحشية التى يفرضها القانون، فقد نظم الافريقيون بالمدن ، ١٧٣ اضرابا غير قانونى خلال ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - وأفلحوا فى رفع أجورهم فى تسع منها . وبالرغم من أن أحسن زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى قد نفوا أو سجنوا ، فقد نجح المؤتمر فى تدبير ثلاث ثورات من أقوى الثورات التى واجهها الطغيان ، وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية : فى سنة ١٩٥٧ ، نظم الافريقيون مقاطعتهم الجماعية للأتوبيس وأخذوا ألف افريقى يقطع كل واحد منهم مسافة عشرين ميلا سيرا على قدميه كل يوم ، بدلا من أن يدفع مليما آخر زيادة على الاجر المعتاد . وقد تعرض الافريقيون خلال هذا الاضراب لأعمال العنف من جانب الحكومة التى اعتقلت ١٤ ألف افريقى فى منطقة جوهانسبرج وحدها ، وبرغم ذلك ، فقد أفلح الافريقيون فى حمل الحكومة على ابقاء تعريف الركوب على ما كانت عليه ، وعلى سحب الامتياز من شركة الأوتوبيس . وللاحتجاج على اتهام زعماء المؤتمر بالخيانة العظمى نظم الافريقيون اضطرابا لمدة يوم واحد امتنعوا فيه عن الذهاب الى اعمالهم ، وبقوا فى منازلهم ، وكان ذلك يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ . وعلى الرغم من تجمعات البوليس ، ومن تهديدات أصحاب الاعمال للعمال الافريقين ، فقد تم الاضراب بنجاح تام وبلغت نسبة الاستجابة بين الافريقين فى جوهانسبرج وميناء اليزابيث ٧٥٪ . واحتجاجا على زيادة الضغط والمهانة التى يلقيها الافريقيون فى مزارع البيض ، وعلى ازدياد عدد الافريقين الذين ينتزعون من السجون حيث يمضون مدد العقوبة المحكوم عليهم بها لعدم حملهم تصاريح المرور ، ليرسلوا حيث يعملون بالسخرة فى مزارع البيض - دعا المؤتمر الافريقى الى مقاطعة وطنية عامة للبطاطس . وهو المحصول الرئيسى الذى تنتجه مزارع البيض بفضل العمال المسخرين . وفى خلال أسابيع ووجهت البلاد بفائض لم يسبق له مثيل من البطاطس ، فقد رفض الافريقيون فى جميع أنحاء البلاد أكل البطاطس ، حتى حين قام موظفو

الحكومة بتوزيعها مجانيا في الريف ، على حين رفض التجار الهنود أن يشتروها على الإطلاق . .

وفي نهاية الموسم ، حينما انتهت المقاطعة كان لدى الزراع البيض آلاف لا تحصى من أرطال البطاطس . . وأثبتت القوة الشرائية للجماهير غير البيض فعاليتها وقوتها . . والبطاطس - كما هو معروف - طعام رئيسي لدى الجماهير ذوى الدخل المنخفض في جنوب افريقية ، ولذلك فإن نجاح المقاطعة يجب أن ينظر اليه من ناحية التضحيات التي بذلت فيه .

والمجتمع الافريقي في (جنوب افريقية) مجتمع متقدم . . انه أكثر مجتمعات القارة ثقافة ومهارة من الناحية الصناعية . . ولكن هذا التقدم لا يرجع بكامله الى الخبرة التي اكتسبها طوال ثمانين عاما من التصنيع المتزايد ، وخمسين عاما من النضال السياسي المنظم .

والدعامة الاساسية لحركة المؤتمر (التي تتكون من اتحاد المؤنمن الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الهندي لجنوب افريقية ، ومنظمة الشعوب الملونة بجنوب افريقية ، ومؤتمر الديمقراطيين البيض ، ومؤنمر اتحادات العمال بجنوب افريقية) هي روح المشاركة بين الافريقيين والجالية الهندية . . وقد أحضر الهنود الى جنوب افريقية منذ مائة عام ليعملوا في مزارع القصب في ناتال ، ثم أخذوا في العمل والانجار حتى ازدهروا وأصبحوا هم الطبقة الثانية بعد البيض مباشرة . . وبازدياد قوتهم الاقتصادية في النانال ، ازداد أيضا حعد البيض عليهم واضطهادهم لهم . وارتفعت الاصوات الحاقدة تطالب باعادتهم الى أوطانهم ، أو على الأقل يتجردهم من ممتلكاتهم لمصلحة البيض من البـوير والانجليز الذين تضامنوا معا في سبيل اضطهادهم . .

وقد أجابت الجالية على هذا الاضطهاد بمقاومة تقترب من حالة الحرب ، وكان يغذيها ويشجعها المهاتماغاندى نفسه . في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى .

وفي سنة ١٩٤٦ استصدرت حكومة سمطس من البرلمان قانون الاراضى المملوكة للأسيويين الذي حرم على الهنود امتلاك أراض جديدة . ولتعويض الهنود عن حقهم المسلوب في تملك الاراضى ، أعطت الحكومة المقيمين منهم في الترنسفال والناتال حقا مقيدا للانتخاب . . فأصبح لهم ثلاثة ممثلين من البيض في مجلس النواب واثنان في مجلس الشيوخ ، واثنان في مجلس الناتال الاقليمي ، ولكن لم يسمح للهنود أن يمثلهم أى واحد منهم . . ولذلك بدأت المقاطعة الشاملة لهذا التمثيل المزيف والذي اشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجاليات المختلفة .

وكان على الجالية أن تغرف أن مستقبلها يتوقف على تضامنهم مع الجاليات الاخرى ، وليس على عملها المنفرد . . كما أن ثورة الافريقيين ضدهم في دربان سنة ١٩٤٨ ، دلت الهنود على ضرورة التضامن السياسى مع الافريقيين على كل المستويات . وعندما رأى الهنود كيف أن قانون

مناطق الجماعات فد اقصاهم تماما من الناحية الاقتصادية اذ اعطى الحكومة سيطرة كاملة لايعادهم من المراكز التجارية الى أماكن تبعد عنها أميالا كثيرة ، تضامنوا تضامنا كاملا مع الافريقيين ، وأخذوا يمدونهم بأموالهم وحبرتهم السياسية وخلال السنوات الاخيرة ، وناثال كلها متكاتفه ضد فوانين التفرقة العنصرية المتزايدة ، فقد انضم الهنود الى الافريقيين فى المظاهرات التى قاموا بها فى الشوارع ، وفى ثوراتهم ضد الطغيان .

والجالية غير البيضاء الوحيدة التى ظلت مغسوبة على أمرها عى جالية الملونين : ففى خلال حركة النضال التى قامت سنة ١٩٥٢ ، حينما اعتقل ثمانية آلاف افريقى وهندى لخرقهم قوانين الاجناس ، طسسل الملونون بعيدا عن حركة النضال .

ونظرا لأن البيض قبلوا اقامة بعض العلاقات الضعيفة بينهم وبين الملونين ، كما أعفوههم من قوانين تصاريح المرور ومن القوانين الاخرى التى تضطهد الهنود والسود ، كما كان للملونين الذكور حتى عهد قريب حق الانتخاب ومبادئ الحقوق الصناعية وتنظيم أنفسهم فى اتحادات عمال وحق الاضراب - نظرا لذلك كله ، فانهم كانوا أحسن حالا من الافريقيين ومن الهنود الذين كانوا موضع احتقارهم ، وخوفهم أيضا . ولكن منذ أن تولى الوطنيون (الحزب الوطنى الذى يمثل البوير) الحكم سنة ١٩٤٨ ، أخذت الحكومة تنتقص حالتهم المدنية : فقيست

حقوقهم الانتخابية تقييدا خطيرا ، كما حطمت قوتهم العاملة بتقسيم اتحادات العمال الى فروع للبيض وفروع للملونين ، بجاعة كل السلطة فى أيدي البيض . وقد خولت المادة السابعة والسبعون من قانون تنظيم الصناعة ، وزير العمل ، الحق فى قصر أعمال معينة أو مهن معينة على البيض . . . وفعلا تم قصر أربعة أقسام رئيسية من صناعة الملابس على البيض . . . ولذلك فان العمال الملونين فى صناعة الملابس معرضون للطرد واحلال البيض محلهم ، والبحث عن أعمال غير فنية بأجور تقل كثيرا عما كانوا يتقاضونه .

وقانون مناطق الاجناس الذى كان يطبق على الافريقيين والهنود قد امتد أخيرا الى الملونين أيضا ، فأصبح المقيمون منهم فى غربى اقليم الرأس معرضين للبيع الاجبارى لمنازلهم ومحالهم ومنشآتهم وكنائسهم ، والتخلى عن مراكزهم الاجتماعية ، والرحيل من المكان الذى عاشت منهم فيه أجيال متعاقبة الى مكان بعيد ، يكاد يكون فى حالة متأخرة تماما . وحتى فى الاماكن التى رفضت فيها المجالس البلدية تطبيق التفرقة العنصرية بين البيض والملونين كما حدث فى مدينة الكاب ، قامت الحكومة بتنفيذ هذه القوانين قسرا فى التجارة ومناطق الاقامة وفى الاوتوبيس وعلى الشاطئ (ومن المحتمل أيضا تطبيق سياسة التفرقة العنصرية فى مناطق الصيد على طول الشاطئ) .

وسوف يمر بعض الوقت قبل أن يتحول الملونون عن رضائهم ، الذى استمر قرونا ، نتيجة للعقوق الذى قوبل به اخلاصهم ولا شك أن

انضمام الملونين الى الميثاق المعهود بين الافريفيين والهنود أمر لامفر منه . .
وقد بدءوا الآن يشعرون بالتعب والارهاق من كثرة الاحتجاج على تحول
سياسة البيض تجاههم . . وبدءوا كذلك يتلمسون طريقهم نحو المقاومة
الطائفية التي يتبعها الآخرون من غير البيض . ففي نوفمبر سنة ١٩٥٩
أبعدت الحكومة مسز اليزابيث مافيكنج رئيسة اتحاد عمال مصانع
حفظ الطعام للافريفيين الى معسكر أقيم حديثا لاعتقال السيدات في
« ساوتى » فى المناطق الحارة بجنوب غرب الكاب . . ولكن قبل أن تنجح
فى الهرب الى باسوتولاند تاركة خلفها عشرة أطفال من أولادها الأحد
عشر وزوجها - ربما الى الأبد ، - اندلعت الاضطرابات فى منطقة « بارل »
المخصصة لغير الافريفيين ، والتي أقامت بها مسز اليزابيث مدة ثلاثين
عاما متواصلة ، فكانت السيارات تقذف بالحجارة وتضرم فيها النيران ،
وكان السائقون البيض يهاجمون ، والمحال التجارية تدمر ، حتى اضطر
البوليس الى التدخل ومعه مدافع الاستن والسيارات المصفحة . . وقتل
واحد وجرح أحد عشر . .

وذهل البيض فى جنوب افريقية حين أفادت التقارير الرسمية أن
معظم من قاموا بالاضطرابات كانوا من الملونين . . وهكذا فان تمادى
البيض فى فرض سيطرتهم على العناصر الأخرى ، جعلت هذه العناصر
تناهضهم وتنقلب عليهم ، كما أن قسوتهم فى استخدام ما بأيديهم من
سلطة قد أفسد هذه السلطة .

وفى هذه الاثناء ، ظل البيض قابعين فى قلعتهم المغلقة ، يحميهم
القانون الذى أصدره ، والبوليس المسلح الذى وضعوه حولها ، وبإصدار
القوانين التى تقيد حرية الملونين الانتخابية ، وتسلب الاناث حرية
التصويت ، أكد الحزب الوطنى الحاكم سلطته ، طالما استمر حكم البيض .
ومن المتحالفين مع الافريكانز (البوير) البيض الذين ينحدرون من أصل
بريطانى والمقيمون بالمدن ، والبالغ عددهم مليوناً وربع المليون أو مايزيد .
وقد يكون هؤلاء ممن يكرهون ادارة البوير وحكمهم ، وخاصة عندما
يستخدم هؤلاء سلطتهم لزيادة أنصبتهم فى المشروعات الكبرى التى
يسيطر عليها البريطانيون ، ولكن هؤلاء البيض البريطانيين سوف
ينحنون لسلطة البوير ، وسوف يساعدونهم فى عملية اضطهاد غير
البيض .

وهؤلاء الذين يتكهنون بوقوع انقسامات سياسية داخل صفوف
البوير أنفسهم يتوقعون فى كل مظهر من مظاهر القلق الذى يبدو فى
صفوف المثقفين من البوير انتكاسا عن الطريق العريض الحالى المؤدى الى
الاجرام والقسوة ، هؤلاء يتجاهلون العاملين اللذين أسس الحزب الوطنى
الحاكم اليوم - (حزب البوير) - عليهما سيادته : فالافريكانز - أى
البوير - فى (جنوب افريقية المعاصرة) ، لم يعودوا كما كانوا من قبل ،
«الملتحن» أصحاب دعوات الاصلاح الممطتين جيادهم ، الممسكين بالمسدس
فى يد وبالانجيل فى اليد الأخرى . ان مؤيد الحزب الوطنى اليوم ، هو
العامل ذو الياقة المنشأة الناصعة البياض فى السكة الحديدية أو المشرف

فى المنجم أو راعى الغنم ، أو الزارع ، أو الشاب المغرور الذى يرندى
سبترته الجلدية ويركب سيارته .. وهم جميعا يعتمدون فى صـمان
رفاهيتهم الاقتصادية وسيطرتهم السياسية على ابقاء «الكافر فى مكانه»
والكافر هنا هو الافريقى ..

والحق أنه لولا الايدى العاملة السوداء الرخيصة ، النى يرجع
الفضل فى توفيرها الى قوانين التفرقة العنصرية ، ولولا الامنيازات النى
تحميها مدافع الاستن الرشاشة ، والنى تتمتع بها القلة البيضاء
المسيطرة ، لكان الزارع والعامل من البوير قد اكتشفا سريعا أن الحزب
لا يمكن أن يأتى هكذا سهلا مغطى بالزبد من أول وهلة ، وأن عصاميها
مع الحزب الوطنى هو تضامن الخوف .. وطالما حافظ الحزب الوطنى على
قوته فى ابقاء الافريقيين خاضعين مستذلين ، فان الطبقات السابعة من
البيض سوف تسرع الى صناديق الانتخاب لتؤيده وتصوت لمصلحته .

ومع ذلك ، فليس هذا كل شىء .. ففى أعماق ذاكرة أى شخص
من البوير تكمن صورة الدائرة المكونة من العربات النى نجرها النيران ،
النى كان أجدادهم يحتمون خلفها ويطلقون الرصاص على أعدائهم حتى
يهزموهم .. وبرغم أن الاعداء كانوا يحيطون بهم من كل جانب : الانجليز
فى الجنوب ، والافريقيين فى الشرق والشمال ، ومتاهة من الحقد فى
الغرب .. استطاع البوير أن يعيشوا وأن ينتعشوا ، وأن ينمووا فى
نفوسهم تعصبا للجنس لا يقهر ، وان كانوا قد أصيبوا بالمرارة من جراء
هزيمتهم فى حرب البوير .

ولقد عملوا على التضخيم من الاخطاء التى ارتكبت فى حقهم ، وهم
يحاولون فى الوقت نفسه التخفيف من الاخطاء التى ارتكبوها فى حق
الملايين من غير البيض التى هزموها ليضطهدوها .. ولكن الجروح
ما زالت تنزف .

والالتجاء الى العنف أصبح طابع هؤلاء الذين لا يرتاحون لمظاهر
التحرر من السيطرة البيضاء .. فبعض الوزراء الذين يتبعون الكنيسة
الهولندية ، وبعض المثقفين البارزين من الأساتذة فى جامعات البوير ،
يحبذون بشدة ما يلجأ اليه البوليس من استعمال عصيه ومدافعه .. وهم
بصفتهم أعضاء مكتب (الشئون العنصرية لاتحاد جنوب افريقية) ،
يطالبون بنوع أشد من التفرقة العنصرية ، يترتب عليه أن تمتلىء المعازل
بعدد أكبر من الافريقيين . وهؤلاء البوير يعلمون أن مجتمعهم يعتمد فى
تقدمه على استغلال جهود الافريقيين ، حتى ان عدد العمال الافريقيين
الذين يعتمد عليهم اقتصاد البيض هناك يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة ..
كما أنهم يتجاهلون ذلك الوعى السياسى الذى ينمو نموا كبيرا بين صفوف
الافريقيين فى الاتحاد ، وخارج الاتحاد .

وقد تفتقت عبقرية مستر فيرفورد ، رئيس وزراء الاتحاد ، عن خطة
جديدة ليكبح جماح الافريقيين ويؤكد سيطرة البيض وسيادتهم عليهم ..
وذلك عن طريق أعادتهم بالجملة الى الحياة القبلية الاولى .. فقانون

سلطات الباسو يبيح له أن يضع جموع الاثريين في معازل ، تحت اشراف بوليسه المحتص . وأن يختار لهم زعماءهم القبليين الذين يرضى عنهم . . . وقد قام فعلا بطرد الزعماء الذين عارضوا سياسته ، ووضع آخرين ممن يستطيع أن يحركهم كالعرائس مكانهم . . . مهما كان الاثري قد ابتعد عن حياة القبيلة ومهما كانت درجة ثقافته ، ومهما كانت المدة التي قضاها في المدن أو في الخارج حتى أصبح ينظر الى موطن أجداده كما ينظر الانجليزى أو الامريكى المذهب الى قرية أجداده المنسية ، فلا بد أن ينتسب الى قبيلة ، وأن بوضع تحت اشراف ووصاية زعيمها الذى اختارته الحكومة .

وقد بمادى مسر فيرفورد فى سياسته العنصرية بمجرد أن تولى السلطة . وبمقتضى السلطة المطلقة التى يخولها اياه قانون مناطق الجماعات لم يكتف بالتفريق بين البيض والسود ، وبين الاثريين والهنود وبين الهنود والملونين ، بل قسم المناطق الاثريقية الى معازل قبلية مفردا بيم الهوسا والزولو ، وبين الزولو والفندا ، وبين الفندا والسوانا ، وبين السوانا والسونو . . . بل انه أقام كليات قلية لكل من هذه المعازل القبلية . وخطوته القادمة هى انتداب سفراء من هؤلاء الزعماء الى المدن ليشرفوا على أبناء قبائلهم فيها .

ولقد كانت سياسة دكنور فيرفورد الجديدة السبب فى تدعيم المعارضة البيضاء الجديدة . وحتى عهد قريب ، كانت المعارضة البرلمانية الوحيدة هى التى يمثلها الحزب المتحد ، الذى أنشأه ونزعه سمطس . . . ولكن هذا الحزب لا يختلف عن الحزب الوطنى ، حزب البوير ، بل ان سمطس هو الذى وضع فواعد العنصرية التى سير عليها البوير اليوم . فسمطس هو الذى تبنى قانون مناطق الجماعات ، حين أصدر قبله قانون تمالك الآسيويين للأراضي ، وما قام به البوير من سلب حق الانتخاب من الملونين ، انما هو سير على الطريقة التى اتبعها سمطس حين سلب الاثريين هذا الحق ، وقت ان كان نائبا لرئيس الوزراء . والطرق التى يتبعها البوير لقمع حركات الاثريين وغيرهم ، تتبع الأساليب الوحشية التى كان يتبعها نفسها الحزب المتحد حين كان يمسك بزمام الامور .

وعندما تولى الحزب الوطنى الحكم سنة ١٩٤٨ اعتمد الحزب المتحد على شخصية سمطس ليسترد أغليبيته البرلمانية من جديد . . . ولكن سمطس مات فرأى الحزب حينئذ أنه يجب أن يتبع سياسة واضحة للمعارضة تتيح للناخبين فعلا فرصة للاختيار . . . وقد قام الحزب المتحد بمعارضة القوانين التى كان ، بوير يقدّمونها للبرلمان ، والسبب كانت تنقص من حرية البيض المدنية . . . لكن انتخابات سنة ١٩٥٣ ، أثبتت أن البيض راضون عن التضحية بحرياتهم المدنية ، مادامت الحكومة تشدد النكير على غير البيض . إذ انتهت الانتخابات بفوز البوير أيضا . . . وكذلك كانت الحال فى انتخابات سنة ١٩٥٨ بعد أن أعلن فيرفورد سياسته الجديدة عن المعازل القبلية الاثريقية .

وكان لابد من حدوث انشقاق فى صفوف الحزب المتحد . . . كما رأى فريق من أعضائه أن أحسن طريقة لاستعادة ثقة الناخبين ، تبنى طريقة أعنف لاضطهاد الاثريين . . . فعلا اتخذ الحزب قرارا فى مؤتمره السنوى

الذى عفده سنة ١٩٥٩ ، بمعارضة شراء الحكومة لاراض جديدة لاضافتها الى اوطان الافريقيين القومية (البانتوسنان) لانه من الخطر على ابيض ان يعطى الافريقيون ارضا وسلطة محدودة لحكم أنفسهم . ولم يعجب هذا القرار الجناح المتحرر فى الحزب، فاستقال أحد عشر من هيئة الحزب وكونوا الحزب التقدمي .

واليوم ما زال (جنوب افريقيه) هو بلد الفرع والرعب . وقد أصبح دولة بوليسية مثلما كانت ألمانيا النازية ، ومثل البرتغال الآن . والحزب الوطنى الحاكم سيقاوم أى تغيير يطرأ على الفكر السياسى السائد الآن . . . ولكن من المؤكد أن رد الفعل المضاد لهذا الحكم يقوى ويستند . . . ورد الفعل هذا لن يظهر فى دوائر الصحافه أو فى صفوف المعارضة البرلمانية ، ولكنه سيظهر فى المدن التى يقيم بها الافريقيون ، وفى المجال التى يعين فيها الهنود ، وفى مناطق الملونين الجديدة . . . ان هؤلاء جميعا سوف يشتركون متضافرين فى المعارك الجديدة ، التى تنتشر بين جاهل الزارعين الافريقيين العاملين فى مزارع البيض ، أو المقيمين فى المعازل القبلية .

ولقد وجد المؤتمر الوطنى الافريقى تأييدا جماعيا ، حتى فى الاماكن التى لم تكن بها قبل الآن أية منظمات سياسيه . . . وبرغم أن الحكومة قد حلت منظمات المؤتمر فى بعض الاماكن ، فقد استمر تأييد المواطنين له ، واستمرت الاضطرابات والمصادمات التى عبرت عن معارضة الافريقيين لسياسة حكومة الاتحاد . . . وقد قمعت الحكومة هذه الاضطرابات بقسوة متناهية . . . وفى الوقت الذى اكتب فيه هذا المقال ، يوجد مئات من زعماء القبائل فى السجن ، وقد حُكم بالاعدام على سنه منهم . . . وقد زادت سياسته فيرورد الجديدة التى تهدف الى تجميع الافريقيين فى اوطان قومية أو معازل ، من تضامن الافريقيين ، وأثارت المستكينين الى الضعف واليأس منهم، وأقدموا بشجاعة على القيام بالمناطعات والعنف ، ويعين الآن الرجال المسئولون عن تنفيذ السياسة الجديدة نحو البانتوى خوف ورعب على حياتهم، وقد هوجم مؤيدوهم علنا . . . ولذلك تقدموا الى الحكومة طالبين الترخيص لهم بحمل أسلحة نارية .

وفى المدن والمناطق المزدحمة تبدو قوة المعارضة الافريقية المنظمة التى تشكل أكبر تهديد للحكومة . . . والعمال الافريقيون هم الذين يحملون فوق أكتافهم الاقتصاد الابيض كله ، ولذلك فانهم يحتاجون ، فقط الى فرد عضلاتهم ليظهروا للحكومة مدى القوة السياسية الهائلة التى يمتلكونها . . . ومن سنة ١٩٥٧ زاد عدد العمال البيض المشتغلين فى الصناعات الخاصة من ١٢٩ ألفا الى ألفين ومائتى ألف ، أى بنسبة ٥٧,٧٪ فى حين زاد عدد العمال الافريقيين خلال الفترة نفسها من ٢٠٠ ألف الى ٣٦٧ ألف ، أى بنسبة ٨٣,٥٪ .

والاضرابات عن العمل محرمة بالطبع على الافريقيين ، ولكنها ليست مستحيلة والامتناع عن العمل والاضراب عن الذهاب الى المصانع والمناجم، الذى وقع سنة ١٩٥٧ ، كان كفيلا بشل الحركة الصناعية والتجارية فى جميع أنحاء البلاد . . . وقد حقق المؤتمر الافريقى الوطنى نجاحا خلال السنوات

العشر الماضيه فى جميع صفوف الافريقيين تمهيدا للقيام بحركه جماعيه .

وفى خلال عام ١٩٥٩ ، توالت الحركات الوطنيه التى قام بها غير البيض وتوالت أيضا ضحاياهم الذين سقطوا ضحايا الارهاب الحكومى . فقتل أربعة وجرح أربعة وعشرون فى كاتومانور بدربان فى ١٩ من يونيو . وقتل اثنان وجرح واحد فى ماريتزبرج فى ١٥ من أغسطس ، وقتل واحد وجرح عشرون فى بارل فى ١١ ديسمبر ، وفى اليوم نفسه قتل اثنا عشر

ولاول مرة فى (جنوب أفريقيه) تشترك المرأة فى مفاومة قوانين التفريق العنصريه ، وذلك عندما خرجت النساء فى ١٩ من يونيو فى كاتمانور فى مظاهرات للاحتجاج على مد العمل بقانون تصاريح المرور الى النساء أيضا ، وكن يصحن « عندما تضربون النساء فانكم تضربون الصخور » . وفى كل عام يقدم للمحاكمة أكثر من مليون ونصف المليون من الاشخاص . وقد ارتفع عدد الضحايا من الافريقيين من ٣٩٠ شخصا سنة ١٩٥٣ الى ٧٩٨ شخصا سنة ١٩٥٧

ان وظيفة الحكومه هى أن تحكم . . وما ذكرته قبلا يبين: هل حكومة الوطنيين فى (جنوب أفريقيه) تحكم فعلا أو لاتحكم . . ؟ ولكن غير البيض سوف ينتصرون فى النهايه ، مهما طال الطريق ، ومهما استلزم الامر من تضحيات . . ذلك لانه ما من حكومة تستطيع أن تستمر هكذا فى اضطهاد الشعب الذى تحكمه ، وفى استنزاف دماء ضحاياها المعذبين المضهدين .

تم الكتاب



تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

Bibliotheca Alexandrina



0272484

الشمس ١٥ قرشا

العدد ٣٠